جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –
كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

# المواقف الأمريكية من الثورة الجزائرية

مذكرة مكملة لمعطيات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:
سهيلة خـــوازم
نور الهدى نفطيـــة

الأستاذ المشرف :
د/ عبد القادر كركار

لجنة المناقشة

| الأستاذ | الصفة | مؤسسة الانتساب |
|---|---|---|
| د/ جمال بلفردي | رئيساً للجلسة | جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي |
| د/عبد القادر كركار | مشـــرفاً ومقـــرراً | جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي |
| أ/ رضا ميموني | عضـــــواً مناقشـــاً | جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي |

الموسم الجامعي : 1438–1439 هـ / 2017 – 2018 م

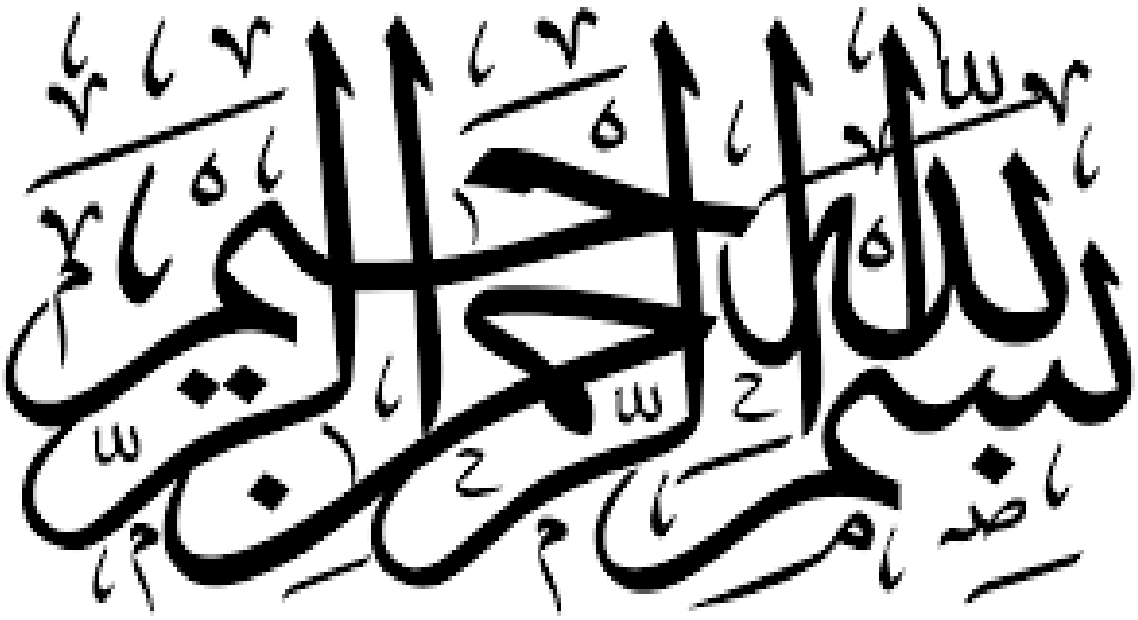
بسم الله الرحمن الرحيم

**قال تعالـــــى:**

**( نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ )**

سورة يوسف: الآية 03.

**وقـــــــــال:**

**( تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ )**

سورة البقرة: الآية 134.

## شكر وتقدير:

قالى تعالى: ﴿ ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾

فالشكر لله عز وجل اولاً وآخر في توفيقه لنا في إتمام هذا البحث فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته عز وجل

ولأنه من لا يشكر الناس لا يشكرُ الله فنحن من هنا نتقدم بأخلص عبارات الشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل د/عبد القادر كركار الذي كان لنا بعد الله نعم المعين والموجه.

كما نتقدم بجزيل الشكر وخالص التحية والاحترام إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

والى كل من كان سببا في وصولنا لهذا المستوى من معلمين وأساتذة خاصة اساتذة قسم التاريخ.

ونذكر منهم من قدم لنا يد المساعدة كل من: د/ جمال بلفردي, أ/ محمد حناي. نتقدم لهما بجزيل الشكر والعرفان على هذه المساندة

وكذا كل من الأساتذة: عمر قية, عمار خشانة, نجوى بوهلال, يمينة قرنيط, سارة علال,

كما لاننسى عمال المكتبات التالية : المكتبة المركزية لجامعة الوادي, مكتبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بجامعة الوادي, مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي, مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة, مكتبة متحف المجاهد بالوادي, مكتبة دار الثقافة بالوادي, المكتبة الولائية للمطالعة العمومية بالزقم, مكتبة دار الثقافة بقمار, مكتبة الزاوية بقمار, مكتبة البلدية بقمار.

ولكل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر: "محمد نفطية" ,"بلال سايحي" , "أسماء تلحيق" , "صفاء جنحاني","أسامة تركي", "عبد القادر تركي" ," فاطمه الزهرة شافو ", " فطيمة رزاق محسن"و"كلثوم زهواني" و "صلاح مود" كما نشكر زملائنا الطلبة والطالبات الافاضل الذين لم يبخلوا علينا بشيء وكل من ساهم بصدق في تقديم المساعدة لإعداد هذه المذكرة.

سهيلة / نور الهدى

# قائمة المختصرات

1ــ باللغة العربية:

| الرمز | المعنى |
|---|---|
| إ | إشراف |
| ت ح | تحقيق |
| ت ر | ترجمة |
| ت ع | تعريب |
| ج | جزء |
| د ب | دون بلد نشر |
| ط خ | طبعة خاصة |
| ع | العدد |
| م ج | مجلد |

2ــ باللغة الأجنبية:

| الرمز | المعنى |
|---|---|
| Op.cit | مرجع سابق |
| P | صفحة |

# مقدمة

يعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر من أبرز الأحداث التي مر بها التاريخ الجزائري في العصر الحديث, وذلك لما له من آثار وتداعيات داخلية وخارجية على كلا البلدين, فخلال الحقبة الاستعمارية شهدت الجزائر عديد الأحداث والتطورات ومن أهمها اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954, وكانت نتاج سنوات طويلة من العمل والجهد والكفاح في سبيل الحرية والمطالبة بالحقوق بالطرق السلمية, ليتوجه الجزائريون في الأخير إلى الكفاح المسلح والعمل العسكري.

ومنذ بداية الثورة التحريرية سعت جبهة التحرير الوطني وهي الجهة المسؤولة عن تفجيرها, إلى كسب التأييد والدعم الخارجي سواءً الإقليمي الجهوي أو العالمي وذلك لمساندتها والدفع بها نحو الأمام في سبيل تحقيق آمال ورغبات الشعب الجزائري المتمحورة في مجملها في نيل الاستقلال وإعادة الحرية المسلوبة منه منذ أكثر من قرن مضى. فكان قادة الثورة ومن ورائهم الشعب الجزائري يعلق آمالاً كبيرة على القوى العظمى في العالم لمساندته في مساره الكفاحي, وخاصة الدول الغربية الرأسمالية لما لها من ثقل ووزن في العالم, وقدرتها على السيطرة والتحكم في العلاقات الدولية, وهي التي تبنت الدفاع عن الحريات والديمقراطية ونادت بحق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن أهم تلك الدول نجد الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المنادي الأول بحق الشعوب في تقرير مصيرها والمدافع الأول عن الحرية في العالم. ومن جهة أخرى علاقتها الوطيدة مع فرنسا وقدرتها على الضغط والتأثير عليها فيما يخص القضية الجزائرية.

*تتمحور إشكالية بحثنا هذا في نقطة مركزية ألا وهي المواقف الأمريكية من قيام الثورة التحريرية الجزائرية. وذلك لما لتلك المواقف من أهمية ودلالات ونتائج على الثورة سواء في الداخل أو الخارج.

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

– فيما تمثلت مواقف الحكومة الأمريكية من النشاط والحراك الوطني قبل اندلاع الثورة؟

– كيف كان وقع اندلاع الثورة في الأوساط الأمريكية؟

–كيف كانت طبيعة المواقف الأمريكية من الثورة الجزائرية؟

–وما هي أهم التطورات التي طرأت على تلك المواقف؟

– ما هي الأسباب التي أدت بالحكومة الأمريكية لتغيير موقفها تجاه الثورة؟

– إلى أي مدى لقيت الثورة الجزائرية الدعم من الأوساط غير الرسمية؟

*وللإجابة عن التساؤلات المطروحة, قمنا بالاعتماد على المناهج التالية:

1) المنهج التاريخي الوصفي: وقمنا بالاعتماد عليه في وصف الوقائع وتتبع الأحداث وعرضها كرونولوجياً.

2) المنهج التاريخي التحليلي: وتم الاعتماد عليه في دراسة وتحليل المواقف.

*ومن الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع لدراسته نذكر:

– الرغبة في البحث في هذا الموضوع ومعرفة طبيعة المواقف الأمريكية باعتبارها قوة مهيمنة على الساحة الدولية في تلك الفترة.

– نظراً لأهمية الموضوع الذي يعتبر مجال خصب للدراسة, والذي لم يستوفى حقه في البحث.

*ويمكن حصر أهداف البحث في هذا الموضوع في النقاط التالية:

- الوقوف على بعض الجهود المبذولة من قبل رجال الحركة الوطنية من أجل كسب الطرف الأمريكي لإيجاد حل للقضية الجزائرية.
- معرفة مساعي جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبيل إيقاف الدعم الأمريكي لفرنسا والذي وجهته ضد الثورة التحريرية.
- محاولة إبراز تأثير المواقف الأمريكية على الثورة الجزائرية.

*وتنحصر الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة ما بين: 1954 إلى غاية 1962, كما تطرقنا لتاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الثورة. أما عن إطارها المكاني فيشمل كلاً من الجزائر والتي تحتضن الحدث الأبرز المعني بالبحث وهو الثورة, وكذا فرنسا باعتبارها طرفاً في الحرب, والولايات المتحدة الأمريكية بما أنها الطرف الأهم الذي تناوله موضوع بحثنا.

*وللإحاطة بهذا الموضوع اعتمدنا خطة تضمنت: مقدمة, فصل تمهيدي, فصلين رئيسيين وخاتمة. تطرقنا في الفصل التمهيدي إلى اتصالات قادة العمل الوطني بشخصيات أمريكية رسمية فذكرنا كلاً من "الأمير عبد القادر" ومن بعده حفيده "الأمير خالد" ثم "فرحات عباس" وجماعته, والموقف الأمريكي من القضية الجزائرية قبل اندلاع الثورة التحريرية وتمثلت في الموقف من مجازر الثامن ماي 1945, وتضمن الفصل الأول دراسة للمواقف الأمريكية الرسمية تجاه الثورة الجزائرية وينقسم إلى مبحثين؛ تناولنا في المبحث الأول المواقف الأمريكية الرسمية المعادية للثورة و المدعمة للطرف الفرنسي ومنها ذهبنا إلى إبراز المساعي الجزائرية في محاولة لتحييد الطرف الأمريكي في النزاع, أما المبحث الثاني فيتناول المواقف الأمريكية الرسمية المساندة للثورة الجزائرية. أما الفصل الثاني فعُني بدراسة المواقف غير الرسمية وهو بدوره يشمل مبحثين: تضمن الأول مواقف التنظيمات الطلابية والنقابات العمالية الأمريكية وتضمن المبحث الثاني ردود الفعل من قيام الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الأمريكية. و أخيراً الخاتمة وبها وضعنا حوصلة لدراستنا وما توصلنا إليه من استنتاجات, كما دعمنا موضوعنا هذا بملاحق لتوضيح بعض جوانبه.

* ولقد اعتمنا في إنجاز هذا العمل على جملة من المصادر والمراجع, نذكر أهمها: "ليل الاستعمار" لفرحات عباس وكتاب "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر" و"الحركة الوطنية الجزائرية" لأبو القاسم سعد الله, كما اعتمدنا على مقال "القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة" لمريم صغير بالتوازي مع مقال "المواقف الأمريكية المؤيدة للقضية الجزائرية خلال

الفترت 1956-1960 لمعمر العايب؛ حيث تناولت المقالتين موضوع المواقف الأمريكية من الثورة, الأولى الرسمية والثانية غير الرسمية ما ساعدنا على تصنيف تلك المواقف, ومن الرسائل الجامعية المعتمدة نذكر "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية" والتي أتت على ذكر تعقيدات السياسة الأمريكية وجوانبها المتعلقة بالطرف الجزائري ما ساهم في ايضاح طبيعة هذه العلاقات, ونذكر أيضا كتاب علي تابليت "بحوث في تاريخ الجزائر ج2" والذي زودنا وبصورة كبيرة بكتابات الصحافة الأمريكية حول الثورة الجزائرية, كما لا ننسى جريدة "الجاهد" لسان حال جبهة التحرير الوطني والتي كانت المتتبع الأول لأصداء الثورة الجزائرية في الأوساط العالمية ومنها الأمريكية.

وإذا كان لابد من ذكر الصعوبات التي واجهتنا خلال مسار بحثنا فنذكر الصعوبة التي استعصى علينا تجاوزها ألا وهي: قلة الكتابات المتخصصة في صلب الموضوع والتي تمسه بصورة مباشرة.

ونرجو أن نكون قد وفقنا في الالمام ولو بجزء يسير من جوانب هذه الدراسة, فما هو إلا عمل متواضع ومساهمة بسيطة في موضوع المواقف الذي يتطلب وقت أوسع وجهدا أكبر للإحاطة بمختلف جوانبه.

# الفصل التمهيدي: المواقف الأمريكية من القضية الجزائرية (1830-1945)

## المبحث الأول:اتصالات كل من الأمير عبد القادر والأمير خالد مع الأمريكان.

## المبحث الثاني: الموقف الأمريكي من البيان ومجازر الثامن ماي 1945.

***الموقف الأمريكي من الاحتلال الفرنسي للجزائر:**

– الاحتلال الفرنسي للجزائر: تعود أسباب احتلال فرنسا للجزائر كما هو معلوم؛ لحادثة المروحة والتي تعتبر ذريعة قدمتها فرنسا لتبرير عملها. إذ في 29 من أفريل 1827 حضر القنصل الفرنسي "بيار دوفال" لقصر الداي لتهنئته بمناسبة العيد. وخلال الجلسة ذكر الداي القنصل بالديون المستحقة على دولته والتي تأخرت في دفعها وفي الرد على رسائله, فأجابه القنصل بأن حكومته لا تراسل من هو دونها, فغضب عندها الداي ونعته بالكافر والغادر وأمره بالخروج وأشار إليه بمروحة كان يحملها بيده.

فادّعى القنصل بأن الداي قام بضربه. وعلى إثر هذا الإدعاء سيّرت فرنسا أسطولها للجزائر وقامت بضرب حصار للمدينة, وطالبت الحكومة الفرنسية تعويضا ماديا على الاهانة التي لحقت بقنصلها وباعتذار رسمي. رفض الداي تلك الشروط. وبعد حصار دام 3 سنوات دخل الفرنسيون الجزائر, ووقع الداي معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830[1].

وعن الموقف الرسمي للولايات المتحدة من احتلال الجزائر وحصارها من طرف الأسطول الفرنسي لمدة 3 سنوات (1827–1830) فلم نجد هناك تصريحاً رسمياً عنه في ذلك الوقت سواءً بالموافقة أو الاعتراض, ولربما يعود ذلك لمبدأ العزلة الذي كانت تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة والمعروف بمبدأ مونرو نسبة للرئيس الأمريكي "جيمس مونرو" والقاضي بعدم التدخل الأمريكي في الشؤون الأوروبية وبالمقابل عدم تدخل هذه الأخيرة في شؤونها.

ويذكر "علي تابليت" بأن قنصل الولايات المتحدة في الجزائر خلال 1829–1830 السيد "هنري لي" بعث بمذكرة إلى كاتب الدولة للخارجية الأمريكية, مؤرخة بتاريخ 15 جويلية 1830, أي بعد 10 أيام من سقوط الجزائر. ويصف فيها خطوات وملابسات ذلك الاحتلال

[1] محمد زروال: **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791–1830**, منشورات دحلب, (د ط), الجزائر, 2009,ص 83.

وأورد فيه ملاحظاته وتوقعاته عن أثر ذلك الاحتلال على مستقبل الجزائر. وتم استلام المذكرة في 3 أكتوبر 1830 بمقر الدولة للخارجية الأمريكية[1].

ويذكر الكاتب "أبو القاسم سعد الله" في كتاباته بأن "جون كامبون" سفير فرنسا بواشنطن بعد أن تولى حكومة الجزائر في الفترة (1891-1897), كتب عن إشادة الرئيس الأمريكي "ثيودور روزفلت"[2] بالمهمة الفرنسية الحضارية بالجزائر, وقضاء فرنسا على القرصنة الجزائرية وتخليص أمريكا وأوروبا من الجزية التي كانت مفروضة عليها[3]. وكان ذلك خلال فترة حكمه (1901-1909) أي أن هذا الموقف كان متأخرا إلى حد ما من الاحتلال.

إذا يمكننا أن نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تؤيد ضمنياً الاحتلال الفرنسي للجزائر بدافع المصلحة. وطيلة فترة الاستعمار اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر منطقة خاضعة للسلطة الفرنسية المطلقة, فهي لم تعد كيانا مستقلا له شخصيته المعنوية ودليل ذلك إلغاؤها للعاهدات التي تربط البلدين, بل اعتبرت التواجد الفرنسي بالجزائر ضمانا للمصالح الغربية.

### *المبحث الأول: اتصال كل من الأمير عبد القادر والأمير خالد بالأمريكان*

**1- اتصال الأمير عبد القادر بالقنصل الأمريكي بطنجة:** يعتبر "الأمير عبد القادر"[4] من أهم وأعظم الشخصيات التي عرفتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر ميلادي نظراً للدور

---

[1] علي تابليت: **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830**, ثالة, (د ط), الجزائر,2013, ج2, ص 307-309.

[2] (1858-1919), الوكيل المساعد لوزارة الحربية الأمريكية(1897-1898), اشترك في الحرب ضد إسبانيا, حاكم نيويورك(1899-1900), نائب الرئيس 1901 والذي نابه بعد وفاته خلال (1901-1909). عمل على تقوية بلاده في السياسة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية, توسط لإنهاء الحرب الروسية اليابانية, نال جائزة نوبل للسلام 1906, له عدة كتب في التاريخ والسياسة. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**, المؤسسة العربية للطباعة وللنشر, ط2, لبنان, 1985,, ج2, ص 842.

[3] أبو القاسم سعد الله: **(نظرة الأمركيين للتاريخ الجزائري)**, مجلة الدراسات التاريخية , الجزائر, ع5, 1988, ص142.

[4] هو الأمير عبد القادر بن محي الدين، ولد في القيطنة في ماي 1807، وذلك بنواحي معسكر، ونشأ نشأة علمية منذ صغره، وفي سنة1832 بويع بالإمارة وخاض معارك عنيفة مع جيوش الإحتلال الفرنسي دامت من 1833 إلى سنة

الذي لعبه في مقاومة الاستعمار الفرنسي وفي اعادة بعث واحياء الدولة الجزائرية الحديثة.[1] حيث خاض غمار الحرب لسنوات ضد المحتل الجائر في سبيل تحقيق مقاصده المتمثلة في دحر الاستعمار وتحقيق الاستقلال واستنهاض الدولة الجزائرية من جديد.

كما اهتم "الأمير" بمتابعة تطور العلاقات الدولية عامة, والعلاقات بين الدول الأوروبية على وجه الخصوص وذلك من خلال الصحف الفرنسية التي كانت تترجم له بواسطة التقارير التي كان يستلمها من مبعوثه في فاس والجزائر وجبل طارق[2]. وبناءً على ذلك حاول "الأمير عبد القادر" أن يستعمل التنافس والتوتر بين الدول الكبرى كسلاح ضد الدولة التي تمد سلطانها على بلده[3], فنجد الأمير يستغل علاقات الدول الغربية ويسعى لاستمالة بعضها إليه في ضوء تضارب سياساتها مع فرنسا[4]. ومن ذلك استغلاله لتعكر صفو العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل ربط العلاقات مع هذه الأخيرة وكسبها لصفه[5] والضغط من خلالها على فرنسا, أي أن أمريكا سوف تلعب دور الوسيط فيما بينهم وهذا ما كان يرجوه "الأمير عبد القادر".

ولقد سعى " الأمير" للاستفادة من هذا الخلاف[6] إلى أبعد حد في كفاحه وذلك من خلال مراسلاته للقنصل الأمريكي بطنجة "جيمس ليب" عن طريق مبعوثه "بن قللة" في 22 أفريل

---

1847،= =وقد سجل فيها انتصارات عظيمة كانت سجل فخار للفروسية الجزائرية، توفي بدمشق سنة 1883. للمزيد ينظر: بسام العسلي: **الأمير عبد القادر الجزائري**، دار النفائس، ط2، لبنان، 1983، ص ص 10-11.

[1] محمد السعيد قاصري: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1962**, دار الارشاد, (د ط), الجزائر, 2013, ص78.

[2] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**, دار المعرفة, (د ط), الجزائر, 2006, ص87.

[3] أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**, دار الغرب الاسلامي, ط2, لبنان, 2005, ج1, ص ص 148-149.

[4] سليمان عشراتي: **الأمير عبد القادر السياسي**, دار الغرب للنشر والتوزيع, ط3, الجزائر, 2009, ص 273.

[5] فريدة قاسي: **الدولة في فكر الأمير عبد القادر 1832- 1847**, منشورات بوتا للبحوث والدراسات, ط1, الجزائر, 2012, ص314.

[6] إن ملابسات هذا الخلاف تكمن في معاهدة 4 جويلية 1831 والتي وُقعت بين فرنسا والولايات المتحدة. فالتزمت فيها فرنسا بدفع 25 مليون فرنك لأمريكا في ستة أقساط مالية, وذلك تعويضاً للسلب والنهب الذي أصاب السفن الأمريكية أثناء الحروب النابليونية. وصادقت فرنسا على المعاهدة في فيفري 1833 ولكنها لم تدفع المبلغ المستحق في وقته, وقدم الرئيس

1836 وبلغ هذا الأخير الرسالة[1] للقنصل بواسطة نائبه وذلك لأن " ليب" كان متواجد في جبل طارق.

أما بالنسبة لمحتوى الرسالة فجاء فيه عرض " الأمير عبد القادر" للقنصل الأمريكي بأن يمتلك الأمريكيين مناءً جزائرياً بالإضافة إلى تزويدهم بما يحتاجونه من داخل البلاد[2] وذلك مقابل لإبرام معاهدة معه ودعمه بالأسلحة في إطار المبادلات الاقتصادية بين الطرفين[3]. ولقد بعث القنصل "جيمس ليب" رسالة "الأمير" باللغة العربية لكاتب الدولة للخارجية في أفريل 1836 وقام بترجمتها "وليام برودن هودسون" كاتب القنصلية الامريكية[4].

وبالرغم من سخاء العرض الذي قدمه "الأمير عبد القادر" للولايات المتحدة إلا أن ردها كان سلبياً خدمة لمصالحها الذاتية. ويُعزى ذلك لتسوية الخلافات بينها وبين فرنسا بالطرق السلمية ويعود الفضل في ذلك للوساطة البريطانية. ووقع الصلح بالتزامن مع كتابة "الأمير" لرسالته الموجهة للأمريكيين الأمر الذي يظهر عدم دراية "الأمير" بالتطورات الحاصلة بين فرنسا والولايات المتحدة إذ دفعت فرنسا أربعة أقساط من التعويضات للولايات المتحدة, وعليه فإن رسالة "الأمير عبد القادر" المؤرخة في مارس 1836 قد وصلت متاخرة[5].

ومن أسباب الرد السلبي أيضاً, تجنب الولايات المتحدة إثارة وتجديد الخلافات بينها وبين فرنسا بدليل أن القنصل " ليب" عند تلقيه الرسالة على حماية سرية الاتصال بينه وبين "عبد القادر"[6], وذلك في إطار المحافظة على العلاقات الأمريكية الفرنسية الحسنة, وبذلك جاء رد القنصل الأمريكي على الرسالة بأنه مادامت العلاقات مع فرنسا حسنة فإنه لا داعي أن تدعم

---

الأمريكي= ="جاكسون" في خطابه السنوي في ديسمبر 1834 توصية تقضي بالأخذ بالثأر من الفرنسيين. للمزيد ينظر: علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, منشورات ثالة, (د ط), الجزائر, 2014, ج2, ص 96.

[1] ينظر الملحق رقم: (1).

[2] فريدة قاسي: مرجع سابق, ص313.

[3] يحيى بوعزيز: **مراسلات الأمير عبد القادر مع إسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية**, عالم المعرفة للنشر والتوزيع, ط2, الجزائر, 1985, ص 10.

[4] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص 95.

[5] نفسه, ص 97.

[6] أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج1, ص 144-147.

الولايات المتحدة "عبد القادر" ضد فرنسا[1], فجاء في تصريح له بهذا الخصوص: «لو كان سوء تفاهمنا مع فرنسا قد انتهى إلى نزاع لوجدنا أصدقاء لنا في الجزائر.»[2].

وهذا ما أدى لإطلاق يد فرنسا في الجزائر وفي ذات الوقت تأكد المسلمون الجزائريون بأن الكفر ملة واحدة فالتجاذب بين الدول الغربية وإن كان يومئذ ساخناً وعلى وجه الخصوص بين فرنسا و أمريكا إلا أن اتفاقها المستمر منذ تلك المرحلة على عدم ترجيح الكفة لصالح الشعوب المغلوبة كان وطيد ولا سبيل لنقضه, هذا من جهة ومن جهة أخرى يدل الرد الأمريكي على أن علاقات "الامير" الخارجية كانت تتحكم فيها علاقات فرنسا الدولية, كما تأثر عليها التوازنات الدولية في أوروبا[3].

فلقد حاول "الأمير" أن يكسب إلى قضيته العادلة موقف أمريكا ولكن آماله خابت ولم تأت هذه الاتصالات بالنتائج المرجوة منها وفي المقابل أعطته دفعاً قوياً للاعتماد على الذات ومعرفة الأحداث الدولية الراهنة[4].

**2- اتصال "الأمير خالد" بالرئيس الأمريكي "ولسون":** تعتبر الحرب العالمية الأولى حدث غيّر من مجريات الأوضاع, لا على المستوى الأوروبي فقط بل حتى على مستوى شعوب المستعمرات والتي منها الجزائر. ومن المتغيرات الدولية التي أوجدتها هذه الحرب خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها وذلك من خلال مشاركتها في الحرب إلى جانب الحلفاء سنة 1917 بعد خروج روسيا منها, وبعد الحرب برزت كطرف فاعل في العلاقات الدولية[5], خاصة بعد شيوع مبادئ "ويلسون الأربعة عشر[6] الداعية لحرية الشعوب

---

[1] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص97.

[2] أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج1, ص 147.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **عصر الأمير عبد القادر**, البصائر للنشر والتوزيع, (د ط), الجزائر, 2012, ص 209.

[4] فريدة قاسي: مرجع سابق, ص 315.

[5] أحمد مريوش: **محاضرات في تاريخ الجزائر 1900-1945**, مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع, ط1, الجزائر, 2013, ج2, ص 49-156.

[6] قد أعلنها الرئيس الأمريكي "طوماس وودروف ويلسون"(1856-1924) أمام الكونغرس الأمريكي في 8 جانفي 1918 ضمت مطالب وسائل سياسية متنوعة تكون الاستجابة إليها أساسا لكل الخلافات الدولية، واحلال السلام العالمي ومن بينها= =إنشاء عصبة الأمم، كما أعلن ويلسون عن هذه المبادئ في مؤتمر الصلح بباريس جانفي 1919. للمزيد ينظر: إلياس

في تقرير مصيرها بنفسها وإن مرحلة الاستعمار التقليدي والمباشر قد زال وأنه آن الأوان للدول الاستعمارية أن تصغي لأنين ومطالب الشعوب المستعمرة[1] ما أثر في نفوس هذه الأخيرة وجعلها تستفيق من حالة الجمود وتتطلع إلى المستقبل من خلال المطالبة بالاستقلال الذي سلب منها من زمن طويل ولم يعد لها أمل في استعادته، إلا أن تلك المبادئ قد حركت الآمال في الحرية والاستقلال[2].

واستغلت بعض الشخصيات الجزائرية هذه الظروف لصالحها في محاولة منها لدحر الاستعمار وفي إطار تدويل القضية الجزائرية من خلال اللجوء إلى الطرف الدولي الفاعل في تلك الفترة والمتمثل في شخص الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون"[3] والذي يعتبر القطب الأعظم الذي علقت الشعوب الضعيفة أمالها على مثاليته فقد كان "ويلسون" حامل راية مبدأ تقرير المصير وأن لا تفرض على الشعوب حكومات لا تقبلها[4]. ومن هذا المنطلق أراد "الأمير خالد"[5] أن يرمي بدلو الجزائريين بين الدلاء ويعرض قضيتهم على الرئيس الأمريكي " ويلسون" أثناء انعقاد مؤتمر الصلح حتى إذا ما نجحت حركة تحرير الشعوب كان الشعب الجزائري من جملة من يشملهم ذلك التحرير, لذلك نظم عام 1919 اجتماعاً طلب فيه من

---

نايت قاسي: **مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية**، دار الكنوز الحكمة،(د ط)، الجزائر، 2013، ص 92.

[1] أحمد مريوش: مرجع سابق، ص 156.

[2] حكيم بن الشيخ: **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية ما بين 1912-1936**، دار العلم والمعرفة، (د ط)، الجزائر، 2013، ص 93.

[3] سياسي أمريكي شغل منصب أستاذ للعلوم السياسية منذ 1882 ثم أصبح رئيس لحكومة ولاية نيوجرسي 1911، ثم رئيس للولايات المتحدة الأمريكية 1912-1911 عرف بمبادئه الأربعة عشر، كان ضمن أبرز شخصيات الصلح بفرنسا1919. للمزيد ينظر: عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960**، دار الإرشاد للطباعة والنشر،(د ط)، الجزائر، 2013، ص 37.

[4] سليمان موسى: **الحركة العربية-المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908-1925**، دار النهار للنشر، ط3، لبنان، 1986، ص 461.

[5] هو حفيد الأمير عبد القادر, ولد في 20 فيفري 1875 بالعاصمة السورية دمشق, انتقل مع عائلته إلى الجزائر سنة 1892 وكان آنذاك طالباً في المرحلة الثانوية بباريس 1885-1893. شارك في الحرب العالمية الأولى وبعد نهايتها قرر الدخول للجزائر والشروع في العمل السياسي. للمزيد ينظر: بشير بلاح: مرجع سابق, ص 392.

المشاركين الامضاء على مذكرة موجهة للرئيس الأمريكي "ويلسون" بمناسبة انعقاد للمؤتمر المذكور بفرنسا في جانفي 1919[1].

حاول "الأمير خالد" في تلك الفترة القيام بعمل جرئ وهو الضغط بواسطة الحكومة الأمريكية على فرنسا من أجل وضع الجزائر تحت الانتداب الدولي[2] في محاولة منه لفك الحصار المضروب على الشعب الجزائري من طرف الاحتلال من جهة وإعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية من جهة أخرى[3]. حيث تعد العريضة[4] التي تقدم بها إلى "ويلسون" أول وثيقة سياسية مطلبية جزائرية محضة في الفترة المعاصرة قدمت إلى جهة خارجية[5].

في يوم الجمعة 23 ماي 1919، قدم وفد جزائري من خمسة أعضاء برئاسة "الأمير خالد الحسني" إلى باريس، واتصلوا بـــ: "اللجنة الأمريكية للمفاوضات على السلام" بفندق كريون وهناك تقدموا بالعريضة إلى الملازم "جورج نوبل" ضابط مشاة باللجنة، وقد امتنعوا من توقيع العريضة ومن ذكر اسمائهم خوفاً من متابعات السلطات الفرنسية لهم، إلا "الأمير خالد" فإنه أعلن عن اسمه للضابط "نوبل"، وهذا يدل على جرأة كبيرة في تلك الظروف لأنه يعلم أن الفرنسيين لن يرفقوا به إذا ما اطلعوا على محاولته، وطلب "الأمير" من "نوبل" ارسال العريضة إلى الرئيس "ويلسون"، ومنحه وصلا يثبت اتصال الرئيس به قبل مغادرة الوفد باريس[6].

كانت رسالة الأمير خالد واضحة في تحديد مقاصدها وفي تصوير الأوضاع القاسية التي كان يعيشها الأهالي الجزائريين جراء الإجراءات الاستعمارية لكنه اصطدم مرة أخرى

---

[1] وحدة البحوث والتوثيق: **الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962 دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية**, منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954, ط2, الجزائر, 2007, ص 128.

[2] محفوظ قداش: مرجع سابق، ج1، ص 140.

[3] أحمد سعيود: **(مساعي الحركة الوطنية في إعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى)**، مجلة المصادر، الجزائر، ع9،2004، ص 155.

[4] ينظر الملحق رقم: (2).

[5] عمر بوضربة: مرجع سابق، ص 416.

[6] حكيم بن الشيخ: مرجع سابق، ص 93.

بجدار المعارضة والتنكر[1]، حيث تعامى الرئيس "ويلسون" عن مطالب الوفد الجزائري وتجاهلها لأنه كان غارقا في محاولة اقناع ساسة اوروبا بقبول مبادئه الأربعة عشر[2]، واكتفى فقط بتقديم العريضة إلى الحكومة الفرنسية ما شكل صدمة بالنسبة للجزائريين من هذه المواقف المتناقضة[3].

وجاء في تقرير الحاكم العام في الجزائر بتاريخ 4 أفريل 1920 بأن "الأمير خالد" كان قد حاول التعامل مع دائرة الرئيس "ويلسون" لرفع صوت الأهالي الجزائريين بأن يقرروا مصيرهم بأيديهم[4] وبالمقابل تعرض الوفد الذي قدم العريضة من طرف الحكومة الفرنسية لتهديدات بالملاحقة القضائية[5].

إن المحاولة التي قام بها الأمير لإعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية، وكسب تأييد وعطف المجتمع الدولي، لم تأت بفائدة على قضية الشعب الجزائري لأن الرأي العام السائد في الدول الغربية آنذاك عن الجزائر هو أن " الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي" الأمر الذي شجع فرنسا على التمادي في سياسة اللامبالاة تجاه الجزائريين[6].

وهكذا فشل "الأمير خالد" فعلا في تحقيق آماله بنيل استقلال الجزائر عن طريق عصبة الأمم معتمدا في ذلك على مبادئ الرئيس "ويلسون"[7]، حيث أن تلك المبادئ ما كانت في نظر نظر الأوروبيين إلا خديعة حرب لا غير[8] وانتصرت إذن الأفكار الاستعمارية التي كان يمثلها رئيس الوزراء البريطاني "لويد جورج" و "جورج كليمنصو"، ومهما يكن فإن المبادئ

---

[1] حكيم بن الشيخ: مرجع سابق، ص 98.

[2] أحمد سعيود: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني-1 نوفمبر1954-19 سبتمبر1958**، دار الشروق لطباعة والنشر،(د ط)، (د ب)، 2008، ص 156.

[3] حيكم بن الشيخ: المرجع السابق، ص 98.

[4] يوسف مناصرية: **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939**, دار هومه للطباعة والنشر, (د ط), الجزائر, 2013، ص 58.

[5] حكيم بن الشيخ: مرجع سابق، ص 98.

[6] أحمد سعيود: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**, المرجع السابق, ص 23.

[7] يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 59.

[8] أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، (د ط)، الجزائر، 2010، ص 133.

الولسونية، وإن تبخرت على مستوى الحكومات لكنها أثمرت على مستوى الشعوب، ولا شك أن اغتيال الحريات من قبل المستعمر، قد انهى مرحلة الوعي لأنها اثمرت رغم المعارضة والتعسف، ونجح "الأمير خالد" ولو مبدئياً في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية خاصة وأن المؤتمر ضم العديد من الدول الأوروبية بما في ذلك أمريكا، وفي الوقت نفسه يعد نجاحاً باهراً لسياسته والتي تعتبر أحد المواقف الشجاعة "للأمير خالد" لأنها أخرجت الجزائر من دائرة الصمت الذي ضُرب عليها من قبل فرنسا[1].

***المبحث الثاني: الموقف الأمريكي من البيان الجزائري ومجازر الثامن ماي 1945***

**1- بيان "فرحات عباس" للحلفاء والولايات المتحدة الأمريكية:** لقد أوجد الإنزال العسكري للقوات الانجلوساكسون على شواطئ الشمال الإفريقي وضعاً جديداً في الجزائر[2]، حيث ساهم هذا الحدث إلى حد كبير في بعث الحياة السياسية من جديد بعد أن كانت جامدة مكبلة في عهد حكومة "فيشي" وامتداداها بالجزائر[3].

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الخاصة للجزائر، بعد أن جعلتها محوراً أساسياً في الإنزال ومركزاً محورياً للانطلاق نحو أوروبا وهكذا اتضح للولايات المتحدة أن المتحكم في الجزائر سيتحكم في فرنسا خصوصا وأوروبا عموما[4]، وعليه اجتمع ممثلوا الحلفاء في مدينة شرشال يوم 27 أكتوبر 1942 وخططوا لعمليات نزول الجنود وقد حضر عن الجانب الفرنسي الجنرال جيرو وبعض أنصار ديغول[5] والجمهوريين والملكيين وغيرهم

---

[1] حكيم بن الشيخ: مرجع سابق، ص ص 98-99.

2 محمد تقية: **الثورة الجزائرية المصدر، الرمز، والمال**, تر:عبد السلام عزيزي، دار القصبة، (د ط)، الجزائر، 2010، ص 103.

3 محمد عباس: **نداء الحق شهادات تاريخية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، (د ط)، الجزائر، 2003، ص77.

4 لزهر بديدة: **الحركة الديغولية في الجزائر (1940-1945) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية**, رسالة لنيل لنيل شهادة الدكتوراه، في التاريخ المعاصر، إ:محمد العربي الزبيري, جامعة الجزائر، 2009-2010، ص112.

5 هو أبرز شخصية فرنسية خلال القرن العشرين، ولد يوم 22 نوفمبر سنة 1890 بمدينة ليل الفرنسية، انظم منذ صغره إلى الجيش الفرنسي شارك في الحرب العالمية الأولى، والثانية، تدرج في الرتب إلى أن تولى رتبة جنرال، تولى رئاسة الجمهورية الرابعة ما بين سنة 1945 إلى غاية جانفي 1946، حيث قدم استقالاته وعلى اثر انقلاب 1958 عاد ليشكل

من قادة العسكرية الفرنسية كما حضر عن الجانب الأمريكي الدبلوماسي "روبيرت موفي" والجنرال "كلارك" وضباط آخرون وقد مثل بريطانيا في هذا الاجتماع السيد "هارولد كملادن" وضباط آخرون كما حضر ممثلون عن روسيا وكان جدول الأعمال يشمل دراسة كيفية نزول الحلفاء بنجاح وفي المقابل لم يأخذ الشعب الجزائري في الاعتبار يوم الاجتماع وربما من أسباب ذلك هو ما تحتويه التقارير الأمريكية التي كانت تشير إلى أن السكان المسلمون قد برهنوا على صداقتهم وولائهم للحلفاء[1] إذاً فلقد تم إقصاء الوطنيين الجزائريين وتهميشهم بشكل تام فالاتفاقيات بين الأمريكيين والفرنسيين ظلت تتوالى في غياب الوطنيين[2].

وعلى إثر الإنزال راجت في كل المدن الجزائرية ملايين من الورقات المطبوعة بالفرنسية والعربية تحمل إمضاء الجنرال "ايزنهاور"[3] وتبين أن الأمريكيين ما جاؤوا غزاة ولا محتلين إنما جاؤوا لتطهير البلاد من الألمان والوقوف إلى جانب الفرنسيين وكل الأحرار ولمحق دول المحور والقضاء على طمعهم ووحشيتهم[4].

وهنا توجه الوطنيون الجزائريون لمعسكر الحلفاء وخاصة الأمريكيين، بغرض تحقيق مطالبهم الخاصة بتقرير المصير وكذا الحصول على وعود وضمانات من طرفهم مقابل

---

الجمهورية= =الخامسة ويبقى على هرمها إلى غاية 1969. للمزيد ينظر: لزهر بديدة: **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية**, شمس الزيبان للنشر والتوزيع، (د ط)، الجزائر، 2013، ص ص 289-290.

1 أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**, دار البصائر للنشر والتوزيع، (د ط), الجزائر, 2007, ج3، ص 197.

2 جمال فرحات: **السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها، وآثرها**, دار الريحانة للكتاب،(د ط)، الجزائر، 2006، ص 46.

3 ولد بتاريخ 14 أكتوبر 1890 بتكساس ينتمي للحزب الجمهوري قاد جيوش الحلفاء في أوروبا إلى النصر في الحرب العالمية الثانية، وصل إلى مركز القائد إذ لمع نجمه في ارتقائه المراتب العسكرية الأمريكية تمت ترقيته في 1942 إلى رتبة لواء ومدير قسم العمليات وبذلك قاد عملية تورش المشعل،ثم غزو سيسيليا وإيطاليا في ماى 1943، ثم عين القائد الأعلى لقوات الحلف الأطلسي في 1950، ثم تولى الرئاسة لمدتين من 1953 إلى 1961. للمزيد ينظر: أودو زواتر: **رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1798 حتى اليوم**، دار الحكمة، ط1، لندن، 2006، ص ص 235-240.

4 أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح "1925-1954"**, عالم المعرفة للنشر والتوزيع، (د ط), الجزائر، 2010، ج2، ص ص 494-495.

مشاركة الجزائريين إلى جانبهم[1]. حيث كان "فرحات عباس"[2] يدرك أن الكولونيالية ستسقط حتما، فاتصل بالجنرال "روبرت مورفي" بعد الإنزال بالعاصمة[3].

ومن الاتصالات التي تمت بين الطرفين لقاء العشاء الذي رتبه الدكتور "تامزالي" وحضره "بن جلول" و "لخضاري" والقنصل "مورفي" وخلاصة النقاشات العامة التي اتفق بشأنها الجميع هي "أن الجزائر لا يمكن أن تستمر في حالة العبودية التي هي عليها". كما تمت اتصالات أخرى[4] تحصل فيها "فرحات عباس" على وعد صريح من السيد "مورفي" مفاده أن أمريكا ستعمل في الوقت المناسب على جعل فرنسا تنهي حالة الاستعمار في الجزائر[5], ثم كان الحديث عن إمكانية إنشاء حكومة جزائرية وبهذا الصدد قال "فرحات عباس" لكل من "أحمد بومنجل" و"شوقي مصطفاوي" و"محمد ممشاوي" عندي وعود من الأمريكيين وسنشكل حكومة[6].

حيث عُقد اجتماع سياسي في جانفي 1943 بمكتب الأستاذ "بومنجل" المحامي، ضمّ نحو 50 شخصية من ألمع رجال المجتمع السياسي الجزائري[7]، ووقعت المداولة صباحاً ومساءاً فاتفق الجميع على أن يقع تحرير مذكرة عامة عن الوضعية الجزائرية، وما تطالب به

---

1 عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر" 1939 –1945"**, منشورات السائحي، ط3، الجزائر، 2013، ج2، ص 239.

2 ولد سنة 1899 بالطاهير بجيجل، عرف بنضاله إلى جانب زعماء جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية، تحصل على شهادة الصيدلة، ثم انطلق في العمل السياسي وأسس في 1946 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وفي 1956 التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني، وعين أول رئيس للحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958. للمزيد ينظر: وثائق المتحف الوطني للمجاهد: **(الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)**, مجلة الذاكرة، ع3، الجزائر، خريف 1995، ص236.

3 حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة, (د ط), الجزائر, 2007, ص ص 91-92.

4 محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ج2، ص 904.

5 محمد العربي الزبيري: **(الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة النضج، 1942-1954)**, مجلة الرؤية، الجزائر, ع 2، جوان1996، ص ص77-78.

6 حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 92.

7 منهم الدكتور تامزالي رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية وغريسي أحمد نائب دباغين وحسين عسلة عن حزب الشعب الجزائري، والشيخ العربي التبسي وخير الدين و الشيخ توفيق المدني عن جمعية العلماء المسلمين والدكتور بن جلول و فرحات عباس ومحمد الهادي جمام الطلبة والدكتور سعدان مستشار عام. للمزيد ينظر: فرحات عباس: **ليل الاستعمار**, تر: فيصل الأحمر، لمسك, ( دط)، الجزائر، 2010، ص 131.

الجزائر بعد التطورات الأخيرة والحال الجديدة، واتفق الحضور بالإجماع على تكليف السيد "فرحات عباس" بأن يحرر عريضة عامة تشمل ما قيل, وقد أُشعر السيد "مورفي" بعد هذا الاجتماع اتقاء لما عسى أن تفعله فرنسا[1]. وقام "فرحات عباس" بجولة في مختلف أرجاء الجزائر، عرض من خلالها البيان[2] على معظم الشخصيات الجزائرية التي صادقت عليه في 10 فيفري 1943 وجاء بعنوان "الجزائر أمام الصراع العالمي بيان الشعب الجزائري"[3].

وفي يوم 31 مارس 1943 قام وفد جزائري يتكون من السادة " فرحات عباس، بن جلول، بن خلاف، تامزالي، السايح عبد القادر وزروق محي الدين" بتسليم نسخة منه للحاكم العام الفرنسي "بيرتون"، وسلم هذا الأخير نسخة من البيان إلى حكومة ديغول المؤقتة بالجزائر وفي اليوم الموالي, أي بتاريخ 01 أفريل1943 تم تسليم نسخة للحلفاء وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية بواسطة الممثل الشخصي للرئيس الامريكى "روبريت مورفي"[4].

إن الحلفاء وخاصة الأمريكان الذين رحبوا بالبيان ليضايقوا به "ديغول" تقربوا من الأطروحة الفرنسية، وهي أطروحة وحدة الإمبراطورية، ما أدى لإحباط الوطنيين[5]، ونستشهد في ذلك باعتراف "مورفي" بكامل الاستقلال والعظمة والمدى الذى كانت تتمتع به فرنسا قبل الحرب سواء في أوروبا أو في ما رواء البحار[6]، كما صرح قائلا : «إن السلطات السلطات الأمريكية لن تتدخل في الشؤون التي هي من اختصاص الإدارة الوطنية، أو التي لها علاقة بالسيادة الفرنسية». وجاء هذا التصريح نتيجة اقناع الحلفاء من طرف اللجنة

1 عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: مصدر سابق،ص ص 254-255.

2 ينظر الملحق رقم: (3).

3 يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954**, ديوان المطبوعات الجامعية، (دط)، الجزائر، 2007، ص 104.

4 علي تابليت: **فرحات عباس رجل دولة**، منشورات ثاله، ( د ط)، الجزائر، 2007، ص 4-31.

5 محفوظ قداش والجيلالي صاري: **الجزائر صمود ومقاومات 1830-1989**, ديوان المطبوعات الجامعية, (د ط), الجزائر, 2012، ص93.

6 محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية**، مرجع سابق، ج 2، ص 928.

الفرنسية للتحرر بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وبأن دعاة الانفصال لا يمثلون إلا أنفسهم وهم منبوذون من الشعب الحقيقي[1].

كما لم يسفر طلب "فرحات عباس" المتمثل في عقد لقاء مع السيد "مورفي" في سبتمبر 1943 عن أي نتيجة[2]، ويبدوا أن الأمريكيين قد قطعوا وعودًا للسلطات الفرنسية بأنهم سيكفون عن استقبال الوطنيين الجزائريين، كما تأكد أن الجنرال "مورفي" وافق على فكرة احتفاظ دول الحلفاء بمستعمراتها[3].

بالرغم من أن البيان كان قد كتب من وحي التجارب الماضية للجزائريين مع الاستعمار وتظهر عليه المرارة واليأس من فرنسا، كما يظهر عليه الثقة في الحلفاء وبتآمرهم مع فرنسا قد تركوا المسألة الجزائرية لفرنسا وهنا تأكد "فرحات عباس" ورفاقه أن الحلفاء لن يحركوا ساكناً من أجل نصرة القضية الجزائرية، لأنهم اعتبروها قضية فرنسية داخلية تخص فرنسا وحدها، كما أنهم تأكدوا بأنه لا فرق بين الحلفاء سواء كانوا فرنسيين أو أمريكان أو انجليز[4]، خاصة وأن الولايات المتحدة قد اتخذت مواقف مناهضة أو معاكسة لشعاراتها التحررية منها تصريحها بأن العرب لا يزالون غير جديرين بالحرية وأن هدفها هو حفظ الأمن والنظام والإبقاء على شمال افريقية فرنسية[5].

**2- مجازر 8 ماي 1945 والموقف الأمريكي منها:** تمثل مجازر ماي 1945 منعرجا حاسما في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية الحديثة, فقد كانت بحق تعبيراً صادقاً عن عمق الإحساس الوطني وما يحمله من آمال وتطلعات لبعث جزائر حرة ذات سيادة وبداية حتمية

1 محمد العربي الزبيري: **( الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة النضج)**، مرجع سابق, ص 78.

2 شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصر، من انتفاضة1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**, تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي, شركة دار الأمة، ( د ط), الجزائر، 2013، ج2، ص897.

3 حميد عبد القادر: مرجع سابق, ص ص 92-93.

4 نفسه، ص ص 18-92.

5 أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ج3، ص 200.

لتحويل مسار الكفاح السياسي من مطالب سياسية وتنظيمات حزبية إلى البحث عن خطة ثورية وانتهاج أسلوب مقاومة مسلحة كفيلة بوضع حد للوجود الاستعماري[1].

كان الوضع الدولي عشية إنهاء الحرب وبعدها يعيش حلقة جديدة من العلاقات الدولية, بعد أن ارتسمت معالم جديدة للسياسة الدولية التي أفرزتها جبهات الحرب العالمية الثانية والجنوح نحو الحلول السلمية لمعالجة القضايا الدولية بدل الحروب الطاحنة التي ألحقت ضررا كبيرا بالمعمورة[2]. فكانت لظروف الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وما ارتبط بها من تطورات أثر في بعث الحماس وتعميق الوعي الوطني وتعزيز الأمل في نفوس عامة الجزائريين وذلك نتيجة الأحداث المتسارعة التي ارتبطت بهذه الحرب العالمية والآفاق الواسعة التي حملتها والتي كان المد التحرري أحد أهم مظاهرها[3].

وفي نهاية الأسبوع الأول من شهر ماي سنة 1945 استسلمت ألمانيا أمام ضغط الحلفاء والاتحاد السوفياتي وتقرر أن يكون اليوم الثامن من الشهر موعدا للاحتفال بالنصر المبين[4]. ففي السابع من ماي تم التوقيع على الهدنة التي انهت الحرب وبالإعلان الرسمي لهذا الحدث قُرعت الأجراس و صفارة الإنذار كإشارة لنهاية الحرب العالمية, فخرج الأوروبيون للاحتفال في ذاك المساء[5]. وكذلك الأمر بالنسبة للجزائريين فقد خرجوا هم أيضا صبيحة اليوم الموالي والذي صادف 8 ماي للمشاركة في الاحتفالات بيوم النصر.

فبعد أن تجند الجزائريون للحرب تحت طائلة قانون التجنيد الإجباري, وسيقوا أفواجاً من جميع الطبقات إلى مختلف الجبهات الفرنسية-الألمانية. وقد اقتنع الكثير منهم تحت الدعاية الفرنسية والغربية عموماً, أن الحرب كانت من أجل انتصار الديمقراطية ضد النازية

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **(أحداث 8 ماي 1945)**, مجلة الذاكرة, الجزائر, ع2, ربيع 1995, ص9.

[2] أحمد مريوش: مرجع سابق, ص ص 367-368.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **الجزائر منطلقات وآفاق**, البصائر للنشر والتوزيع, ط3, الجزائر, (د س), ص ص 121-122.

[4] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**, منشورات اتحاد الكتاب العرب, (د ط), سوريا, 1999, ج1, ص 72.

[5] زبير رشيد: **(انتفاضة 8 ماي 1945)**, الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية, جامعة الشلف, ع13, جانفي 2015, 2015, ص101.

والفاشستية, وأنها تعني في النهاية إعطاء الحقوق للشعوب المستعمرة[1]. خرجوا للاحتفال بنصر كانوا قد شاركوا في صناعته, وهدفهم في ذلك الحصول على ما وُعِدوا به عند إنتصارهم.

وكانت السلطات الفرنسية هي التي أذنت للجزائريين بتنظيم المظاهرات الاحتفالية بهذه المناسبة و المشاركة في أفراح اِنتصار الحلفاء الذي يرمز إلى اِنتصار مبادئ ميثاق الأطلسي[2]. وقدمت لهم الرخصة بشرط عدم رفع الراية الجزائرية و إلا يتم إطلاق النار عليهم[3]. طلبت السلطات الاستعمارية تزيين الجزائر الأرض الفرنسية, بأعلام فرنسا وحلفائها ومنعت رفع أي علم آخر ولكن هل يمكن في يوم كهذا تمجيد الشعور الوطني عند البعض وكبحه عند البعض الآخر؟[4]

وعلى أساس ذالك التصريح خرجت الوفود الجزائرية صبيحة الثامن من ماي للمشاركة في الإحتفال ورفرفت على رأس الموكب أعلام الحلفاء: الفرنسي والإنجليزي والأمريكي والروسي ولافتات تحمل عبارات: "حرروا مصالي", "عاشت الجزائر حرة" و "فليسقط الاستعمار" "نريد أن نكون متساوين معكم", و "عاشت شرعة الأطلسي". وكان العلم الوطني يرفرف وسط الأعلام الأخرى على طول الطريق.[5] وهنا خُرق الشرط فرفع العلم الجزائري, الجزائري, فأُطلقت النار وبها كانت بداية المأساة.

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير**, دار الغرب الإسلامي, ط1, لبنان, 2007, ص ص 128-129.

[2] وُقع هذا الميثاق في 14 أوت 1941 على ظهر البارجة الانجليزية "أمير ويلز" من قبل "ونستون تشرشل" رئيس الحكومة البريطانية و "روزفلت" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر كإعلان للمبادئ المشتركة التي تتضمنها سياسة كل من البلدين والتي يمكن على أساسها بناء عالم أفضل وتضمن 08 مبادئ أهمها حق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكم الذي تعيشه فية. للمزيد ينظر: عمر إسماعيل سعد الله: **تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د ط), الجزائر، 1986، ص ص 47-48.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**, مرجع سابق,ج3, ص235.

[4] جون لوي بلانش: **سطيف 1945 بوادر المجزرة**, تر: عزيزي عبد السلام وآخرون, دار القصبة للنشر, (د ط), الجزائر, 2007, ص6.

[5] رضوان عيناد ثابت: **8 ماي 45 والإبادة الجماعية في الجزائر**, تر: سعيد محمد اللحام, منشورات آنيب, ط1, الجزائر, الجزائر, 2005, ص ص62-63.

إذاً فلقد كانت تلك الرصاصات بمثابة الفتيل الذي أشعل نيران الحوادث الدامية والمؤلمة. فتحولت المظاهرات السلمية إلى مأتم حيث هاجمت الشرطة المتظاهرين ومعهم الأوروبيون المدنيون والمسلحون, ولم يجد الجزائريون من وسيلة للدفاع عن أنفسهم إلا الانقياد إلى العصي, وهكذا هاج الشعب إثر هذا التصرف الأحمق وأخذوا يطاردون الاوروبيين في الشوارع فعجزت الشرطة عن السيطرة على الموقف وإستنجدت بالجيش البري و المليشيا بالإضافة إلى الطابور المغربي والمشاة السينغاليين وفرق اللفيف الأجنبي والمرتزقة الذين بالغوا في التخريب والتدمير والقتل الجماعي للسكان دون رحمة ودون تمييز, وتعاون معهم المستوطنون الأوروبيون في هذا الإرهاب الأحمر[1].

فعاد الجزائريون –المجندون في الحرب العالمية الثانية– إلى وطنهم وآثار الحرب لاتزال مساورة لهم إلا أنهم واثقون بمغادرة دار حرب إلى دار سلام يجدون فيها السلوى والراحة وحسن الجزاء, ولكن سرعان ما خابت ظنونهم حين وجدوا منازل خربة ومزارع متلفة, ورأوا آباءهم وأمهاتهم وأزواجهم وأبناءهم جثثاً هامدة, وأشلاءَ مبعثرة[2].

*الموقف الأمريكي من مجازر الثامن ماي*: لقد كانت للحصيلة الثقيلة لحوادث ماي 1945 من خسائر بشرية ومادية؛ الصدى الكبير في الأوساط العالمية سواء العربية أو الغربية, ومن بينها نجد الولايات المتحدة الأمريكية, فموقفها كان هاماً جداً, وذلك للمكانة التي اكتستها في ذلك الوقت سواء على المستوى العالمي وتأثيرها على الساحة الدولية وذلك ببروزها كقوة هامة خلال الحرب العالمية الثانية. أو في تأثيرها على السياسة الفرنسية و خاصة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية, بما أنها كانت الحليف الاستراتيجي والداعم الأول لفرنسا, وكذا لإعتبار أهم وهو وجودها خلال الحرب بالجزائر و استمراره وتزامنه مع الأحداث.

فتورد التقارير الفرنسية بأنها إِعتمدت في تلك المجازر على العتاد الحربي الأمريكي بشكل كبير وخاصة الطائرات والقنابل وكذا الغازات الخطيرة في قتل وتشريد السكان وتدمير

[1] محمد بلعباس: **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**, دار المعاصرة, (د ط), الجزائر, 2009, ص 65.

[2] محمد الصالح الصديق: **أيام خالدة في حياة الجزائر**, موفم للنشر, (د ط), الجزائر, 2007, ص 33.

القرى والمداشر, وذلك استناداً لتقارير ذكرتها مجلة "ستار تايمز" وهي لسان حال الجيش الأمريكي[1].

فتلك المجازر وقعت أمام أعين الأمريكان ولم يتحركوا لإيقاف بشاعة القمع الذي تم ضد الجزائريين. حيث كانت السلطات المدنية والعسكرية الأمريكية التي لا زالت متمركزة في الجزائر تتفرج على تقتيل الشعب الجزائري دون أن تحرك ساكنا. بل وهناك من الباحثين من يرى بأن الوجود الأمريكي بالجزائر خلال وقوع الحوادث والمجازر, إشارة مطمئنة للفرنسيين ومناصرتهم عند ظهور أي طارئ[2]. كان ذلك في الوقت الذي كان فيه الكثير من الجزائريين يُعلقون آمالاَ كبيرة بالولايات المتحدة الأمريكية وعبر عن ذلك "فرحات عباس" في خطاب له في29 أفريل 1945 بمدينة سطيف حيث قال بأن مؤتمر سان فرانسيسكو سيضمن حرية جميع الشعوب وأن الشعب الجزائري سيكون من بينها وقد كان الوطنيون الجزائريون يعتقدون حسب هذا المصدر؛ أن الأمريكان سيفرضون على فرنسا بعد انتصار الحلفاء إنهاء الاستعمار في الجزائر[3].

أما عن الموقف الأمريكي الرسمي من الحوادث فلم يظهر إلا بعد قيام السيد "عبد الرحمٰن عزام" الأمين العام للجامعة العربية, بمراسلة الوزير الأمريكي المفوض بالقاهرة "تاك" وذلك بخصوص الحوادث ونتائجها وقام بإطلاعه على حصيلة الضحايا وبأنها تنافي ما صرحت به السلطات الفرنسية, وذلك لتقوم السلطات الأمريكية بمناقشة القضية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية وإشعارها بالحالة والوضعية السائدة بالجزائر, وبأن القمع قد تجاوز الحدود. وقام المفوض "تاك" بإعلام الخارجية الأمريكية بالوضع وذلك من خلال إرساله لرسالة عزام باشا مع رأيه الخاص[4].

---

[1] هاجر واعلي و حميدة داودي: **السياسة الأمريكية إتجاه القضية الجزائرية**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي, إ: أحمد بن عزوز, جامعة الجيلالي بونعامة, خميس مليانة, 2014\2015, ص ص 48-49.

[2] معمر العايب: **(الجزائر في الاستراتيجية العسكرية الغربية من 1939 إلى 1962)**, مجلة المصادر, الجزائر, ع15, السداسي الأول 2017, ص 113.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**, مرجع سابق, ج3, ص246.

[4] أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج1, ص 199-205.

وعند إطلاعها على نص الرسالة, قامت الخارجية الأمريكية بالاتصال بسفيرها بباريس السيد "جيفرسون كافري" وطلبت منه التدخل لدى السيد "جورج بيدو" وزير الخارجية الفرنسية حيث شككت الخارجية الأمريكية في صحة الأرقام التي قدمها وزير الداخلية الفرنسي السيد "تكسييه" بخصوص ضحايا القمع الذي عرفته الجزائر في الثامن ماي[1]. كما عبرت عن قلقها من تطور الوضع في منطقة الشمال الإفريقي فيكون له عواقب وخيمة جداً على الفرنسيين وكذا على العلاقات بين العالم العربي وجميع الدول الغربية. ومع ذلك فقد تفادى الأمريكان التعبير عن موقفهم رسمياً للفرنسيين.

وقام "سعد الله" بترجمة تلك الرسائل والبرقيات التي دارت بين كل من "عزام باشا" والمفوض "تاك" و الوزارة الخارجية الأمريكية وسفيرها بباريس وكذا وزير الخارجية الفرنسية "جورج بيدو" وللاطلاع على الرأي الأمريكي المعبر عنه من الحوادث, نورد مقتطفاً من رسالة مؤرخة بتاريخ 5 أكتوبر 1945 بواشنطن من كاتب الدولة للخارجية بالنيابة: «... إن الوضع الحاضر في الجزائر المشار إليه ليس مصدراً لقلق حكومة الولايات المتحدة فقط, بل أيضا للرأي العام في هذه البلاد الذي يشعر بعمق التضحيات الأمريكية في الأرواح و العتاد التي قدمت من أجل تحرير شمال إفريقية, ثم المساعدات الاقتصادية التي قدمت إلى تلك المنطقة بعد ذلك والهادفة إلى المستقبل... »[2].

ووصف الكثيرون تلك المظاهرات والأحداث بأنها: "انتفاضة الطعام" أو "انتفاضة الخبز" وتصفها جريدة نيويورك تايمز بأنها "هياج شعبي جزائري" أو "هياج الجوع الشعبي"[3]. ولكن رغم الأوضاع التي كان يمر بها الجزائريون في تلك الفترة وخاصة في الأرياف؛ إلا أنهم لم ينهضوا للمطالبة بالخبز ولكن للمطالبة بالكرامة, الحرية والاستقلال. فحتى السلطات الفرنسية اعترفت بذلك, فقد أشار تقرير "توبير" أن مسلمي القرى المجاورة لسطيف كانوا

[1] معمر العايب: **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962**, أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر, إ: يوسف مناصرية, جامعة أبي بكر بالقايد, المسيلة, 2008\2009, مرجع سابق, ص 94.

[2] أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص 204.

[3] جون لوي بلانش: مرجع سابق, ص ص 393-394.

الأحسن مأكلاَ وحتى الأحسن ملبساَ. واعترف وزير الداخلية أن حوادث 8 ماي, لم تكن انفجاراَ ناتجاَ عن الجوع[1].

كما يذكر "علال الفاسي" تلك المراسلات ويرى بأنها لم تكن سوى احتجاج: « وقد احتِج العالم المتمدن على هذه الفظائع وأشعرت الحكومتان الانجليزية و الأمريكية الحكومة الفرنسية باستنكارها لهذا العمل الشنيع, ولكن الأمر لم يتجاوز هذا الاحتجاج...»[2].

ومن خلال ما سبق نلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تُبدِ موقفاً واضحاً من المجازر, وإنما نلمس نوعاَ من التحفظ. فلم تكن المراسلات بين وزارات البلدين سوى استفسارات وتوضيحات عن وقائع واضطرابات تقع في الجزائر. ولعل عدم وضوح الموقف هذا يعود لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية, ففي تلك الفترة لم تكن مستعدة لخسارة حليف استراتيجي لها وخاصة دولة كفرنسا والتي تعتبر من أهم الدول الأوروبية الصديقة لها في ذلك الوقت وكذلك حفاظاَ على مصالحها في منطقة شمال إفريقيا وأهمها الجزائر. وكما جرت العادة اعتبرت قضية المجازر والمسألة الجزائرية على العموم أمراَ فرنسياَ داخلياَ يخص فرنسا وحدها.

[1] محفوظ قداش: **8 ماي 1945**, تر: سميرة سي فضيل, منشورات ANEP, (د ط), الجزائر, 2007, ص ص 55-56.

[2] علال الفاسي: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**, مؤسسة علال الفاسي, ط6, المغرب, 2003, ص 32.

## الفصل الأول: المواقف الأمريكية الرسمية من الثورة الجزائرية

### المبحث الأول:المواقف الأمريكية المعادية للثورة الجزائرية.

### المبحث الثاني: المواقف الأمريكية المساندة للثورة الجزائرية.

عند اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، كان قادة الثورة ومن ورائهم الشعب الجزائري يعلقون آمالا كبيرة على القوى العظمى في العالم. وهي التي تبنت الدفاع عن الحريات والديمقراطية ونادت بحق الشعوب في تقرير مصيرها وأهم وأبرز هذه الدول نذكر الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المنادي الأول بحق الشعوب في تقرير مصيرها والمدافع الأول عن الحرية في العالم ومن جهة أخرى علاقتها الوطيدة مع فرنسا وقدرتها على الضغط والتأثير عليها فيما يخص القضية الجزائرية. فيما تمثلت المواقف التي اعتمدتها حكومة واشنطن تجاه الثورة الجزائرية؟ وما هي الجهود المبذولة في سبيل تحييد الولايات المتحدة الأمريكية من النزاع الجزائري الفرنسي؟

**المبحث الأول:المواقف الأمريكية المعادية للثورة الجزائرية**

لم تكن أمريكا تجهل تطور الأحداث الجزائرية خلال تلك الفترة فقد كان لها قنواتها الدبلوماسية المتعددة في شمال إفريقيا وكانت تتمتع بآليات اتصال واستخبارات واسعة تربطها بمصادر المعلومات الرئيسية في فرنسا ويبدو أن الإدارة الأمريكية فضلت التروي والمتابعة الهادئة لانطلاق الثورة الجزائرية[1].

ويعود السبب في هذا التروي إلى الخيار بين أمرين إما مساندة فرنسا الحليف التقليدي لها وإما مساندة الشعب الجزائري في الدفاع عن حقه[2].

لقد بقيت الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية عام 1957، متحفظة في تصريحات قادتها حول القضية الجزائرية حتى لا تثير حفيظة أي طرف من أطراف النزاع ففي عام 1955 رفضت كتابة الدولة السماح للقنصل الأمريكي بالجزائر من إدانة هجومات 20 أوت 1955 وهي التي قادها الشهيد زيغود يوسف، والتي أوقعت العديد من القتلى في صفوف

[1] جمال فرحات: مرجع سابق ،ص132.

[2] ليلى تيتة: **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة, إ: يوسف مناصرية, جامعة باتنة، الجزائر، 2002/2001، ص 25.

الجيش الفرنسي وصفوف المستوطنين في مناطق الشمال القسنطيني بالمنطقة الثانية[1]. فاعتبرت فرنسا ذلك بمثابة التخلي عنها وعن التزاماتها تجاه بنود معاهدة حلف الشمال الأطلسي، والتي تضمن حسبها التغطية العسكرية في حال وقوع اعتداء على الجزائر[2]. وذلك على أساس أن الجزائر مقاطعة فرنسية، وبأن الثورة من تدبير أيادي خارجية تبعا لبعض الآراء الفرنسية، بل واتهم الفرنسيون الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف وراء الثورة الجزائرية وبأنها تدبير أمريكي وذلك من أجل تعويض الاستعمار الفرنسي بالجزائر فأصبح هذا الاعتقاد والاتهام حديث الصحافة الفرنسية[3].

فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تبدي تخوفها من انتشار المد الشيوعي في منطقة شمال إفريقيا، واحتواء المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي للقوى بالمنطقة، وباعتبار أن استمرار الوجود الفرنسي بالمنطقة هو تدعيم لتواجد المعسكر الرأسمالي على حساب المعسكر الإشتراكي، وكذا للمحافظة على مصالحها في المنطقة قررت الولايات المتحدة الأمريكية دعم القوى الاستعمارية هناك مع تقديم توجيهات لها للإسراع بالتنمية السياسية, الاقتصادية والاجتماعية ضنا منها أن هذا هو الحل[4].

ومن هنا كانت البداية للمساندة والدعم الأمريكي للطرف الفرنسي في حربه ضد الثورة الجزائرية. وتمثل في الدعم السياسي والدبلوماسي وكذا الدعم المالي والعسكري.

**1-الموقف الأمريكي الرسمي المعادي للثورة من خلال دعمها السياسي لفرنسا:** يذهب الكاتب الأمريكي "تشارل قيدز" إلى تبرير الدعم السياسي الأمريكي للطرف الفرنسي أثناء حربه مع الجزائر إلى أن كل من الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" ووزير الخارجية "جون

---

[1] مريم صغير: **(القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظمتين 1954-1962)**, مجلة المصادر، الجزائر، ع 10، السداسي الثاني 2004، ص178.

[2] معمر العايب: **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية**، مرجع السابق، ص 155.

[3] نفسه، ص155.

[4] ليلي تيتة: **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية**, مرجع سابق, ص 25.

فوستر دالس John Foster Dulles"[1] كانا مقتنعين بضرورة تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا لتعود وتشغل مركز قوة كدولة عظمى وكذا إقناعها بضرورة وقف المد الشيوعي بالمنطقة[2].

ويتجلى الدعم السياسي لفرنسا من خلال تصريحات الساسة الامريكيين فنذكر منهم "جون فوستر دالاس" والذي أكد لـــ"منديس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسية أثناء زيارته لواشنطن على موافقة دولته لمساعدة فرنسا وذلك من خلال:

تدخل أمريكا لدى مصر واسبانيا لإيقاف نشاطها الدعائي ضد وضع فرنسا في الجزائر.الترخيص لفرنسا باستعمال أسلحة الحلف الأطلسي[3] في الجزائر. وذلك نقلا عن جريدة لوموند بتاريخ 1945 نوفمبر 1954[4]. وكذا توفير الحل الفدرالي الذي يربط الجزائر بفرنسا واستعداد الولايات المتحدة للضغط على مصر للحد من دعمها للثوار[5].

ونذكر أيضا المحاضرة التي ألقاها السفير الأمريكي بباريس "دوغلاس ديلون" وذلك في مارس 1956 والتي أكد فيها على الدعم والتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية، وعدد مجالات الدعم والمتمثلة في الدعم الدبلوماسي والعسكري، باعتبار أن

---

[1] (1888–1959) وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس إيزنهاور ما بين 1953–1959, مستشار شؤون السياسة الخارجية في الحزب الجمهوري, اشتهر بشدة عدائه للشيوعية ولسياسة عدم الانحياز, كان له دور كبير في إنشاء الأحلاف العسكرية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق,ج2, ص644.

[2] شارل قيدر: **(سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية)**، مجلة الأصالة، مج20، ع63/62، الجزائر، 1978، ص100.

[3] هو حلف سياسي عسكري غربي رئيسي, تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية. أنشئ بموجب معاهدة أفريل 1949 بواشنطن يتكون من الولايات المتحدة, بريطانيا, فرنسا, كندا, إيطاليا, بلجيكا ... تعود جذور الحلف إلى الحرب العالمية الثانية, وبرز للوجود مع اشتداد الحرب الباردة, تحول الحلف إلى منظمة دولية إقليمية دائمة مقرها باريس وذلك في 1952. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع hgسابق,ج6, ص357.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**, دار البحث، ط1، الجزائر، 1984، ص ص 174– 175.

[5] Irwin M. Wall: **Les Etats Unis et la guerre d'Algérie** ,traduit par: Philipe Etienne Raviart, Soleb, Paris, 2006, p 54 – 55.

الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وطلب من الصحافة فهم وإدراك تلك الحقائق وبأنه يحق لفرنسا أن تفخر بما أنجزته بالجزائر[1]. وعلق "غي مولى" الزعيم الاشتراكي ورئيس الحكومة الفرنسية إذ ذاك على هذا التأييد المطلق من السفير الأمريكي باسم أمريكا كلها فيقول:« إنه تصريح ممتاز فعلا. وخاصة النداء إلى الصحافة الأمريكية والى الرأي العام الأمريكي لتفهم سياسة فرنسا في الجزائر ومناصرة هذه السياسة وذلك في 4 أفريل 1956 » [2].

وفي 2 جويلية 1957، صرح وزير الخارجية الأمريكي دالاس بأنه يعارض كل محاولة في الكونغرس للضغط على الحكومة حتى توافق على طلب المواطنين الجزائريين بانفصال الجزائر على فرنسا. وصرح كذلك بان حكومته لا تمانع في استخدام فرنسا لقوات حلف شمال الأطلس وفي اليوم الموالي صرح الرئيس "إيزنهاور" في مؤتمر صحفي: «إن الجزائر في الدرجة الأولى مشكلة فرنسية داخلية لأن هذه المنطقة تشكل جزءا من فرنسا»[3].

كما كان "جون دالاس" من أهم المعارضين لتصريحات عضو مجلس الشيوخ السيناتور "جون كينيدي" إثر خطابه المناهض للاستعمار الفرنسي في الجزائر أمام أعضاء الكونغرس في 2 جويلية 1957، حيث جاء رد فعل الإدارة الأمريكية بشكل مستعجل على لسان "دالاس"[4]. فقال في تصريح له: « هناك بعض النواب بزعامة "كيندي" يريدون تقديم خطة لتمرير قرار من مجلس الشيوخ يطالب إدارة "إيزنهاو" بالعمل على إيجاد وضعية مستقلة للجزائر في شكل حكم ذاتي أو فدرالي من خلال حلف الناتو أو بالتعاون مع تونس والمغرب» .

---

[1] الشاذلي زقادة: **الحرب الباردة و انعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية, 1954-1962**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية, إ: رابح بلعيد، جامعة باتنة، 2002/2001، ص72-73.

[2] مولود قاسم نابت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**, مصدر سابق، ص 178.

[3] بسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، دار العزة والكرامة، ط1، الجزائر، 2013،ص 392.

[4] معمر العايب: **(الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1954-1958)**، حوليات التاريخ والجغرافيا, مج 7، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي, الجزائر, ع1, (د س), ص 47.

وواصل خطابه بقوله أنه يتعاطف مع الشعوب المحتلة وأنه يدرك صعوبة الأزمة الجزائرية وأكد في تصريحه بأنه لا يوجد قيادة وطنية لتمثيل الجزائريين[1]. كما عبر "دافس" مدير مصالح الإعلام الأمريكية في الجزائر على أعمدة صحيفة "صدى الجزائر" الصدارة يوم 2 جويلية 1957 بقوله: «أن الولايات المتحدة ترى أن الوجود الفرنسي ضرورة لحماية الغرب[2]».

– *الموقف الأمريكي من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:* يعتبر الإعلان عن قيام "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" من أهم وأبرز المحطات التي مرت بها الثورة الجزائرية في طريقها نحو الوصول للهدف الأسمى ألا وهو الاستقلال وبناء دولة مستقلة فكانت تلك الحكومة بمثابة النواة الأولى لحكومة الجزائر المستقلة. وتم الإعلان عن قيامها في 19 سبتمبر 1958, بعاصمة الجمهورية العربية المصرية: القاهرة. وفور إعلان قيامها نالت الاعتراف من عديد دول العالم وخاصة العربية. وعند تأسيسها صرح "فرحات عباس" أول رئيس لتلك الحكومة قائلا:« إن هذا الإعلان الذي وقع باسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله, قد بعث الدولة الجزائرية التي استغلها الاحتلال الحربي الفرنسي منذ 1830 ومحاها بصفة قاسية و ظلامية من الخريطة السياسية لشمال إفريقيا.» [3]

بتاريخ 26 سبتمبر 1958 أي بعد أسبوع من تأسيس الحكومة المؤقتة نشر تصريح رسمي جاء فيه: « إن أمريكا لن تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لأسباب قانونية وذلك لأنها لا تتوفر فيها الشروط الثلاث الضرورية للاعتراف بها والمحددة منذ عهد "توماس جفرسون", وذلك بأن تمتلك جهاز حكومي, أن تقبل من طرف الشعب, أن تكون لهذه الحكومة إرادة جدّيّة للقيام بواجباتها الدولية وقدرتها على ذلك»[4]. وتزامن إعلان تأسيس

---

[1] جمال فرحات: مرجع سابق، ص150.

[2] الشاذلي زقادة: مرجع سابق، ص74.

[3] أحسن بومالي: **(أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية)**, مجلة المصادر, الجزائر, ع16, 2007, ص ص 98-99.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية**, مرجع سابق, ص248.

الحكومة المؤقتة مع الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة, فغطى هذا الحدث على الإعلان وجعله باهتاً على الأقل بالنسبة للدول الغربية, رغم أن بعض الكتاب الغربيين حاولوا إظهار مواقف بعض دول هذه الكتلة بنوع من الحياد, مثلما يذهب إلى ذلك "ألسير هورن" في كتابه: حرب الجزائر, حيث يقول: « أن الولايات المتحدة كانت تلعب دوراً مزدوجاً, فلا هي تعترف بالحكومة المؤقتة ولا هي تساند السياسة الفرنسيى في الجزائر...»[1].

**2- الموقف الأمريكي الرسمي المعادي للثورة من خلال دعمها الدبلوماسي لفرنسا:**

على غرار الدعم السياسي المطلق الذي منحته الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا في حربها مع الجزائريين، كانت لها مساعي دبلوماسية مع أطراف أخرى لمحاولات كسبهم لصف فرنسا، أو على الأقل تحييدهم لضمان عدم مساندتهم للجزائريين.

وبداية المساعي الدبلوماسية كانت مع سفراء الدول العربية بواشنطن ومنهم السيد فريد "زين الدين" وكذا السفير اللبناني "شارل مالك"، حيث عبر لهما وزير الخارجية الأمريكي "دالاس" بأنه مرتاح للنوايا الفرنسية الطيبة اتجاه الجزائر، ولقد أخذ ذلك الانطباع على اثر زيارة "منداس فرانس" له في 23 نوفمبر 1955 م[2]. كما قامت الحكومة الأمريكية بالتدخل لدى السلطات المصرية لتوقف حملات إذاعة صوت العرب أو للتخفيف من حدة لهجتها على الأقل وقد ظهرت النتيجة فعلا[3].

وذلك عن طريق سفيرها بمصر "جيفرسون كافري" والذي طالب بوقف الحصص الإذاعية المؤيدة للثورة الجزائرية والمنتقدة للسياسة الفرنسية[4].

---

[1] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**, دار الحكمة, (د ط), الجزائر, 2010, ص ص 61-62.

[2] جمال فرحات: مرجع سابق، ص ص132-133.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**, مصدر سابق، ص ص 175-176.

[4] معمر العايب: **(الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية خلال إدارة الرئيس إيزنهاور 1954-1958)**, المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية, الجزائر, ع 2, شتاء 2015, ص256.

وفي 29 جوان 1957، ردت الولايات المتحدة الأمريكية على طلب الدول العربية المقدم في 14 ماي والمتضمن رغبة الدول العربية في إيقاف كل مساعدة إلى فرنسا على أساس أن هذه المساعدة تستخدم في الجزائر وقد تضمنت المذكرة الجوابية الأمريكية:« أن حرمان فرنسا من هذه المساعدة لن يكون متفق مع سياسة حكومة الولايات المتحدة أو حكومة العالم الحر. كما رفضت المذكرة الأمريكية طلب السفراء العرب بإجراء تحقيق، دولي في الفظائع التي ارتكبتها فرنسا » [1].

وفي اجتماع لأعضاء حلف بغداد بأنقرة التركية في ديسمبر1957, رفضت الولايات المتحدة طلب العراق؛ والقاضي بدراسة القضية والتوصل لحل يضمن استقلال الجزائر. كما تجاهلت آراء خبرائها وممثليها ونصائحهم لتبني موقف معتدل تجاه استقلال الجزائر لأنه أمر محتوم. كما ذهبت الولايات المتحدة إلى الضغط على الحكومة التونسية من أجل تقييد نشاط الحكومة المؤقتة بتونس وعرقلة مسيرة حرب التحرير الجزائرية. كما حاولت التأثير على الدول العربية مثلما حدث مع ملك المغرب, محمد الخامس(25 نوفمبر 1958) أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة. رفض الملك التأثير عليه وأكد الموقف المغربي المؤيد لصفة مطلقة لاستقلال الجزائر الكامل. ومن الأهداف الأساسية لزيارة الملك إلى المغرب كانت محاولة كسب الرأي العام العالمي لجانب القضية الجزائرية[2].

ومن المناورات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع جبهة التحرير بهدف احتواء الثورة وقادتها. سعت حكومة واشنطن إلى إقامة حلف جديد يضم دول المغرب العربي إلى جانب كل من فرنسا, إيطاليا, إسبانيا, ويدخل هذا الحلف ضمن الأحلاف الإقليمية التي يرعاها الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وطُرحت فكرة هذا الموضوع أثناء اللقاءات التي جمعت كل من الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" والرئيس التونسي

---

[1] أحمد الخطيب: **الثورة الجزائرية**، دراسة وتاريخ، دار العلم للملايين، ط1، لبنان، 1958، ص 230.

[2] اسماعيل دبش: **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار هومة، (د ط)، الجزائر، 2007، ص ص 195-196.

"الحبيب بورقيبة"[1] بواشنطن, وكانت القضية الجزائرية أهم ما تم تناوله أثناء النقاش في تلك اللقاءات. فكان الإتفاق بين الطرفين بتقديم مساعدات عاجلة لتونس مقابل إقناع بورقيبة لجبهة التحرير الوطني بالتخلي عن الكفاح المسلح والعودة إلى الحلول السلمية مع فرنسا[2].

وعند عودته, بادر الرئيس "بورقيبة" بإجراء اتصالات مع القيادة السياسية في كل من المغرب الأقصى وليبيا وكذلك مع جبهة التحرير الوطني الجزائري, عارضاً عليهم المشروع الأمريكي الرامي إلى إقامة "حلف غربي البحر المتوسط". لكن المشروع قوبل بمشروع شعبي آخر تمثل في مساندة الثورة الجزائرية و نصرة القضية الجزائرية العادلة[3].

وكانت الولايات المتحدة تلجأ لدبلوماسية ماهرة في الأمم المتحدة، فتُظهر مَحاضِر جلسات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة كيف أن بلدان أمريكا اللاتينية والتي كانت نفسها مستعمرات سابقا. كانت في غالب الأحيان مساندة لفرنسا تحت تحريض الولايات المتحدة الأمريكية فاتهمت جبهة التحرير الوطني مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية بالتآمر ضد تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. حيث أشارت تصريحات عديدة للمندوبين الجنوب أمريكيين بأنهم كانوا يعبرون عن المواقف الأمريكية اتجاه القضية الجزائرية[4].

---

[1] ولد بالمنستير بتونس في أوت 1903, نال إجازة الحقوق من باريس, عاد إلى تونس عام 1927 ليمارس مهنة المحاماة ويناضل في صفوف حزب الدستور التونسي, أسس قي 1924 حزب الدستور التونسي الجديد وعُين أميناً عاماً له, قضى سنوات مابين 1944-1955 في السجون الفرنسية لمطالبته باستقلال بلاده, بعد نيل تونس استقلالها في مارس 1956 أصبح رئيساً لمجلس الوزراء. وفي جويلية 1957 خُلع باي تونس وأُعلنت الجمهورية و انتخب بورقيبة رئيساً لها.(للمزيد ينظر:عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق, ج2, ص 157.) عزل عن الحكم بانقلاب من قبل "زين العابدين بن علي" في 7 نوفمبر 1987, وفرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله كما حجبت أخباره عن الإعلام إلى حين وفاته في 6 أفريل 2000.

[2] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**, مرجع سابق, ص194.

[3] نفسه, ص ص194-195.

[4] عبد الكريم بلخيري: **العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954-1980، توازن بين مصلحة والمبدأ**، تر: سمير حشاني، منشورات المركز الوطني لدراسة والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، (د ط)، الجزائر، 2007، ص84.

حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم الموقف الفرنسي بهيئة الأمم المتحدة وذلك ابتداء من أول جلسة طرحت فيها القضية الجزائرية بهيئة الأمم المتحدة وكان ذلك سنة 1955، وهددت أية محاولة تهدف إلى تدويل القضية الجزائرية[1]، فأدلى سفير الولايات المتحدة للأمم المتحدة "هانري كبوت لودج جونيور" بتصريح لجنة السياسة والأمن بتاريخ 6 فيفري 1956 صرح بأنه معارض للاقتراحات التي يظن بأنها تشكل تدخل في المسائل السياسية والتي هي ضمن الصلاحيات القضائية لفرنسا، كما عارضت أي إجراء يحتمل المساهمة في حل المشاكل الجزائرية[2].

وعلى اثر انعقاد اشغال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر 1956-1957، صرح وزير الخارجية الامريكي "دالاس" قائلا: « إن الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكن أن تقدم اي لائحة عملية حول القضية الجزائرية، اتمنى ان لا تحاول ذلك، الوضع في الجزائر معقد جدا... » [3].

ففي المحافل الدولية لعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور القيادي في التعبئة والتأثير من أجل دعم المنظور الفرنسي, بما فيها الحملة لوقف طرح القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة كما رأينا, وحتى محاولة التأثير على الدول العربية مثلما حدث مع ملك المغرب, محمد الخامس(25 نوفمبر 1958) أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة. رفض الملك التأثير عليه وأكد الموقف المغربي المؤيد بصفة مطلقة لاستقلال الجزائر الكامل. ومن الأهداف الأساسية لزيارة الملك إلى الولايات المتحدة الأمريكية كانت محاولة كسب الرأي العام العالمي لجانب القضية الجزائرية[4].

---

[1] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص ص185-186.

[2] عبد الكريم بلخيري: المرجع السابق، ص84.

[3] عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960**، دار الإرشاد، (د ط)، الجزائر، 2013، ص 240.

[4] اسماعيل دبش: مرجع سابق, ص195.

وكانت خطابات "جون كينيدي" الرنانة وإن حاولت جبهة التحرير الوطني استغلالها لصالح القضية الجزائرية دبلوماسياً إلا أنها تدخل ضمن الصراع الحزبي بين الديمقراطيين والجمهوريين داخل الولايات المتحدة الأمريكية فما إن وصل "كيندي" إلى كرسي الرئاسة في واشنطن سنة 1961 حتى تبين أن السياسة العامة لواشنطن لا تتغير رغم تغير الأحزاب, ففي عهده كان الرفض الأمريكي لطرح القضية الجزائرية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة واعتبرت واشنطن أنها قضية داخلية تخص فرنسا وحدها وهي الوحيدة المخولة لإيجاد حل سلمي لها[1].

فنلاحظ مدى أهمية مواقف الولايات المتحدة وتأثيرها سواء على الدول أو الهيئات العالمية، فيما يخص القضية الجزائرية وتأييدها ودعمها من طرف مختلف بلدان العالم، أو إنصافها من طرف الهيئة المسؤولة عن استتباب الأمن والسلم في العالم.

**3- الموقف الأمريكي الرسمي المعادي للثورة من خلال دعمها العسكري والمالي لفرنسا:** لقد كان الدعم المالي والعسكري الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا أثناء حربها في الجزائر دعما كبيرا جدا، فاق الدعم الدبلوماسي والسياسي وذلك لاستمرار القوة الفرنسية في منطقة شمال افريقيا كسد منيع يحول دون انتشار المد الشيوعي بالمنطقة.

ففي سنة 1958 كان الاسطول الجوي الفرنسي يبلغ 250 وحدة، منها 204 وحدة مقدمة لها من الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ سنة 1955 قامت الولايات المتحدة بإمداد فرنسا بمختلف أنواع الأسلحة منها طائرات سيكورسي العمودية وقاذفات B68، و T6، ومدافع ورشاشات، وكذا مدربين عسكريين أقاموا ببوفاريك وبجاية [2].

ويقول "أحمد الخطيب" عن تلك المساعدات: « وكأن فرنسا قد شعرت بتضخم جيش التحرير، وأدركت أنه سيأتي يوم يصعب فيه على قوتين غير متكافئتين حقوقيا ولا نفسانيا

---

[1] مريم صغير: **المواقف الدولية من القضية الجزائرية**, مرجع سابق, ص 54-62.

[2] بشير بلاح: مرجع سابق, ج2، ص ص 15-16.

ان تعيشا معا بدون أن ينال صاحب الحق حقه، فراحت تستصرخ النجدة والمدد، ولم تجد من يلبي طلبها غير الولايات المتحدة، التي أرسلت لها على وجه السرعة معدات حربية لإبادة الجزائريين وإطفاء جذوة القومية العربية المتقدة في نفوسهم، وكان من بين هذه المعدات الاجرامية 379 مصفحة خفيفة قدمتها الولايات المتحدة لفرنسا خلال شهر جوان 1957» [1].

وعن الإمدادات بالطائرات يقول "جاك سوستيل" في تصريح له: « لم يكن لفرنسا سوى طائرة واحدة من نوع بيل وأما طائرات سيكورسكاي وبنان؛ فإن فرنسا لم تكن تصنعها أصلا وفي أوائل 1955, ارتفع عدد الطائرات المستعملة لمواجهة الثورة الجزائرية إلى حوالي 60 طائرة خفيفة و 30 طائرة عمودية من صنع أمريكي ولم يكد يحل شهر أوت 1955 حتى ارتفع عدد الطائرات ارتفاعاً مذهلاً حتى بلغت 150 طائرة.»[2].

إذاً فلقد كان جيش الاحتلال يغترف من الترسانة الأمريكية مباشرة في ميدان التسليح فضلاً عن مخازن الحلف الأطلسي. حيث أن مشترياتها من الولايات المتحدة سنة 1956 أحدثت ثغرة كبيرة في احتياطي البنك الفرنسي من الدولار. وتأتي على رأس قائمة المشتريات الطائرات المروحية[3]. حيث أوصت فرنسا الولايات المتحدة في مارس 1956 على خمسين طائرة مروحية مخصصة للعمليات الحربية في الجزائر وتدعى "خيل السباق" كما يرمز إليها بـــ: "شارة التسجيل" في القوات البحرية الأمريكية[4].

---

[1] أحمد الخطيب: مصدر سابق، ص ص 203- 204.

[2] سمير خلف الله: **(الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية 1830-1962)**, موقع: بوابة التاريخ, 12:46\ 8 جانفي 2018.

[3] محمد عباس: **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962**, دار القصبة للنشر, (د ط), الجزائر, 2007, مرجع سابق, ج1, ص389.

[4] بسام العسلي: **جبهة التحرير الوطني الجزائري**, ص 184.

وكذا المساعدات في إطار تعاون دول الحلف الاطلسي، وكانت مساعدات مادية وحربية، فأوردت جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني إحصائيات عددت فيها المساعدات الأمريكية لفرنسا منها الحربية والمالية[1].

ونذكر هنا التقرير السري الذي وضعه ديوان المحاسبات للولايات المتحدة في فيفري 1958 الذي أحيل إلى لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي. حيث أوضح تعداد المساهمة الأمريكية والأطلسية في الأعمال الحربية ضد الشعب الجزائري. وتذكر مقاطع من هذا التقرير أن كميات هامة من الأسلحة الأمريكية أُرسلت إلى الجزائر رغم قيام اتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا يقضي بإرجاع الأسلحة الفائضة؛ أي غير المخصصة لتجهيز القوات الفرنسية الموضوعة تحت قيادة منظمة الحلف الأطلسي. غير أن واضعي التقرير أيدوا شرعية وجهة نظر الحكومة الفرنسية, القائلة بأنه: «ليس هناك معدات فائضة مادامت الدولة المنتفعة بالمعونة تحتاج إلى هذه المعدات.». وهذا خير دليل واعتراف من الولايات المتحدة بأنها تؤمن كل احتياجات القوات الفرنسية في الجزائر تحت ستار منظمة الأطلسي وتقر بذلك[2].

وعلى إثر تلك المساعدات وخاصة في إطار الحلف الاطلسي، قدم السيد "فرحات عباس" باسم "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" مذكرة إلى دول الحلف، وهي عبارة عن تقرير شرح فيه سياسة فرنسا في الجزائر تحت غطاء ميثاق الحلف الاطلسي والانتهاكات المستمرة للقوانين الدولية، وركز على أن الجزائر أقحمت في هذا الحلف سنة 1949 دون استشارة الشعب الجزائري[3].

ففي تصريح لرئيس الولايات المتحدة "هاري ترومان" أمام الكونغرس الأمريكي سنة 1949 عن مشاريع حلف شمال الأطلسي, أعلن قائلاً: «إنما يشد أزرنا جميع الذين يرغبون

---

[1] جريدة المجاهد: ع 82، 14 نوفمبر 1960، ص9. وكذا ع 89، 13 فيفري 1961، ص4.(ينظر الملحق رقم:4)

[2] بسام العسلي: **جبهة التحرير الوطني الجزائري**, دار النفائس, ط1, لبنان,1984, ص187-188.

[3] للإطلاع على نص المذكرة كاملا ينظر: يحي بوعزيز: **من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962**، دار البصائر، (ط خ)، الجزائر، 2009، ص 71-85.(ينظر الملحق رقم: (5).

في حكم أنفسهم بأنفسهم, وفي إسماع صوتهم حيث تتجه مصالحهم. إن حلفائنا هم الملايين من البشر الذين يشعرون بالجوع والضمأ إلى العدالة.» . لكن الشعب الجزائري كشف الطابع الدعائي في هذا الإعلان المزيف, فالشعب الجزائري يرى كل يوم رأي العين؛ أن أولى ضحايا ميثاق الأطلسي هما:« استقلال الجزائر وحرية الملايين من شعبها الذين يشعرون بالجوع و الضمأ إلى الحرية» فمنذ قيام الحرب الجزائرية, لم تنقطع الدول الكبرى المشتركة في هذا الحلف عن دعمها لفرنسا وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. فبين النوايا المفترضة والأفعال المقترفة ساحة مخضبة بدماء الشعب الجزائري[1].

فاستنكرت "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" في المذكرة –المذكورة آنفاً– إدخال الجزائر القصري في ميثاق الحلف الأطلسي و وصف الجزائر بأنها منظمة مشمولة بمعاهدة الأطلسي وإقامة قواعد عسكرية في الأرض الجزائرية وفي إفريقيا الشمالية؛ كل ذلك اعتبرته تعريضاً لأمن المغرب العربي بأجمعه للخطر, بذلك أعلنت الحكومة المؤقتة نقضها رسمياً لإلحاق الجزائر بالحلف الأطلسي[2].

كما انتقدت في ذات المذكرة الميثاق في حد ذاته باعتباره أداة للنشاط الاستعماري الموجه ضد الشعب الجزائري بوجه خاص, وكعامل من عوامل الخطر على أمن المغرب كله وحاولت لفت انتباه دول الحلف إلى أن ما تقدمه من إعانات لفرنسا وتأييد دبلوماسي قد أدى إلى تصنيف الحلف في زمرة الأحلاف الاستعمارية في نظر الرأي العام العالمي[3]. إن الدول الأطلسية بمثابرتها على تغذية الحرب الجزائرية بجميع الوسائل, قد قضت على محبة الشعوب الإفريقية والآسيوية التي تزداد قناعة بأن العالم المسمى " بالعالم الحر" لا يدخر وسعاً في سبيل عرقلة انتصار حريتها واستقلالها. وهذا أبرز ما جاء في المذكرة[4].

---

[1] بسام العسلي: **جبهة التحرير الوطني الجزائري**, مرجع سابق, ص 182–193.

[2] عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**, دار العثمانية,(د ط), الجزائر, 2013, ص ص93–94.

[3] بسام العسلي: **جبهة التحرير الوطني الجزائري**, مرجع سابق, ص 175.

[4] نفسه, ص ص 193–194.

وعن الدعم المالي كتبت جريدة المجاهد:« إن المساعدات المالية التي تلقتها فرنسا في إطار الحلف الاطلسي تعتبر عاملا رئيسيا في استمرار حرب الجزائر لأنها تسد بانتظام كل الثغرات التي فتحتها حرب الجزائر في الميزانية الفرنسية إذ أن هذه الحرب تكلف الدولة الفرنسية مبلغ ثلاثة مليارات فرنك يوميا » [1]. ففي لقاء لأعضاء منظمة الحلف الأطلسي بباريس في ديسمبر 1957 أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدتها وتدعيمها المادي والمعنوي لفرنسا, وبهذه المناسبة سلمت لها نصف مليون دولار كدعم لمواجهة جبهة التحرير الوطني[2].

ويمكن تلخيص المساعدات المالية والعسكرية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الاطلسي لفرنسا في مقولتين ممن كانوا طرف في النزاع، فيقول "الرائد عز الدين": « كل ما استطيع أن أقوله هو أنه من بين 13 رصاصة في جسمي، 9 منهم أمريكية » وكذا تصريح "فرحات عباس" القائل: « لولا إعانة الحلف الأطلسي لفرنسا لانتهت حرب الجزائر منذ 1957 » [3].

***4-الموقف الأمريكي الرسمي المعادي للثورة من خلال دعمها للمشاريع الفرنسية بالجزائر:***

_ **مشروع فصل الصحراء عن الشمال:** لقد كان ظهور فكرة فصل الصحراء عن الشمال مع اكتشاف الثروات النفطية بالصحراء الجزائرية, وكذا ما أصاب الاقتصاد الفرنسي نتيجة للثورة الجزائرية والخسائر التي كبّدتها للقوات الفرنسية[4].

وكانت النية الاستعمارية لفصل الجنوب الجزائري قد بدأت في التبلور منذ سنة 1956 ولقد تفطن قادة الثورة إلى هذه الخطة مما دفعهم للتأكيد في وثيقة الصومام في أوت 1956 على سلامة التراب الوطني الجزائري بما فيه الصحراء وهو شرط أساسي لكل حل للقضية

---

[1] المجاهد: ع89، 13 فيفري 1961، ص4.

[2] اسماعيل دبش: مرجع سابق, ص 196.

[3] إسماعيل دبش: مرجع سابق, ص 189.

[4] علي غنابزية: **الكفاح السياسي والفكري للثورة التحريرية بالصحراء الجزائرية 1954-1962**, (د د), (د ط), الجزائر, 1990, ص50.

الجزائرية[1]. ولقد لجأت فرنسا إلى إقناع حلفائها من الدول الغربية بضرورة الوقوف معها في حربها من أجل الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية. وركزت على الموقع الإستراتيجي للمنطقة وتذرعت بفكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها بأن الصحراء خالية من السكان فلا يمكن أن يطبق عليها مبدأ حق تقرير المصير كما قال الجنرال "كالبس": «تعتبر الصحراء أرضاً مثالية لتحقيق الاستعمار الكامل نظراً لخلوها من السكان» [2].

وعن أهمية الصحراء الجزائرية بالنسبة لفرنسا؛ قام الأستاذ "ريمون آرون" الخبير في العلوم السياسية والاقتصادية, بدراسة عن الجزائر وأهميتها بالنسبة لفرنسا. وفيما يخص البترول يذكر: « ... إذا كانت الصحراء كما يؤكد الخبراء تستطيع بعد ست سنوات أن تدر حوالي خمسين مليون طن من البترول سنوياً, فيصبح من الأهمية بمكان أن تبقى آبارها الفياضة تحت السيادة الفرنسية كما أن الاحتفاظ بقواعدنا في عنابة والجزائر ووهران يضمن أمن البحر المتوسط الغربي من الجانبين الشمالي والجنوبي وينبغي أن نعرف ما هو الثمن الذي تدفعه فرنسا في مقابل هاتين الميزتين.»[3]

ولقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الإستراتيجية للصحاري الإفريقية ولصحراء الجزائر بشكل خاص. فمع مضاعفة وتطور الأسلحة النووية, أصبحت الولايات المتحدة تشعر بالاختناق, فقواتها العسكرية ومراكزها الصناعية تتجمع في مساحات ضيقة آهلة بالسكان وهي مفصولة عن الفضاءات الأمريكية بالمحيط الأطلسي. في حين يتمتع عدوها الإتحاد السوفياتي بفضاء شاسع وقد تبينت أمريكا أنه لم يبق أمامها إلا الشمال الإفريقي وامتداداته الصحراوية, بما في ذلك الصحراء الجزائرية. واستقلال الجزائر يعني استكمال حلقات الحصار الخانق عليها[4]. ومن هذا المنطلق ألحقت الولايات المتحدة الجزائر

---

[1] الحاج موسى بن عمر: **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**, Bc Loutou,(دط), (د ب), 2008, ص ص 193-194.

[2] علي غنابزية: المرجع السابق, ص59.

[3] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959**, دار هومه, (د ط), الجزائر, 2013, ص 794.

[4] علي غنابزية: مرجع سابق, ص ص 64-65.

بالحلف الأطلسي واعتبرت الصحراء الجزائرية القاعدة العسكرية التي تمون أوروبا الغربية وتأوي عتادها الحربي. وذلك بعدما أثبتت التجارب أهليتها على أن تكون فضاء يتوفر على كل شروط الحرب العصرية, من إيواء الطيران ومراكز القيادة ومخازن الذخائر والعتاد وكذا إقامة صناعات حربية ثقيلة اعتماداً على ما تتوفر عليه من ثروات معدنية وبترولية[1].

وعليه فإن ثروات الصحراء الجزائرية لاتهم فرنسا فقط. بل تهم أيضا الدول الغربية الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. والتي تعتبرها ورقة اقتصادية رابحة, مثلما هي ورقة دبلوماسية واستراتيجية[2]. فنجد الولايات المتحدة تساند وتدعم فرنسا من أجل المحافضة على الجزائر والصحراء الجزائرية بصفة خاصة, حيث أرسلت شركاتها البترولية للجزائر ومن بينها فروع شركة "ستيس سرفيس" الأمريكية بفرنسا, وفروع شركة "فليبس" الأمريكية بفرنسا وكذا شركة "ستاندارت أويل نيوجرسي" وهي من أكبر الشركات النفطية في العالم والتي التحقت بالمشاريع الاستثمارية في الصحراء الجزائرية بتاريخ 21 جانفي 1956. ما يضمن لأمريكا استغلال الموارد الإستراتيجية للصحراء الجزائرية, الأمر الذي يكرس المشاريع التقسيمية الفرنسية المتعلقة بعزل الصحراء الجزائرية اقتصادياً وإدارياً عن شمال الجزائر. وهي القضية التي ما انفكت فرنسا تطرحها على الطرف الجزائري لإقناعه بكافة الطرق والأساليب ودفعه للتخلي عن السيادة الجزائرية على الصحراء. وبذلك أيدت الولايات المتحدة الرغبة الفرنسية في السيطرة على الصحراء الجزائرية[3].

ويُعزى ذاك التأييد لخوف الولايات المتحدة بأن تسلك الدولة الجزائرية الفتية مستقبلاً سياسة بترولية لا تتماشى والمصالح الغربية, وما يتبع ذلك من احتمال كونها نموذجاً يحتذى

---

[1] المجاهد: ع102, 14 أوت 1960, ص ص 8-9.

[2] الحاج موسى بن عمر: مرجع سابق, ص 208.

[3] أندريه ماندوز: **الثورة الجزائرية عبر النصوص**, تر: ميشال سطوف, منشوراتANEP ,(د ط), الجزائر, 2008, ص194.

به للسياسات الوطنية في بلاد العالم الثالث وإفريقيا على الخصوص. وقد كان ذلك مبرراً كافياً لمساندتها للسياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية[1].

- **المشاريع الإصلاحية الإغرائية:** ومواصلة في دعمها لفرنسا سارعت الإدارة الأمريكية إلى الترحيب بالإصلاحات الفرنسية التي عزمت على تطبيقها في الجزائر, وهذا في محاولة منها للقضاء على الثورة حتى أن الولايات المتحدة أزاحت بذلك الغموض عن موقفها من السياسة الفرنسية في الجزائر, وفي هذا الإطار نبه القنصل الأمريكي بباريس بأن قوة التدخل الأمريكي تدافع عن الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا ولكن بشرط قيام فرنسا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وتقوم بتطبيقها لمواجهة الوضع المتدهور في الجزائر[2].

فقبل عودة ديغول للحكم, كان المجلس الفرنسي قد صوت على "قانون الإطار" والذي أصبح ساري المفعول قبل التمرد بالضبط. ونص البند الأول من هذا القانون على أن "الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية". وأبدت الولايات المتحدة ترحيبها بهذا القانون وبشدة, فمع مرور أربع سنوات من الحرب ظلت تساند النظرية الفرنسية القائلة أن الجزائر فرنسية[3]. وجاء الدعم الأمريكي لهذا القانون قوياً لدرجة أن بعض القادة الجزائريين رأوا في هذا القانون يداً أمريكية. وربما يعود ذلك إلى كون الخطة تحمل حلاً فدرالياً على الطريقة الأمريكية[4].

وكذا نذكر "خطة قسنطينة" وهو عبارة عن مشروع اقتصادي صُمم لبعث التنمية في الجزائر والحد من مشكلة الفقر بصفة خاصة. فالخطة ترمي لتحسين مستوى المعيشة بين الجزائريين خلال فترة تجريبية حددت بخمس سنوات, وفي نفس الوقت تهدف لإغراء

---

[1] الحاج موسى بن عمر: مرجع سابق, ص 193.

[2] معمر العايب: **الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر**, مرجع سابق, ص 47.

[3] عبد الكريم بلخيري: مرجع سابق, ص 113.

[4] جمال فرحات: مرجع سابق, ص 151.

الجزائريين باختيار وحدة المصير مع فرنسا وربط المستقبل الجزائري بنظام التنمية الفرنسي. وجاء الترحيب الأمريكي السريع بالمشروع, ففي 29 جوان 1958 أعلن "جورج آلن" –مدير الوكالة الأمريكية للإعلام– أمام جمعية الصداقة الفرنسية–الأمريكية بأن بلاده راضية عن سياسة فرنسا في الجزائر. بالإضافة إلى ذلك كان يرى بأن المشروع يمثل خطوة إلى الأمام لحل المشكلة الجزائرية[1].

ومواصلة لسلسلة المشاريع الإغرائية؛ جاء ديغول باقتراح مشروع جديد ألا وهو: "سلم الشجعان" ويقضي بحل جيش التحرير الوطني تحت إشراف الجيش الفرنسي, وتوجه قادة الثورة لباريس لمناقشة الموضوع. وجاء الرفض القاطع من القيادة الثورية لتفطنها بنية ديغول في فرض استسلام طوعي على الثورة الجزائرية. ولم يمنع الموقف الجزائري الإدارة الأمريكية من مباركة عرض "سلم الشجعان" فجاء هذا التأييد أيضاً على لسان "آلن", كما نجد كل من الرئيس "إيزنهاور" ووزيره للخارجية "هارتر" يرحبان بمبادرة ديغول وذلك أثناء لقائهما به في نوفمبر 1959 بباريس.[2]

## 5– أسباب دعم الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا ضد الثورة الجزائرية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الطبيعي لفرنسا الاستعمارية وذلك بحكم الروابط الحضارية والاقتصادية والسياسية, وخاصة فيما يتعلق بعضويتهما بمنظمة الحلف الأطلسي وكذا من خلال منظمة السوق الأوروبية المشتركة. فضلا عن الماضي الاستعماري المشترك الذي يربطهما, واعتبار أمريكا شريكا وحليفا إستراتيجيا كما تعد قوة بارزة في الكتلة الرأسمالية الغربية[3].

---

[1] نفسه, ص ص 195–196.

[2] نفسه, ص 197.

[3] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة**, مرجع سابق, ص ص 80–81.

الدعم الذي تلقته فرنسا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كان بدافع براغماتي؛ أي المصالح المتبادلة بين الطرفين, وكذا نتيجة لاهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة, وذلك بحكم أهمية موقعها الجيوستراتيجي حيث تشرف على البحر المتوسط الذي يوفر لها التحكم بنسبة كبيرة في المبادلات التجارية مع دول ذات ثقل دولي معتبر إضافة لثرواتها كثيرة وخيراتها الوافرة. كما تمثل الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة قاعدة مهمة من أجل أمن أوروبا الغربية ومصالحها في إفريقيا فضلا عن أنها تعتبر جبهة متقدمة في وجه التوسع العسكري السوفياتي. وعبرت صحيفة "نيويورك تايمز" عن أهمية الجزائر بالنسبة للعالم الحر, وذلك في إحدى إفتتاحياتها المنشورة في أوت 1955 حيث كتبت: «إن إفريقيا الشمالية الفرنسية وبالتالي الجزائر لها أهمية إستراتيجية لدرجة أنه كان لابد من حمايتها من طرف العالم الحر.»[1].

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ استمرار فرنسا قوية منتشرة في شمال إفريقيا آنذاك هو تدعيم للبعد الإستراتيجي للمعسكر الرأسمالي على حساب المعسكر الاشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي. هذا الأخير الذي بدأ في نهاية الخمسينيات بمحاولات للتأثير على فرنسا في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية[2], سعيا منه لإحداث شرخ يُضعف من قوة الكتلة الغربية وحلف الشمال الأطلسي. فسعى سنة 1956 لإقامة حكومة فرنسية يتحالف فيها الشيوعيون والاشتراكيون, وهنا تم تسجيل تجاوب من طرف فرنسا التي أوهمت أمريكا بأنها بصدد انتهاج سياسة دولية مستقلة عن تلك التي تنتهجها –الرأسمالية– وتزامن ذلك مع التقارب الذي وقع بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي والذي يسعى لتكوين جبهة شعبية بفرنسا وكان الهدف منه كسب وربح الإتحاد السوفياتي من جهة والضغط على أمريكا لدعم فرنسا بصورة أكبر في حربها ضد الجزائر من جهة أخرى, كما أثار تصريح وزير الخارجية السوفياتي "مولوتوف" في ماي 1956 قلق الولايات المتحدة, وجاء هذا التصريح

[1] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق,ج2, ص453.

[2] إسماعيل دبش: مرجع سابق, ص 193.

على إثر زيارة رئيس الوزراء الفرنسي "غي مولي" لموسكو, حيث عبر فيه "مولوتوف" عن رغبة بلاده في بقاء فرنسا في الجزائر بشرط أن يكون الحل مرضياً للجزائريين والفرنسيين[1], وفي هذا الصدد كتبت جريدة "راين بالفالتز" وهي من الجرائد التي تصدر في ألمانيا الغربية, حيث أوردت: « ... ولكن موسكو هي المسؤولة عما يجري اليوم في هذه البلاد (الجزائر) من اضطراب ... فموسكو لها المصلحة الكبرى في إضعاف فرنسا, هذه القاعدة الإستراتيجية للحلف الأطلسي.»[2].

دعم الولايات المتحدة لفرنسا كان من منطلق أن هذه الأخيرة تمثل حجر الزاوية في منظومة تحالف كان هدفه احتواء زحف القوات السوفياتية والنفوذ الشيوعي على القارة الأوروبية وفي غرب البحر الأبيض المتوسط[3]. إذ كانت فرنسا بالنسبة للولايات المتحدة أكثر من صمام أمن في وجه الدول الاشتراكية والشيوعية في أوروبا, خاصة وأنها –أي أمريكا– قد بنت مصالحها الاقتصادية خارج أراضيها في أوروبا بالدرجة الأولى[4].

خروج فرنسا من الجزائر يمثل الامتداد الحتمي للتأثير الثوري شرقاً وغرباً وبالتالي هناك احتمال أن تفقد الولايات المتحدة قواعدها في ليبيا, وهنا بدأ الدور الأمريكي يأخذ أبعادًا واضحة في التآمر على الثورة الجزائرية لوقف زحفها, ولأن تحرر الجزائر وانتصارها يعني تحرر الشمال الإفريقي ككل. وبهذا يفقد الغرب منطقة نفوذ حيوية من الناحية الاقتصادية والعسكرية[5].

كما كانت الأوضاع الداخلية لفرنسا سببا آخراً لدعمها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية, فكان الأمن الداخلي الفرنسي يسبب قلقاً للأمريكيين كما كانوا متخوفين من إظهار تعاطف مع المتمردين الجزائريين –حسب تعبيرهم– سوف يُنفر اليمين ويحملهم على

---

[1] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة**, مرجع سابق, ص 175.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**, مصدر سابق, ص 185.

[3] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص ص 449–450.

[4] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**, مرجع سابق, ص 174.

[5] عمار قليل: مرجع سابق, ج3, ص ص 139–140.

التحالف مع اليسار للتمرد ضد الحكومة الفرنسية والانفصال عن الحلف الأطلسي. هذا النوع من الهبوط المفاجئ في المنزلة كان بإمكانه أن يهدد أمن المغرب في حين كان السوفيات يسببون اضطراب في برلين. كما كانت الحرب الباردة في إحدى أعلى قممها فلم يكن في قدرة الأمريكيين مواجهة السوفيات لوحدهم بدون تعاون من الفرنسيين[1].

ومن الأسباب أيضا نذكر, المصالح الأمريكية بالجزائر وخاصة فيما يتعلق ببترول الصحراء. فبعد اكتشاف حقول البترول في الصحراء الجزائرية, حددت الحكومة الفرنسية شروط مساهمة الشركات البترولية الأجنبية في تلك الحقول. وجاء في أهم شرط من تلك الشروط: لا يمكن الأخذ بعين العتبار سوى المجموعات التي يضمن سلوكها السياسي وكذا سلوك حكومات بلدها الأصلي, وذلك بعدم تدخلها في العلاقات بين فرنسا وخصوم السيادة الفرنسية في أراضي ما وراء البحر[2]. وعليها كان لزاما على حكومة الولايات المتحدة الالتزام بتأييدها للسياسة الفرنسية بالجزائر وعدم تدخلها بها باعتبارها شؤون داخلية, وذلك لكي تضمن بقاء شركاتها بالجزائر.

### * *المحاولات الجزائرية لتحييد الطرف الأمريكي في النزاع الجزائري- الفرنسي*

لقد جاء في بيان أول نوفمبر 1954 المُعلن عن قيام الثورة, ذكر لأهم هدف للثورة وهو الاستقلال الوطني, وكذا ذكر للأهداف الخارجية التي تساهم في تحقيق الهدف الرئيسي ومن بين تلك الأهداف نذكر: تدويل القضية الجزائرية, في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية. ومن وسائل الكفاح لتحقيق الأهداف؛ العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم[3].

---

[1] عبد الكريم بلخيري: مرجع سابق, ص 74.

[2] هارتموت إلزنهانس: **فشل الإستعمار الفرنسي في الجزائر**, تر: أحمد بن محمد بكلي, دار القصبة للنشر, (د ط), الجزائر, 2015, ص ص 118-119.

[3] بيان أول نوفمبر 1954.

بعد التأييد المطلق الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا خلال حربها مع الجزائر كما ذكرنا في شتى المجالات من سياسية ودبلوماسية، مالية وعسكرية، ونتيجة لما عانته الثورة الجزائرية, كنتيجة لذلك التأييد والدعم ومع عدم قدرتها على كسب الولايات المتحدة لطرفها. سعت جبهة التحرير الوطني إلى تحييد الطرف الأمريكي في صراعها مع فرنسا الاستعمارية وذلك من خلال تتبع المثل القائل: "إن لم تكن معي فلا تكن ضدي".

نورد هنا مثالا عن محاولة جبهة التحرير الوطني لتحييد الطرف الامريكي وذلك مع بداية الثورة في ديسمبر 1954، عندما قدمت خطابا للسفير الامريكي بالقاهرة "جفرسون كافري" تحت عنوان: "ملاحظات قانونية حول المشكلة الجزائرية" وتضمّن الخطاب وصفاً لحالة الجزائر تحت وطأة الاستعمار والأوضاع التي يعيشها الشعب الجزائري جراء السياسة الفرنسية وخاصة تحت ضغوطات المستعمرين على الادارة الاستعمارية[1].

***إنشاء مكتب جبهة التحرير الوطني بنيويورك:** يعود إنشاء هذا المكتب إلى سنة 1955 والذي ترأسه السيد "حسين آيت أحمد"، ليخلفه: "أمحمد يزيد"[2] بعد حادثة اختطاف الطائرة التي تقل القادة الخمس وذلك في أكتوبر 1956, وكان من بينهم "حسين آيت أحمد" وكان لـــ "محمد يزيد" مساعدان هما: "عبد القادر شندرلي" و "رؤوف بوشقجي". وبعد تأسيس "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" سنة 1958 أصبح "شندرلي" مسؤولا عن المكتب يساعده "بوشقجي" وبقي "امحمد يزيد" يتولى الإشراف على هذا المكتب على اعتبار أنه كان مسؤول الإعلام في الحكومة المؤقتة[3].

---

[1] جمال فرحات: مرجع سابق، ص 159.

[2] من مواليد البليدة 1923, التحق بحزب الشعب سنة 1942, مارس العمل النقابي الطلابي في فرنسا مع جبهة الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا, أصبح عضوا باللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية من 1950 إلى 1954, كان= =ضمن الوفد الخارجي للثورة, شارك في مؤتمر باندونغ 1955, مثل الثورة في هيئة الأمم المتحدة, كان وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها حتى الاستقلال, توفي في نوفمبر 2003. للمزيد ينظر: لزهر بديدة: مرجع سابق, ص ص 270-271.

[3] عمر بوضربة : **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية**، مرجع سابق, ص ص 483-484.

ظل الانشغال الأساسي لمكتب الجبهة بنيويورك هو تدعيم التواجد القوي للقضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة, وكذا دفع السفراء العرب في واشنطن لأجل التحرك لدى وزارة الخارجية الأمريكية لرفع اللبس عنها فيما يخص المسألة الجزائرية والرد على الإدعاءات الفرنسية[1]. فالولايات المتحدة الأمريكية بحكم تزعمها للمعسكر الغربي فقد احتلت مكانة هامة في اهتمامات دبلوماسية الثورة الجزائرية, ولهذا فإن مكتب الإعلام لجبهة التحرير الوطني في نيويورك, سيشكل مركز ملاحظة قريب من مصدر القرارات الدولية وسيكون له دور مهم في تقييم تطور السياسة الأمريكية تجاه المشكل الجزائري وسيكون أيضا قاعدة هامة للعمل الدبلوماسي باتجاه الأمم المتحدة وللعمل السياسي تجاه الرأي العام الأمريكي الذي بدأ يكتشف بالتدريج مشكلة الجزائر[2].

ففي نوفمبر 1956, وأثناء تواجد كل من "فرحات عباس" و"عبد الرحمان كيوان" وبفضل "الحبيب بورقيبة" الذي دعا كل من "عباس" و"كيوان" لمرافقته إلى واشنطن؛ فرتب لهما مقابلات مع موظفين أمريكيين مكلفين بشؤون شمال إفريقيا، تمكنت الجبهة بذلك من تقديم وجهة نظرها للمشكل الجزائري لمسؤولين أمريكيين وحسب "فرحات عباس" فإن الموقف الأمريكي –غير المعلن طبعا– كان قد بدأ يتغير اتجاه الصراع الجزائري الفرنسي، لكن الأمريكيين لم يكونوا مستعدين بعد لجرح مشاعر فرنسا حليفتهم الاستراتجية، ونصحوا مبعوثي جبهة التحرير بالصبر والتقدم بمرونة[3].

لقد حاولت جبهة التحرير إحداث شرخ في الكتلة المساندة لفرنسا من خلال استغلال بعض صور التناقض والتنافس بين الدول الكبرى وفرنسا، والحرص على إبراز واستغلال التناقضات الناشئة داخل المعسكر الغربي, فسعت جبهة التحرير بكل السبل لاستمالة أعضاء

---

[1] سيد علي احمد مسعود: **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961**، دار الحكمة، (د ط)، الجزائر ، 2010، ص 172.

[2] محمد بلقاسم وآخرون: **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية-الجبهة الشرقية- 1954-1962**, منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث, (د ط), الجزائر, 2007, ص 344.

[3] عمر بوضربة: **تطور النشاط الديبلوماسي لثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص 181-182.

الحلف الأطلسي أو كسب حيادها كأضعف الإيمان، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ففي تصريح له بتاريخ 8 أوت 1957 قال "فرحات عباس" الناطق باسم جبهة التحرير الوطني، بأن الجبهة ستمد يدها للإتحاد السوفياتي إذا ما استمرت الولايات المتحدة في تجاهلها للقضية الجزائرية[1].

وعن مساعي الدول العربية لكسب التأييد الأمريكي للثورة الجزائرية، تقدمت الدول العربية بطلب إلى الولايات المتحدة في 14 ماي 1957، والمتضمن رغبتهم في إيقاف كل مساعدة إلى فرنسا على أساس أن هذه المساعدة تستخدم في الجزائر، ولكن ذلك الطلب قُوبل بالرفض من طرف السلطات الأمريكية[2].

كما سُجل حضور بارز لممثل جبهة التحرير بنيويورك "عبد القادر شندرلي", سياسيا و إعلاميا خلال سنتي 1958-1959. فمثلا في إحدى تصريحاته الإعلامية في فيفري 1959 هاجم الاتفاق المبرم بين الحكومة الفرنسية والشركة النفطية الأمريكية "Standard Oil" من أجل استغلال بترول الصحراء الجزائرية. وفي أفريل 1959 انتقد الحكومة الأمريكية لمدها الحكومة الفرنسية بالأسلحة من أجل قمع الثورة الجزائرية, بينما تمنع حكومات أخرى لتقديم الأسلحة للجزائريين. وفي ماي من نفس السنة قال: «هل الإدارة الأمريكية مستعدة لبيع الأسلحة للجزائريين مثلما تبيعها للفرنسيين»[3].

ولم يقتصر نشاط التعريف بالقضية الجزائرية على مكتب نيويورك فقط, فمنذ تأسيس الحكومة المؤقتة حاولت الحصول على اعتراف من الإدارة الأمريكية بعدالة القضية الجزائرية وذلك من خلال مراسلة الرئيس "إيزنهاور" في 23 ديسمبر 1958, لكن الرئيس

---

[1] عبد الكامل جويبه: **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة1954 م/1958م**، دار الواحة للكتاب، ط1، الجزائر، 2012، ص ص 325-326.

[2] بسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 392.

[3] عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية**, مرجع سابق, ص ص 484-485.

الأمريكي لم يأخذ تلك المراسلة بعين الاعتبار أو حتى الرد عليها. وهذا دليل على أن الإدارة الأمريكية لم تكن مستعدة للترحيب بالحكومة المؤقتة أو الاعتراف بها[1].

كما قال السيد "كريم بلقاسم" مسؤول دائرة شؤون الحرب للحكومة المؤقتة, وفي حديث له إلى التلفزة الأمريكية؛ أعرب فيه عن أمل جبهة التحرير في "أن تستجيب واشنطن لنداء مؤتمر طنجة, بالكف عن دعم الحرب الاستعمارية في الجزائر مباشرة أو غير مباشرة". وقد نُشر هذا التصريح في جريدة المجاهد بتاريخ 29 ماي 1958[2].

كما عملت الحكومة المؤقتة على محاولة كسب بعض الشخصيات الأمريكية مثل السيناتور الأمريكي "جون كينيدي" سعياً منها لإحداث تحول في الموقف الأمريكي لكي يصبح أقل عِداءً للقضية الجزائرية[3], كما سعت الحكومة المؤقتة من خلال ممثلها بنيويورك إلى إسماع صوتها للرأي العام الأمريكي كلما سنحت الفرصة بذلك من خلال حضور المؤتمرات والندوات العالمية ومنها حضور ممثل الجزائر بنيويورك للمؤتمر العالمي للبترول ماي–جوان 1959, والذي طرح وجهة نظر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول ما يعرف ببترول الصحراء الجزائرية[4], ومنها الإشارة إلى قضية الصحراء الجزائرية والأطماع الفرنسية بها وجهودها الرامية إلى فصلها عن باقي التراب الجزائري.

كما شارك ممثل بعثة نيويورك في معرض الثقافة الإفريقية المقام بنيويورك أوت 1959 بهدف إظهار الخصوصيات الثقافية المتميزة للأمة الجزائرية التي تعد جانبا من جوانب الشخصية الجزائرية المختلفة جذريا عن الشخصية الفرنسية, وبالتالي تكذيب الإدعاءات الفرنسية بأن الجزائر فرنسية[5]. وعمل مكتب الإعلام على ربط اتصالات وثيقة بالصحافة الأمريكية من خلال تنظيم المقابلات والمؤتمرات الصحفية التي قام بها ممثلو جبهة التحرير

---

[1] جمال فرحات: مرجع سابق, ص 193.

[2] محمد عباس:مرجع سابق, ص241.

[3] عمر بوضربة: **النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**, مرجع سابق, ص168.

[4] عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية**, المرجع السابق, ص 489.

[5] عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية**, مرجع سابق, ص 489.

الوطني في نيويورك التي كان لها دور مهم في كسب قسم من الرأي العام الأمريكي إلى جانب القضية الجزائرية[1].

أما في هيئة الأمم المتحدة, وخلال دورات جمعيّتها العامة والتي طُرحت فيها القضية الجزائرية, سعت جبهة التحرير ومن بعدها الحكومة المؤقتة وبدعم من مختلف دول العالم وخاصة العربية والكتلة الآفرو-آسيوية إلى طرح المشكل الجزائري للنقاش. فقد كانت الولايات المتحدة الداعم الأول لفرنسا, وذلك بوقوفها أمام إدراج القضية الجزائرية ضمن أعمال الجمعية, أو تصويتها ضد المشاريع المقترحة لتسوية القضية الجزائرية.

فنجد الممثلين الجزائريين يكثفون جهودهم, ويواصلون مساعيهم في كواليس الأمم المتحدة في كل من نيويورك وواشنطن بهدف تحييد الولايات المتحدة, على الأقل أثناء التصويت على لوائح الجمعية العامة. علماً أن تحييدها عسكرياً ومالياً لم يكن ممكناً بحكم علاقات التحالف مع فرنسا, مصداقاً لقول مسؤول أمريكي أنه: « من غير الممكن منع فرنسا من استخدام أسلحة الحلف الأطلسي في حرب الجزائر.»[2]. وكما قال أحد قادة الثورة: « من الصعب أن نتكلم عن حياد أمريكا في حين أننا نرى القذائف مكتوب عليها: (صنع أمريكا) »[3].

وعند فوز السيناتور "كينيدي" بمنصب الرئاسة سنة 1960, أرسل رئيس الجمهورية المؤقتة "فرحات عباس" ببرقية[4] إليه يهنئه فيها باسمه وباسم الشعب الجزائري على فوزه بمنصب الرئاسة, وذكّره بتقريره الذي قدمه لمجلس الشيوخ والذي تناول فيه القضية الجزائرية وضرورة دعم الحكومة الأمريكية للشعب الجزائري. ومما جاء في تلك البرقية: « ... إننا نتمنى أن تصبح هذه المبادئ قاعدة لسياستكم في الميدان الدولي. إن شعبنا يعرف

[1] محمد بلقاسم وآخرون: **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية**, مرجع سابق, ص 344.

[2] محمد عباس: **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**, مرجع سابق, ص314.

[3] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960**, مرجع سابق, ص 84.

[4] للاطلاع على نص البرقية ينظر الملحق رقم:6.

تقاليد الشعب الأمريكي المناهض للاستعمار ويتمنى أن تظهر هذه التقاليد في نشاط حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.»[1]وذلك كمحاولة لكسب السلطة الرسمية لجانب القضية الجزائرية.

فمنذ 1958 أعلن الأمريكيون عن عزمهم على ملازمة الصمت والحياد أمام الوضعية الجزائرية الجديدة, فمع انخفاض حدة الضغط الأمريكي على القضية الجزائرية, بدأت حكومة واشنطن تقف على مواطن الضعف المتنامي في حكومة الجمهورية الرابعة عامي 1957 و1958, مما دفعها إلى مراقبة الأوضاع الداخلية لفرنسا والقضية الجزائرية بصورة مباشرة دون التسرع في اتخاذ أي قرار قد ينعكس سلباً على مصالحها في المنطقة[2]. ويرجع هذا التحول في الموقف الأمريكي إلى جبهة التحرير الوطني والتي قد جندت أكثر الإطارات كفائة من أدجل النفاذ إلى أوساط الطبقات الحاكمة في جميع الدول الغربية وفي مقدمتها أمريكا[3] وهذا ناتج عن دراية واقتناع الجبهة بأن للولايات المتحدة تأثيراً خاصاً على فرنسا وذلك منذ الحرب العالمية الأولى لذا أولت الجبهة اهتماماً واضحاً بمواقف الحليفة الرئيسية لنظام الاحتلال وعملت جاهدة للحد من تورطها في حرب الجزائر[4].

## المبحث الثاني: المواقف الأمريكية المساندة للثورة الجزائرية

[1] المجاهد, ع 82, 14 نوفمبر 1960, ص9.

[2] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**, مرجع سابق, ص 188.

[3] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962**, مرجع سابق, ج2, ص 116.

[4] محمد عباس :مرجع سابق, ص 316.

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية سياسة الكيل بمكيالين فتارة تثير حفيظة حليفتها فرنسا سياسياً وتارة أخرى ترضيها عسكرياً بالدعم الحربي ضد الثورة[1]. ولقد تجاوبت هذه السياسية مع المصالح الامريكية التي لا تعرف لها توجه معين ولا حدود من الممكن أن ترسو عليها.

إن تطور موقف واشنطن من القضية الجزائرية كان بطيئا وملموسا في آن واحد وتجسد هذا التطور في ما يلي:

**1- الاستنكار الأمريكي لحادث اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية:** استنكرت الولايات المتحدة الأمريكية حادثة اختطاف الطائرة التي كانت تحمل قادة الثورة الجزائرية "أحمد بل بلة، محمد خيضر، آيت أحمد حسين، محمد بوضياف" في 22 أكتوبر 1956، والتي كانت متوجهة نحو تونس قصد حضور المؤتر المغاربي (23 أكتوبر 1956) الذي دبرت أمر إنعقاده حكومة "غي مولي" بتنسيق مع بورقيبة ومحمد الخامس من أجل التوصل لحل مرضي للجميع تجسد في مشروع استقلال ذاتي في اطار التكافل، الأمر الذي يُظهر عجز فرنسا المزمن على استرجاع الأمن في الجزائر إلا أن تياراً معارضاً لهذه السياسية فرض موقف القوة وتمسك بمبدأ الجزائر فرنسية حيث تجرأ الجنرال "لوريلو" قائد القوات الجوية في الجزائر و"ماكس لوجين" على اتخاذ قرار قنص الطائرة وارغامها على النزول بمطار مدينة الجزائر واعتقال القادة السابق ذكرهم إضافة الى مصطفى الاشراف، ووجدت الحكومة الفرنسية نفسها أمام الأمر الواقع فكرست العملية وأقرت اعتقال الزعماء الجزائريين وهذا يدل على مدى ضعف الجمهورية الفرنسية الرابعة في السيطرة على زمام الأمور سواء في الجزائر وحتى بالنسبة للقوات الفرنسية.[2]

---

[1] مريم الضغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**, مرجع سابق، ص 179.

[2] عبد الله مقلاتي: **(مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة التحريرية 22 أكتوبر 1956)**, مجلة المصادر, ع16, الجزائر, 2007, ص 187-189.

ولقد أثارت هذه الحادثة موجة غضب مغاربية عارمة[1] فضلا عن سخط الأمريكيين إزاء هذا الاعتداء إلى الحد الذي جعلهم يتلقون الشكاوى من تونس والمغرب، وصرح كاتب الخارجية الأمريكية "فوستر دالاس" للممثل الأمريكي في الأمم المتحدة "هنري كابت لودج" وهو يعلق على الحادثة أنه حسب رأيه "سوف يفقد الفرنسيون كل شمال افريقيا إلا إذا تراجعوا عن موقفهم"[2].

لقد عبرت الإدارة الأمريكية عن أسفها لتشبث الحكومة الفرنسية بفكرة الجزائر الفرنسية وقد تم اعلام الحكومة الفرنسية بذلك اثر الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسي "غي مولي Cuy Mollet" إلى الولايات المتحدة في شهر افريل من عام 1957[3]، حيث ندد هذا الأخير بالتلاعب الأمريكي المزدوج وبالنهج الوسط الذي تلتزم به والذي ترغب من خلاله في الحفاظ على مصالحها في المنطقة، كما سعت لإيجاد حل بالتفاوض[4], وكانت مستعدة لمباركة أي حل تعرضه فرنسا حول القضية الجزائرية شريطة أن يكون هذا الحل مقبولا من طرف الجزائريين[5].

**2- دعم بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي للقضية الجزائرية:** على نقيض السياسة الرسمية التي انتهجتها إدارة "ايزنهاور" تجاه القضية الجزائرية, كان بعض قادة الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ يعارضون سياسة الولايات المتحدة وفرنسا تجاه الثورة الجزائرية ومن أبرزهم نجد السيناتور "جون كيندي" والذي سبقه في هذا التوجه السيناتور "مايك مانسفليد" وهو عضو في مجلس الشيوخ حيث صرح في 20 مارس 1956 قائلا:« ...لا يمكننا ان نكون طرفا في أي خطة لقمع التطلعات الشرعية للشعوب المحتلة في

---

[1] نفسه, ص 189.

[2] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ج2، ص ص513-514.

[3] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 179.

[4] سيلفي ثينو: **تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب،(د ط)، الجزائر، 2013، ص 172.

[5] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 177.

شمال افريقيا، لكن وفي نفس الوقت لا يمكننا التخلي عن فرنسا الحرة في وقت الحاجة الكبيرة الماسة...» [1] .

ولقد عبّد "مانسفيلد" بموقفه هذا الطريق لظهور "السيناتور كيندي"[2] الذي ندد في تقرير قدمه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في 02 جويلية 1957 بالسياسة الفرنسة والدعم الذي تتلقاه من حكومة واشنطن، حيث كان له رأي مخالف للسياسة الرسمية للحكومة الأمريكية، ونورد رأيه بشأن القضية الجزائرية والمساعي الأمريكية في قوله: «ان الجزائر لم تعد اليوم قضية تخص فرنسا وحدها ولن تبقى هذه القضية فرنسية أبدا ... أما المساعي التي بذلتها الحكومة الأمريكية لمواجهة هذه المشكلة فإنه لا قيمة لها... فسياسيونا لم يبذلوا جهدا بالرغم من أن القضية الجزائرية تتطلب مجهودا أكثر من أي مشكلة أخرى... إنني مقتنع اليوم بأننا فشلنا في مواجهة تحدي الامبريالية » [3].

كما أدان "كيندي"[4] بشدة دعم حكومة واشنطن للسياسة الفرنسية في الجزائر بقوله: «أن جميع المواقف التي اتخذها ممثلونا في واشنطن أو في باريس أو في الأمم المتحدة هي مواقف مؤلمة... فنحن بدلا من أن نبحث عن وسيلة لوقف القتال تركنا الفرنسيين أحرارا يستعملون ضد الثوار العتاد الأمريكي وخاصة طائرات الهيلوكبتر... بدلا من أن نعترف بأن المشكلة الجزائرية... أخطر مشكلة... فإننا فضلنا أن نعطي ثقتنا الكاملة لفرنسا»[5].

وذكر تداعيات المسألة الجزائرية على الولايات المتحدة الأمريكية في قوله:« إن هذه الحرب قد أضعفت قيمة مشروع "ايزنهاور" في الشرق الأوسط وعرضت للخطر بعض مراكزنا الجوية الاستراتيجية وشوهت موقفنا في نظر العالم الحر... إن الحرب الجزائرية

---

[1] معمر العايب: **(المواقف الأمريكية المؤيدة للقضية الجزائرية خلال الفترة 1956-1960)**، مجلة المعارف، العدد 14، الجزائر، جوان 2017، ص ص 90-91.

[2] نفسه, ص 91.

[3] عمار قليل:مرجع سابق, ص ص 143- 144.

[4] ينظر الملحق رقم:(7).

[5] إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 190.

تضع الولايات المتحدة الامريكية في أخطر مأزق منذ أزمة الهند الصينية ومع ذلك فإننا لم نفعل شيئا لنواجه هذه المشكلة... » [1]

وانتقد "كيندي" طلب الحكومة الفرنسية المعارضة لكل حل:« إن الحكومة الفرنسية الجديدة جاء على رأسها "بورجس مونري". وهو رجل معارض لكل تنازل معقول وهي حكومة متشبثة بالشكليات المتصلبة » [2].

لقد فاجئ هذا الخطاب الفرنسيون وإدارة "ايزنهاور" كما أنه تصدر العناوين الرئيسية للجرائد الكبرى وروج لمناقشة طويلة في الكونغرس وفي كل الولايات المتحدة وهذا ما أرضى كثيرا الوفد الجزائري في نيويورك[3]. هذا من جهة؛ إلا أن هذا الخطاب لم يؤثر في سياسة "ايزنهاور" و "جون فوستر دالاس" وذلك لأن حكومة واشنطن ليست وزارية ولا يمكن للكونغرس أن يغير سياستها أو يقيلها ومع ذلك دفع هذا المشروع بممثلي الشعب الأمريكي للإعتراف بضرورة تأييد السياسة الأمريكية لاستقلال الجزائر[4].

كما كان لخطاب "كينيدي" أصداء إيجابية لدى الوطنيين الجزائريين الذين رحبوا به واعتبروه كانتصار لقضيتهم في العالم الحر, حتى أنهم نشروه على شكل كتيب واستشهدوا به كثير[5]. وكان جواب فرنسا سريعاً وتهديديًّا, فتمثل في بيان رد فيه "جاك سوستيل" قائلاً: «إن «إن مبادرة عضو مجلس الشيوخ "كينيدي" في حالة إتباعها من قبل جزء كبير من مجلس الشيوخ وحكومة الولايات المتحدة سينتج –كعاقبة حتمية– عنها قطيعة حتمية بين فرنسا و الولايات المتحدة, انكسار جد عميق.»[6].

---

[1] عمار قليل: المرجع السابق, ص143.

[2] نفسه, ص 144.

[3] عبد الكريم بلخيري: مرجع سابق، ص 94.

[4] شارل.ل قيدز: مرجع سابق، ص ص 102-103.

[5] عبد الكريم بلخيري: المرجع السابق, ص 135.

[6] نفسه, ص102.

بتاريخ 03 أوت 1959 قام ستة عشر عضو من الكونغرس الأمريكي بـــ: إصدار بيان مشترك وتم توجيهه إلى الرئيس "ايزنهاور"، وقد عرضوا في هذا البيان اهتمامهم بالحالة في الجزائر وهذه مقتطفات مما جاء فيه: « ... ويبقى الوضع الراهن في الجزائر يشكل تهديد للسلم والأمن العالميين وعليه نقترح على حكومتنا الأمريكية أن تتولى المبادرة وتعمل على انهاء النزاع بطريقة عادلة وليس ذلك من أجل أسباب سياسية وخيرية فقط بل من أجل إقامة علاقات طيبة بين الجزائر الحرة والشعب الأمريكي... نوصي بلدنا أن يستعجل حليفتنا فرنسا أن تدخل في مفاوضات لإيقاف النزاع... نوصي بلدنا ان يقوم بتوفير بعض المواد الغذائية الفائضة للاجئين الجزائيين ويقدم بعض المنح للطلبة الجزائريين...»[1] .

وجاء الرد الفرنسي على البيان بتصريح مشحون بالمغالاة العاطفية على لسان الوزير الأول "ميشال دوبري" في 16 أوت 1959 جاء فيه: « على حلفاء فرنسا الجديدة التي لها الحق في طلب الجميع، فصار الدعم لقضية تفوق حدود شعب وجيل واحد ... فمصير فرنسا مرتبط بمصير الجزائر... وقدراتنا في الاقتصاد المستقل ومصلحتنا جميعا في خطر» [2].

ورد الصحفي الأمريكي "ولتر لبيمان" في احدى مقالاته على طلب "ميشال دوبري" المتمثل في تقديم الدعم الكامل لفرنسا ، حيث قال: « إذا كان المعنى الحقيقي لخطاب السيد دوبري هو مطالبتنا بإطلاق يده في الجزائر وبعباره أخرى أن يمده الحلفاء بتأييد مطلق فإننا نقول له بأن هذا الشرط مستحيل تماماً الاستجابة إليه[3] ... وأكثر ما تتوقعه فرنسا منا هو موقف الحياد الخيري ولامتناع الحذر» [4].

---

[1] عبد الكريم بلخيري: مرجع سابق, ص 87.

[2] نفسه، ص ص87-88.

[3] مريم صغير: **المواقف الدولية من القضية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 412.

[4] علي تابليت: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة**، مرجع سابق، ص 89.

***3- الموقف الأمريكي من الإعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف:*** إن التصعيد الذي مثلته قَنبلة ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958 وذلك ردا على تصاعد العمليات العسكرية في القاعدة الشرقية وعلى اطلاق النار من مكافحين جزائريين الذين انسحبوا وراء الحدود[1], حيث ضاقت القوات الاستعمارية ذرعا بضربات جيش التحرير الوطني التي افقدتها قوتها، ولم تنفع كل المحاولات لعزل الجزائر عن جارتيها (المغرب وتونس)، وفشلت الخطوط المكهربة وحواجز الأسلاك الشائكة وحقول الألغام في احتجار المجاهدين وعزلهم عن قواعدهم في تونس[2]، ولذلك دخل الطيران الفرنسي في الفضاء الجوي التونسي وقنبل قرية الساقية حيث كانت تقيم وحدة من جيش التحرير الوطني في منجم قديم واحدثت الحصيلة سبعين شهيدا ومئة وخمسون جريحاً استنكارا عاما[3]، حيث توجه المئات من الصحافيين الأجانب ومُمثلوا الصليب الأحمر الدولي الى عين المكان ليرو معسكر الثوار والذي ادعت فرنسا أنها قد قامت بتدميره وأنه كان الهدف من وراء هذه الغارة حيث ذكرت في بيانها:« بأن القصف كان مجرد رد فعل وأن الطائرات الفرنسية قد توجهت بقصفها إلى مراكز معينة وهي تجمعات الثوار الجزائريين التي تقع على بعد كيلومتر ونصف جنوب قرية الساقية» .

ولكن اكتشف مراسلو الأنباء وممثلوا الصليب الأحمر أن معسكر الثوار قد دمر بنسبة 50% وأن الاعتداء قد استهدف الأطفال والنساء والعزل من السلاح ولم يراع الاستعمار أدنى أخلاقيات الحرب[4]، الأمر الذي أدى إلى موجة غضب عالمية ضد تلك العمليات البشعة ومن ذلك قلق الأمريكيين, الذين تخوفوا من امتداد الحرب الى كل المغرب[5]. حيث دفعت هذه الأزمة بأمريكا للإسراع في حماية أنظمة تعتبرها حليفة للنظام الرأسمالي وقد أبلغت كل

---

[1] سيلفي ثينو: مرجع سابق، ص ص160-161.

[2] بسام العسلي: **جبهة التحرير الوطني**، مرجع سابق، ص 139.

[3] سيلفي ثينو: المرجع السابق، ص 160-161.

[4] عمار قليل: مرجع سابق، ص 80.

[5] سيلفي ثينو: المرجع السابق، ص161.

حلفاءها عن رغبتها في التدخل لحل القضية الجزائرية[1]، كما تأسفت بشأن فرنسا التي تخصص لهذه الحرب وسائل عسكرية متزايدة على حساب ترتيبات الحلف الأطلسي في أوروبا وعلى أنها تضيع فيه مصداقيتها وكانوا يتخوفون كذلك من أن يبحث المغاربة عن دعم سوفياتي[2] واقتناعهم بأنه كلما تأزم الوضع في شمال افريقيا أتاح الفرصة لتوسع النفوذ السوفياتي فيها، ولذا كان لا بد من استيعاب المشكلة قبل فوات الأوان[3]، ولهذا اقترحوا خدماتهم–مساعيهم الحميدة– لحل الأزمة الفرنسية التونسية وبالتالي القضية الجزائرية والتي قد تشكل في الأصل خطر على استقرار المنطقة [4].

ولقد تمثلت المساعي الأمريكية في مذكرة لكتابة الدولة "فرع الأطلسي" أوصت بأن الولايات المتحدة «تعلم الجميع أنها تقترح ما يمكن أن تقوم به لإنقاذ ساحل الشمال إفريقي بإسم الأمن الغربي» وكان صاحب المذكرة "هولمس" يرغب في القيام بمساعي مباشرة لدى باريس, لكي تأخذ الأمور إنطلاقة جديدة في شكل ندوة دولية تضم تونس والمغرب والولايات المتحدة وبريطانيا لمناقشة مسألة تقرير مصير الجزائر. والتي لها أن تختار بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني وإذا رفضت باريس هذا الإقتراح فإن واشنطن ستقدم في الأمم المتحدة دعماً بلا تحفظ للجزائر وتعتمد إزاء تونس والمغرب سياسة مستقلة عن سياسة فرنسا. وبعد شهر ونصف من ذلك صرح الرئيس "إيزنهاور" لكاتب دولته «أن فرنسا تسبب له مشاكل أكثر من أي مشكل آخر مطروح في العالم في الوقت الحاضر» وفيما يخص بعثة المساعي الحميدة كتب بنفسه إلى "فيليكس غايار" رسالة مباشرة يستعجله فيها للموافقة على توصيات تلك البعثة. وكان رئيس المجلس الفرنسي مضطراً للموافقة على كل ذلك غير أن الجمعية الوطنية الفرنسية عارضت ورفضت الإتفاق الذي أعدته بعثة المساعي الحميدة (مما أدى إلى سقوط حكومة غايار). وفي الوقت ذاته كان "روبرت مورفي" يدلي بتصريح في

---

[1] مريم الصغير: **المواقف الدولية من القضية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 401.

[2] سيلفي ثينو: مرجع سابق، ص 161

[3] علي صبح: **العلاقات الدولية النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995**، دار المنهل اللبناني، ط2، لبنان, 2006، ج2، ص 48.

[4] سيلفي ثينو: المرجع السابق، ص 161.

تونس يدعو فيه فرنسا إلى الإعتراف بجبهة التحرير الوطني[1]. وكدليل على تطور الموقف الأمريكي إزاء المسألة الجزائرية يُصرح كاتب الدولة الأمريكي "جون فوستر دالاس" في فيفري 1958 قائلاً: « دعمت الولايات المتحدة الامريكية في الماضي النظرية التي مفادها أن القضية الجزائرية كانت من اختصاص القانون الداخلي الفرنسي, لكن الحكومة الأمريكية لا تمنعها النظريات التعسفية من القيام بمبادرات صالحة للمساهمة في تسوية النزاع الجزائري»[2].

وهنا انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من موقف يتظاهر بالحياد التام الى موقف ينصح الفرنسيين بتسوية الأمور[3].

كما صرح السيد "دوغلاس ديلون" السفير الأمريكي السابق في باريس ومساعد كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية في 26 فيفري 1958 قائلا: « إن استعمال الطيران الأمريكي ضد الساقية من الصعب تبريره » وقد سجل الشعب الجزائري هذا التصريح على أن مفهومه يعني استعمال العتاد الأمريكي ضد الجزائريين امر يبرره الأمريكان [4].

ويبين التدخل الأمريكي في هذه المسالة عزل فرنسا في دفاعها عن الجزائر الفرنسية التي تقلص نفوذها على الساحة العالمية بسبب عمليات عسكرية أثارت كثير من الانتقادات[5]، وفي ذات الوقت تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة هذا الاعتداء من ضعف السياسة الفرنسية في مواجهة القضية الجزائرية وعجزها على إيجاد حلول سلمية لها من خلال اعتمادها القوة العسكرية من جهة وسياسة الكرسي الشاغر في جلسات الأمم المتحدة من جهة ثانية [6].

---

[1] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص 523.

[2] فاروق بن عطية: **الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962**، دار دحلب، (د.ط)، الجزائر، 2011، ص 161.

[3] صالح بالحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث, (د ط), الجزائر, 2008, ص 320.

[4] عمار قليل: مرجع سابق، ص 87.

[5] سيلفي ثينو: مرجع سابق، ص 161.

[6] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص ص182-183.

وفي ربيع سنة 1958 أكد الرئيس الأمريكي "دوايت ايزنهاور" على ضرورة العودة إلى السلم في افريقيا الشمالية، وذلك للارتباط مصالح بلاده بالمنطقة وهذا ما أكدته الرسالة التي أرسلها إلى رئيس الحكومة الفرنسية في أوج أزمتها السياسية الداخلية آنذاك[1]. وكان الضعف الذي ألم بالجمهورية الفرنسية الرابعة مقابل اشتداد الثورة الجزائرية؛ هو الأمر الذي دفع "ايزنهاور" للإدلاء بهذا التصريح.

**4 – التأييد الأمريكي للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة:**

في أكتوبر من عام 1957 قرر مجلس الأمن القومي عدم مواصلة مد فرنسا بالمساعدة إلا بشرط إعادة النظر في هذه المساعدة مع نهاية السنة الموالية إذ كانت القوات الفرنسية في ذلك الوقت لم ترجع الى إطار حلف الشمال الأطلسي ونتيجة لقرار المجلس فكرت فرنسا في تقديم أربعة عشرة فرقة عسكرية إلى الحلف الأطلسي وفي الواقع لم تقدم فرنسا في سنة 1957 سوى أقل من أربعة فرق، ولقد تبنت حكومة واشنطن سياسة تخفيض الدعم العسكري المقدم لفرنسا نتيجة انفلات القوات الفرنسية من مراقبة باريس وأكبر دليل على ذلك هو اختطاف الطائرة المغربية[2].

وبمناسبة انعقاد الدورة الثانية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ديسمبر 1957 صرح "هنري كابت لودج" أمام اللجنة السياسية قائلا:« ينبغي في الوقت الراهن إعطاء فرنسا إمكانية إرساء قواعد التطور السياسي الذي يضمن لسكان الجزائر تحقيق طموحاتهم في السلام والاستقرار »[3].

كما امتنع ممثل الولايات المتحدة "كريستيان–أ– هارتز" ولأول مرة عن التصويت على مشروع اللائحة الخاصة بالجزائر والتي جاء فيها: « ضرورة إيجاد حل سياسي عملي للقضية الجزائرية وفتح التفاوض بين طرفي النزاع» ، وقد حصلت هذه اللائحة على أغلبية

[1] مريم صغير: **المواقف الدولية من القضية الجزائرية**, مرجع سابق، ص 410.

[2] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ج2، ص 513.

[3] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 155.

الأصوات اللازمة فنقُص صوت واحد على الثلثين وذلك في الدورة الثالثة عشر (16 سبتمبر –13 ديسمبر 1958) للجمعية العامة لهيئة الأمم، بعد ان عارضت أمريكا المشاريع التي قُدمت في الدورات الثلاثة السابقة.

ويعد هذا الامتناع مؤشرا إيجابيا لصالح القضية الجزائرية ونجاحا لا يناقش[1], لأن ذلك سيؤثر على فرنسا بطريقة غير مباشرة ويجعلها تتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي[2]. وكذلك سيكون لعمل الولايات المتحدة صداه على مواقف العديد من الدول الأعضاء المؤيدة لفرنسا في الماضي ويدفعها مستقبلا إلى تغيير موقفها من القضية أو بإتباع الأعضاء السياسية الأمريكية. غير أن الخطاب الجديد والامتناع عن التصويت وإن كانا يثيران من حين لآخر غضب الجنرال "ديغول" الذي كان يتوقع من الولايات المتحدة تضامناً كاملاً وواضحاً ومستمراً مما أدى إلى توتر صفو العلاقات بين الطرفين الأمر الذي يصب في صالح القضية الجزائرية.

وبالرغم من امتناع الولايات المتحدة عن التصويت إلا أنه لا يوجد ما يشير إلى أنها قد مارست على "ديغول" أي ضغط جدي ليقوم بتغيير استراتيجيته[3]. وفي هذا السياق تبدو "سياسة الوسائل الكبرى" التي اعلنها "ديغول" في شقها العسكري المتمثل في "سلم الشجعان" ومخطط "شال" متأخرة جدا، لأن العامل العسكري عامة فقد آنذاك الكثير من أهميته قياسا بالعاملين السياسي والدبلوماسي[4].

وردا على الامتناع الأمريكي صرح وزير الخارجية "لمين دباغين" في مقابلة صحفية مع إذاعة تونس في منتصف ديسمبر من نفس السنة حيث أعلن فيها ما يلي: « ...بالنسبة إلينا

---

[1] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة**, مرجع سابق، ص ص193–194.

[2] علي تابليت: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957–1958**، الكرامة للنشر,(د.ط)، (د.ب)، (د.س)، ص85.

[3] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ج2, ص ص397–452.

[4] محمد عباس: مرجع سابق، ص536.

فإنه ليس هناك ما يُقنعنا بوجود تغيير في السياسة الأمريكية اتجاه الجزائر حتى نشهد توقف امدادها لفرنسا بالأسلحة والدولارات التي تجعلها تواصل إعادة احتلال الجزائر » [1].

لقد أعلنت وكالة "فرانس برانس" بنيويورك في 31 كتوبر 1958 أن الحكومة الأمريكية قررت رغما عنا أن تضع تحت تصرف اللاجئين الجزائريين في تونس مبلغ مليون دولار وأضافت أن واشنطن لم ترد ازعاج الفرنسيين الذين يعتبرون هذه القضية مسألة داخلية [2].

كما أكد "جون فوستر دالاس" في احدى التجمعات الشعبية الأمريكية في ستيل وواشنطن على أن عام 1958 سيكون آخر عام للحرب في الجزائر وأن الولايات المتحدة لن تغير نيتها في طرح القضية الجزائرية أمام منظمة الأمم المتحدة، حسب ما تمثله الاعتبارات القانونية [3].

وفي إطار التغيير الحاصل في لهجة الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي قامت فرنسا بنشر دعاية جديدة في الولايات المتحدة غرضها أن تتخلى هذه الأخيرة عن النهج الذي اتبعته مؤخرا، ونُشرت هذه الدعاية قبل انعقاد الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة وكان سببها تخوف فرنسا من تطور القضية الجزائرية التي أخذت صدى واسع في جلسات الجمعية خاصة بعد امتناع أمريكا من التصويت في الدورة الثالثة عشر، الأمر الذي دق ناقوس الخطر بالنسبة لفرنسا التي اعتبرت ذلك تأييد غير معلن وصريح من طرف أمريكا للقضية الجزائرية ومما جاء في الدعاية الفرنسية نذكر: « الجزائر بعيدة بأن تكون مصدر ثروة لفائدة فرنسا وهي تابعة اقتصاديا بكل ما في الكلمة من معنى لفرنسا... ولكن الجيش الفرنسي قد ضرب مسمارا منذ أمد بعيد في الجزائر... إن هذه الجيوش هي في خدمة المصلحة المشتركة لمصلحة الدفاع الغربي ... ويعتقد الفرنسيون أنهم سيقضون على الثورة

[1] جمال فرحات: مرجع سابق، ص 203.

[2] فاروق بن عطية: مرجع سابق, ص 85.

[3] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 188.

الجزائرية عند نهاية هذه السنة » ولم تحظى هذه الدعاية بأي تجاوب من طرف الولايات المتحدة[1].

وفي 16 سبتمبر 1959 بادر الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" بالاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم[2]. وذلك على إثر الفشل الذريع الذي مُني به المنهج الديغولي بـــإخفاق مشروع "شال" ومشروع قسنطينة الاقتصادي مقابل تزايد انتصارات جيش التحرير الوطني[3] ولقد قضى اعلان تقرير المصير نهائيا على وهم الجزائر فرنسية وأصبح الإستقلال فكرة مقبولة بصورة متزايدة في الأوساط الرسمية والشعبية الأمريكية واتسع العمل لمساندة الجبهة وضد الحرب في الجزائر[4].

حيث اعتبر "ايزنهاور" خطاب "ديغول" بأنه يتوافق مع السياسة الأمريكية في حل المسألة الجزائرية في اطار حل عادل وليبرالي وقد صرح بهذا الصدد: « ... إنني جد متفائل بسبب التصريح الشجاع والقيادي للجنرال "ديغول"، نتمنى أن يؤدي ذلك إلى حل سريع يعكس جهود الجنرال "ديغول" ... »[5].

وعليه فقد رفضت الولايات المتحدة الامريكية دعم المواقف الفرنسية تجاه القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة عام 1959 الامر الذي قلص إلى حد كبير المشاورات بين الحكومتين حول نفس المسألة ومن جهة أخرى لم تستطع فرنسا وضع حد للسياسة الأمريكية الجديدة والتي بإمكانها أن تقلص حظوظ فرنسا في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي[6]، ومثال ذلك ما حدث في الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة التي عُقدت في سبتمبر- ديسمبر 1959؛ فالشيء الإيجابي الذي تم تسجيله في هذه الدورة

---

[1] علي تابليت: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة**، مرجع سابق، ص 86.

[2] مريم صغير: **المواقف الدولية من القضية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 411.

[3] علي غنابزية: مرجع سابق، ص 54.

[4] صالح بالحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 321.

[5] جمال فرحات: مرجع سابق، ص 211.

[6] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 189.

هو امتناع ممثل الولايات المتحدة "هنري كابت لودج" عن التصويت على مشروع قرار الدورة والذي جاء فيه: « بأن الجمعية العامة تلح على فتح محادثات للوصول الى حل سلمي على أساس مبدأ تقرير المصير » .

في حين كان باستطاعة "لودج" التصويت ضد هذا القرار ويركن للجانب الفرنسي, أين استاءت فرنسا جراء هذا الموقف وظهر ذلك في المشادة الكلامية التي وقعت بين وزير الخارجية الفرنسي "كوف دومور فيل" ونظيره الأمريكي "هارتر" في اجتماع لهم في ديسمبر 1959، أما "هارتر" فقد تعجب من موقف فرنسا التي تُقاطع أعمال الجمعية العامة، لكنها تتهم واشنطن بالتقصير في الدفاع عنها[1] وكل هذه المشاحنات تصب دائما وأبدا في صالح القضية الجزائرية.

لقد منعت الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا من الضغط على الرأي العام الدولي المساند للقضية الجزائرية ومواجهة نشاط جبهة التحريرية الوطني في الخارج وكذلك منعتها من توجيه ضربات عسكرية للقواعد الخلفية المتمركزة في الخارج وعلى وجه التحديد في كل من تونس والمغرب الأقصى. قد أدى هذا الموقف الى عدم إمكانية فرنسا من فرض حلول فرنسية محضة دون اشراك جبهة التحرير الوطني[2].

وردا على التنديدات الأمريكية السابقة الذكر، قام "شارل ديغول" بزيارة واشنطن سنة 1960, حيث أكد خلالها على أخذ انشغالات الأمريكيين بعين الاعتبار وأقر رسمياً إلغاء حق المتابعة العسكرية للمجاهدين الجزائريين في المناطق الحدودية لجيران الجزائر كما أعطى الرئيس للأمريكيين كذلك ضمانات تخص القضية الجزائرية وهذا ما لم يرضي القادة

[1] جمال فرحات: مرجع سابق، ص ص218–219.

[2] مريم صغير: **الموافق الدولية من القضية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 413.

العسكريين وعلى رأسهم قائد القوات الفرنسية في الجزائر الجنرال "شال" حيث تمت إقالته من على رأس القيادة[1].

وبانطلاق المفاوضات الجزائرية الفرنسية باركت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحدث الذي كان له صدى كبير في أمريكا, حيث صرح وزير الخارجية الأمريكي "دين راسك" في 6 فيفري 1961 قائلاً: « إن واشنطن تؤيد تحقيق الشعب الجزائري حريته وحقه في تقرير المصير» ولكنه أضاف بأن بلاده تسعى لتجنيب الجزائر الوقوع في الصراع بين الشرق والغرب بمعنى الحرب الباردة. فالواضح من هذا التصريح بأن أمريكا كانت تخشى من أن تتحول الجزائر إلى نقطة ساخنة في الحرب الباردة مثلما حدث لكوبا وكوريا. كما أن فشل المفاوضات الجزائرية–الفرنسية أدت لانزعاج الإدارة الأمريكية لأنها أصبحت تخشى تزايد النفوذ الشيوعي واهتمامه بالجزائر[2].

وللمرة الثانية على التوالي تمتنع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على مشروع قرار رقم '1514' الذي صدر في الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة (14 ديسمبر 1960). وتضمن القرار الإعلان العالمي لتصفية الاستعمار ومنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة وبالتالي استكمال استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي[3] وذلك من خلال انهاء العلاقات القانونية المبنية على السيطرة والاستغلال في الميدان الاقتصادي. وقد أعلنت الجمعية العامة في هذا القرار على «أن شعوب العالم تحدوها رغبة عارمة في زوال الاستعمار بجميع مظاهره، وأن استمرار وجود الاستعمار يحول دون تنمية التعاون الاقتصادي الدولي، ويمنع الانماء الاجتماعي والثقافي والسياسي للشعوب غير

---

[1] مريم صغير: **(القضية الجزائرية في المنظور السياسي الأمريكي)**، حولية المؤرخ، الجزائر، ع5, جوان 2005، ص 205.

[2] جمال فرحات: مرجع سابق, ص ص 248–249.

[3] العربي منور: **تطور مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية في إطار الأمم المتحدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، إ: عصمت فلوح, جامعة الجزائر، 1982، ص 46.

المستقلة ويناقض السلم العالمي الذي جعلته الأمم المتحدة مثلها الأعلى، وأن لجميع الشعوب حق ثابت في الحرية التامة، وفي ممارسة سيادتها وفي سلامة ترابها الوطني...»[1].

وتحصل هذا القرار على 89 صوت مقابل امتناع 09 دول والتي منها طبعا الولايات المتحدة[2], الأمر الذي يعد مؤشرا إيجابي لصالح القضية الجزائرية. ويمكن تفسير الامتناع الأمريكي عن التصويت كالتالي:

–لم تصوت الولايات المتحدة لصالح قرار "1514" لأنها ضد استقلال الجزائر وفي حالة استقلال هذه الأخيرة سوف تخسر أمريكا مصالحها في الجزائر وفي المنطقة بصفة عامة إذا من مصلحة أمريكا أن تبقى الجزائر محتلة، وأيضا تصويتها لصالح هذا القرار سيؤدي لضرب علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا الحليف القديم التقليدي لأمريكا.

_وكذلك لم تصوت الولايات المتحدة ضد هذا القرار, لأنه سوف يبلغ نصاب التصويت حتى ولو صوتت أمريكا ضده، وأيضا لاقتناعها بأن القضية الجزائرية قد اكتسحت الساحة الدولية من خلال تأييد الأغلبية الساحقة من دول العالم لهذه القضية وبالتالي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الانتصار على السلطة الاستعمارية الفرنسية، وهكذا أصبحت الولايات المتحدة الامريكية تفكر في مصالحها المستقبلية مع الجزائر المستقلة ولذلك اتخذت أسلوب الحياد الإيجابي فلا هي مع فرنسا ولا هي ضد الجزائر، الأمر الذي يحافظ على مصالحها في المنطقة ففي حالة استقلال الجزائر, يصبح لدى أمريكا فرصة لربط علاقات حسنة مع الجزائر وذلك حسب وجهة نظرها من خلال امتناعها عن التصويت، وفي حالة عدم استقلال الجزائر تعود أمريكا إلى سيرتها الأولى من خلال توطيد علاقاتها بفرنسا الامر الذي سيمكنها من أن تنفذ مشاريعها ومخططاتها في الجزائر والمنطقة بشكل عام.

---

[1] عمر إسماعيل سعد الله: **تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط)، الجزائر، 1986، ص19.

[2] نفسه, ص 175.

لقد تلقى السفراء الأمريكيون في العديد من الدول أمر من حكومتهم يخولهم الدخول في اتصالات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية وهذا ما حدث لسفير الولايات المتحدة في العاصمة التونسية الذي استقبل رسميا في سنة 1961 وفدا عن الحكومة الجزائرية المؤقتة وكان ضمن الوفد "محمد يزيد" و"عبد الحفيظ بوصوف" حيث تناول الطرفان مستقبل العلاقات بين أمريكا والحكومة الجزائرية المستقلة مستقبلاً و لقد عهدت الحكومة الأمريكية على استمرارية اللقاءات بينها وبين ممثلي الحكومة المؤقتة وهذا يعني بالدرجة الأولى أن أمريكا أدركت مزاعم حليفتها فرنسا في القضاء على الثورة واستتباب الأمن داخل الجزائر أكذوبة لم تنطل عليها، وبالتالي لا بد من محاولة كسب ممثلي الشعب الجزائري حتى لا تسقط الثورة في يد الشيوعية وتصبح خطر يهدد مصالحها في المنطقة ومن جهة أخرى كانت فرصة لجبهة التحرير الوطني لكي تعرض الحقيقة التي قامت من أجلها الثورة الجزائرية والمتمثلة في تصفية الاستعمار كبند أساسي من بنود ميثاق الأمم المتحدة الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية من الدول الأولى التي وضعت بنوده ووافقت عليها في اطار المنظمة الأممية [1].

ومواصلة لدعم "جون كيندي" كنائب للقضية الجزائرية, استمر دعمه لها بعد توليه رئاسة البيت الأبيض ويتجلى ذلك من خلال جوابه عن السؤال الذي طرحه عليه الصحفي الفرنسي "فونتان" وذلك خلال زيارته لفرنسا في جوان 1961, وجاء السؤال كالتالي: «في حالة ما انتهت مفاوضات إيفيان إلى طريق مسدود. هل ستتدخل الولايات المتحدة في الحالة الجزائرية لانقاض المفاوضات خاصة في حالة دعم قوي ومتواصل من الصين والإتحاد السوفياتي إلى جبهة التحرير الوطني» ليرد الرئيس "كينيدي" قائلاً: «المفاوضات هي حالياً مستمرة ونتمنى نجاحها بقوة, ولا داعي لأي إجراء حالياً للتدخل في المفاوضات كما اقترح صاحب السؤال. يجب النظر للحاضرة وللمجهودات المبذولة من أجل إيجاد حل سلمي, أما

[1] مريم صغير: **القضية الجزائرية في المنظور السياسي الأمريكي**، مرجع سابق، ص ص194-198.

إذا آلت المفاوضات للفشل في هذه الحالة كلنا معنيون باستباق الأمور وإيجاد مخرج, أما في غير هذا الأمر فنحن ننظر للمستقبل الموعود.»[1]

وبناءا على المواقف السابقة الذكر تبقى الولايات المتحدة الامريكية المتحدث باسم حركات التحرر ضد الاستعمار إلى أجل غير مسمى وتسعى جاهدة لنجاحها، شريطة أن يحافظ هذا النجاح على سلامة وأمن المصالح الأمريكية[2]، وعليه فإن الموالاة الامريكية للقضية الجزائرية كانت مشروطة بضمان مصالحها في المنطقة، وفي ذات الوقت لم ترق تلك الموالاة المحتشمة والتي لا تأثير لها –إذا امتنعت أمريكا عن الالتزام بتقديم دعم حقيقي لصالح الوطنيين تقديرا لحليفتها–[3] إلى مستوى التأييد العملي الفعال الذي منحته أمريكا لحليفتها التقليدية فرنسا.

## 5- الأسباب التي أدت بالولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه الثورة الجزائرية:

بروز القضية الجزائرية على الساحة الدولية حيث أخذت صداها المستحق في المحافل الدولية هذا ما ساهم في التعريف بها، وبأنها ليست قضية فرنسية داخلية، كما كانت تدعي فرنسا وحلفائها بل أنها قضية شعب سُلبت حريته وصُودرت حقوقه وكافح من أجل استقلاله وكرامته[4]، وبذلك حازت القضية على الاعترافات الدولية المتزايدة بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره[5]، فكان أول طرح للقضية في مؤتمر باندونغ 5 جانفي 1955 ثم توالت سلسلة المنابر الدولية التي طُرحت فيها المسألة الجزائرية والتي من أبرزها هيئة الأمم المتحدة.

---

[1] "**دفاع كينيدي عن مفاوضات إيفيان في عقر دار المستعمر**" مقطع فيديو مأخوذ من الأرشيف الفرنسي(ina.fr) نشر في قناة (SIMPLE-TECHGIS) على (YouTube), بتاريخ: 10 سبتمبر 2017.

[2] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 177.

[3] سيلفي ثينو: مرجع سابق، ص 172.

[4] فوزية بوسباك: **(الثورة الجزائرية في المحافل الدولية)**، مجلة الذاكرة، الجزائر، ع36، خريف 1995، ص 162.

[5] جلال يحي: **العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الثانية**، المكتب الجامعي الحديث، (د.ط)، مصر، 1966، ج3، ص 648.

ولا شك ان تطور عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة كان يدل على تدعيم وجهة نظر المجاهدين الجزائريين بالرأي العام والاعتراف الضمني بأنهم يحتلون اقليماً مستقلا عن فرنسا، ما دامت هناك توصيات بالتفاوض بين الطرفين, فكان نفس العامل عامل ضغط على الفرنسيين وبالتالي على الأمريكيين كتحصيل حاصل, في الوقت الذي أُنهكت فيه فرنسا من ناحية الأموال والرجال وذلك نتيجة التصعيد العسكري للعمليات الحربية التي كان يخوضها جيش التحرير الوطني ضد القوات الفرنسية[1].

وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها أن تغفل قوة الثورة عسكرياً في الداخل وانتصارها دبلوماسياً في الخارج. بالإضافة إلى ضعف وتساقط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى[2]. وتركن في الأخير لنظرية القضية الداخلية التي تظهرها أقل عقلانية, لذلك اتجهت بحذر شديد نحو موقف شبيه بموقف الوسيط وأصبحت مجبرة على أن تتخذ مواقف لا تروق لفرنسا وأن تولي عناية أكبر بوجهة النظر العربية[3].

يعتبر دعم الاتحاد السوفياتي والنظم الشيوعية لحركات التحرر في العالم وبالتحديد دعمها للثورة الجزائرية أساساً هاماً في سياستها حيث دعمت الثورة ماديا ودبلوماسيا[4] وهذا الدعم يقع ضمن اطار الصراع بين الكتلتين الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي والرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لأن حركات التحرر تقوم ضد النظم الرأسمالية الاستعمارية وكذلك هي الثورة الجزائرية, وكمقابل لهذا الدعم تصدر الشيوعية لتلك البلدان. إلا أن جبهة التحرير الوطني ومنذ اندلاع الثورة انتهجت سياسة دولية طابعها الحياد بين

---

[1] عمار قليل: مرجع سابق، ص 94.

[2] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**, مرجع سابق, ص 181.

[3] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص ص 451-452.

[4] إن الدعم الذي قدم لثورة من طرف المعسكر الاشتراكي وخاصة الاتحاد السوفياتي كان ماديا بالدرجة الأولى وتمثل في (الأسلحة، أغذية، أدوية للاجئين، منح دراسية للطلاب الجزائريين)، أما الدعم السياسي والدبلوماسي فقد تم التعبير عنه في مختلف المحافل واللقاءات التي كانت تعقد في بلدان المعسكر الاشتراكي وفي اطار هيئة الأمم المتحدة فقد كانت البلدان الاشتراكية في عمومها تصوت لصالح القضية الجزائرية . للمزيد ينظر: محمد بلقاسم وآخرون: مرجع سابق، ص ص 325-326.

القوى المتصارعة[1], ورفضت التبعية لأي معسكر أو حلف أياً كان، سواء تحت قيادة واشنطن أو موسكو[2].

وقد تسبب دعم هذه الأخيرة للثورة الجزائرية في تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من الكارثة الاستراتيجية التي قد تحدث إذا ما انزلقت الجزائر خارج الكتلة الغربية وبالتالي حلول الاتحاد السوفياتي محلها في الجزائر[3]. وما عزز هذا التخوف هو ذلك التصريح الذي أدلى به "فرحات عباس" بالندوة الصحفية التي عُقدت في 18 أوت 1957 ومن ضمن ما جاء فيها: « لقد طرقنا جميع أبواب القوى الغربية، ومنها الولايات المتحدة ، وطلبنا منهم حماية الحق وصيانة العدالة وإذا رفضت القوى الغربية الاستماع الى نداءاتنا وصرخاتنا ورفضت ان تمد لنا يد العون ... فإننا لا نتردد في التوجه الى موسكو للبحث عن حريتنا» [4]. ولقد ألقى هذا التصريح الرعب في نفوس قادة القرار الأمريكي حيث جندوا لتغيير مواقفهم المعادية للقضية الجزائرية ولو كان تغييرا سياسيا أي على مستوى الخطاب فقط.

تبنت الكتلة الأفروآسياوية القضية الجزائرية وهذا ما أكدته جريدة المجاهد التي كتبت عن حركة التضامن الافروآسياوي من خلال حركة عدم الانحياز قائلةً: « إن الجبهة المناهضة للاستعمار والتي تألفت في مؤتمر باندونغ 1955 و تعززت سنة 1957، لن تتوقف عن جهودها قبل أن يحصل الشعب الجزائري وجميع الشعوب المناضلة من أجل حريتها، على أهدافها الكاملة » [5].

ومن دول الكتلة الأفروآسياوية التي دعمت الثورة الجزائرية نجد الصين الشعبية تلك القوة النووية والبشرية الهائلة والتي بدعمها حققت التوازن بين ثورة الجزائر وفرنسا التي تتلقى دعم منقطع النظير من طرف دول الحلف الأطلسي، وأن دعم الصين للثورة دفع

---

[1] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة**، مرجع سابق، ص 174.

[2] جمال فرحات: مرجع سابق، ص 135.

[3] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**، ج2، المرجع السابق، ص453.

[4] عبد الكامل جوييه: **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة**، مرجع سابق، ص ص226-227.

[5] وحدة البحوث والتوثيق: **الدبلوماسية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 79.

بالغرب لإعادة كل حساباته واللجوء إلى التسوية السلمية خوفا مما هو أسوء[1], والذي عبر عنه السيد "لمين دباغين" بالحرب العالمية في تقرير ورد فيه ما يلي: « ... لقد بدأ يطرأ تغيير في مواقفهم (أي أمريكا ودول الكتلة الغربية) منذ تدعيم الجزائر يهدد مصالح العالم الغربي...، وشرع الغربيون في العمل على الضغط على فرنسا من أجل السلم في الجزائر...، الدول الآفروآسياوية التي أصبحت مجندة لصالح القضية الجزائرية خاصة الصين وهو ما سيدفع العالم الغربي لوضع حد لحرب الجزائر وإلا فإنها الحرب العالمية... » [2].

وعليه فقد تفاعلت الولايات المتحدة مع نمو هذه الكتلة من حيث العدد والنفوذ وذلك من خلال اعتماد خطاب تقرير المصير أكثر من ذي قبل ومن خلال الامتناع عن التصويت على قرارات الجمعية العامة حول الجزائر[3], إذ سعت أمريكا لتحسين علاقاتها مع الكتلة في هيئة الأمم المتحدة نتيجة خوفها من انتشار الشيوعية في الجزائر وكذا باقي البلدان الافريقية والآسيوية حديثة الاستقلال[4].

اتخذت بعض الدول من الكتلة الغربية موقفاً شبيهاً بموقف الاتحاد السوفياتي والكتلة الأفروآسياوية من الثورة، حيث عبرت هذه الدول عن تعاطفها وتضامنها مع القضية الجزائرية. فنذكر على سبيل المثال لا الحصر؛ السويد والأرجنتين وذلك من خلال تصويتهم لصالح الجزائر في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، كما دعمت السويد الثورة بالمال بطريقة غير مباشرة وهو ما دفع وزير الخارجية "دباغين" لتوجيه الشكر الى السفير السويدي بالقاهرة في 23 ديسمبر 1959 [5].

إذا في ظل كل هذه الضغوطات التي تتعرض لها الولايات المتحدة وأصابع الاتهام الموجه إليها من طرف المجتمع الدولي بشأن تأييدها المنقطع النظير للسياسة الفرنسية في

---

[1] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة**، مرجع سابق، ص ص180-181.

[2] نفسه, ص85.

[3] على تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ج2، ص 452.

[4] هاجر واعلي وداودي حميدة: **السياسة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية**, مرجع سابق، ص91

[5] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المرقتة**، مرجع سابق، ص83-191.

الجزائر إلا أن فرنسا لم تحرك ساكناً من أجل إيجاد حل سريع للمسألة الجزائرية بل وتماطل في ذلك وتتسارع الى دعم وجودها العسكري في الجزائر ما جعل مصداقيتها تزداد في الانخفاض بين الدول والشعوب المحبة للسلام وهذا ما أثار حفيظة الولايات المتحدة التي تربطها علاقات وطيدة مع بعض الأنظمة العربية التي تبنت القضية الجزائرية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية [1].

إن اكتساب الثورة الجزائرية لتأييد الدولي المتزايد وإلى جانب الانتصارات العسكرية المتلاحقة يعكس مدى فشل مخططي ومهندسي الجمهورية الفرنسية الرابعة والخامسة على حد سواء الذين اخفقوا في حملة إقرار السلم الرامية الى هزم الثوار الجزائريين وعزلهم عن العالم الخارجي، وعليه فقد توصلت أمريكا إلى حقيقة مرة مفادها أنه لا يمكن إطفاء إشعاع الثورة الجزائرية، وكلما كان الحل سريعا كان ذلك مفيداً سياسياً وايديلوجياً لمكانة الحلف الأطلسي وسمعت أمريكا كقائد للعالم الحر ومحامي القوى المضادة للاستعمار، إذاً كان للولايات المتحدة مصلحة راسخة في انهاء الحرب الجزائرية بطريقة مرضية[2]. تضمن لها ربط العلاقات مع الجزائر المستقلة مستقبلا وبالتالي المحافظة على مصالحها الحيوية في المنطقة.

إن توتر العلاقات الفرنسية الأمريكية يصب في مصلحة المسألة الجزائرية بالدرجة الأولى, حيث يدفع بأمريكا لاتخاذ مواقف موالية للثورة الجزائرية ومن مظاهر هذه التوترات نذكر:

بأن فرنسا كانت في عهد الحكومة الرابعة بالنسبة إلى واشنطن حليفاً مخيباً للآمال؛ حيث أدت الأزمة الجزائرية بفرنسا إلى أن تسحب الجزء الأكبر من قواتها الموجودة في حلف شمال الأطلسي وتنقلها من فرنسا إلى الجزائر ما أثر على معاملاتها الدولية وخاصة مع حكومة واشنطن، فإذا كان السفير الأمريكي بباريس "دوغلاس ديلون" قد رُخص له الإدلاء بتصريح حذر لدعم السياسة الفرنسية التي كان ينتهجها "غي مولي", فإن الرئيس "ايزنهاور"

[1] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 179.

[2] عبد الكريم بلخيري: مرجع سابق، ص ص109-112.

كان يذكر من جهته أن فرنسا لم تقترح إلى حد الآن أي مخطط مقبول من المتطرفين –على حد تعبيره– أي قياديي الثورة ... وتنتظر من حلفائها في حلف شمال الأطلسي أكثر مما ينبغي بوسعنا ان نمنحها إياه.

وهذا ما جعل الروابط بين فرنسا وحلف الشمال الأطلسي تتدهور[1] وبهذا الشأن يذكر السيناتور "جون كيندي" « ...ان حرب الجزائر جعلت الحلف مجرد هيكل عظمي بعد أن حولت فرنسا 400 ألف جندي من قواتها إلى الجزائر، وأضعفت الحرب المعسكر الغربي بإضعاف فرنسا...» [2].

وإن ما اقلق واشنطن في تحويل القوات الفرنسية للجزائر هو خطر انفلات هذه القوات من مراقبة باريس وتم التعبير عن هذه المخاوف للمرة الأولى بمناسبة اختطاف الطائرة[3] وكذا عند قصف الساقية، وترجمت أمريكا الحادثتين السابقتين بأن الحكومة الفرنسية الرابعة غير قادرة على السيطرة على قواتها في الجزائر، وفي ذات الوقت أدت هذه الأحداث لتأليب الرأي العام العالمي ضد فرنسا مما أعطى بعداً دولياً واسعاً للقضية الجزائرية ولفت أنظار دول العالم لهذه المسألة الأمر التي أوقع أمريكا في حرج وتحت ضغط رهيب, ذلك لكونها المساندة والداعمة التقليدية في حربها ضد الجزائر ولذلك تصرفت واتخذت مواقف استنكرت فيها هذه الأحداث واستنكارها كان نابع من خوفها من تدخل أطراف أخرى في هذه المسألة وبالتالي ضياع المصالح الأمريكية في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة.

ومن مظاهر التوتر بين الطرفين نذكر أيضا, معارضة الولايات المتحدة المساعدة التي أرسلتها اليهم فرنسا مرارا لصنع القنبلة النووية وناقلاتها وكان للقضية الجزائرية دورا في المعارضة الامريكية إذ أن هذه القضية كانت سببا في عدم الاستقرار السياسي لفرنسا "توالي سقوط الحكومات الفرنسية" حيث أجمع أعضاء مجلس الأمن القومي وبحسب القانون على أن فرنسا لم تكن مؤهلة دائما لتلقي اعانة في هذا المجال وأنه كان إحتمالاً بعيداً أن يغير

---

[1] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ج2، ص ص512–513.

[2] محمد عباس: مرجع سابق، ص 319.

[3] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ج2، ص 513

الكونغرس القانون. إذ لم تكن حكومة واشنطن مرتاحة لفكرة تزود فرنسا بالسلاح النووي, في حين أن فرنسا كانت تتوقع منها أن تدرك الأسباب السياسية[1] التي تدفعها الى أن تصبح قوة نووية وتساعدها بذلك على بلوغ هذا الهدف [2].

وفي النهاية سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة على إثر انقلاب 13 ماي 1958 الذي قام به الجنرالات الفرنسيون بقيادة "ديغول", وكان لهذا الحدث تأثير كبير على العلاقات الفرسية–الأمريكية. فيرى الأمريكيون بأن إمكانية عودة ديغول إلى الحكم أمر تنزعج له الحكومة الأمريكية لا من حيث السياسة التي سوف يتبعها بعد أن يصبح رئيساً بل من حيث الحوادث التي تمهد له السبيل وتحله على رأس الجمهورية وقد قالت شخصية أمريكية رسمية بأن كل خبر يرد علينا من باريس ليعلمنا بضعف الحكومة وتقدم ديغول نعده كارثة.

ومع ذلك فإن هنالك الكثير من الشخصيات الأمريكية التي ملت عدم الاستقرار الحكومي في فرنسا فإنها أصبحت تؤمن بأن كل فرد آخر حتى ولو كان الجنرال ديغول أحسن من الساسة الذين يقودون فرنسا في الوقت الراهن, كما تلاحظ نفس الشخصيات أن ديغول عرف بسياسته التحررية في القضايا الاستعمارية ولذلك فإنه سيكون أقوى رجل يملك المقدرة على حل المشكلة الجزائرية[3].

وفي 1 جوان 1958 تم تثبيت الجنرال ديغول على سدة الحكم بفرنسا فتأكدت بذلك المخاوف الأمريكية. فتولد هاجس بالأوساط الأمريكية من ذلك الحدث وبدأت التساؤلات حول مآل العلاقات بين البلدين. وفي هذا الصدد كتبت صحيفة "والستريت" الأمريكيـــــــة مقالاً فـــــي 5 جوان أي بعد ترأس "ديغول" للحكومة الفرنسية. ومما جاء فيه: « ... إن الأمل الوحيد الذي بقي لنا في فرنسا هو أن لا تتطور الحالة إلى أن يصبح الحكم فيها بين

[1] ان القوة النووية الفرنسية سوف تعيد للبلد ثقته في نفسه وتخدم مصلحة المجموعة الأطلسية كلها. إن ما تسعى إليه فرنسا ليس الدفاع المستقل بل روابط متينة مع المجموعة الانجلوسكسونية التي كانت تمتلك السلاح النووي. للمزيد ينظر: علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ج2، ص 517.

[2] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, المرجع السابق, ج2, ص ص515–518.

[3] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958**, مصدر سابق, ص 169.

أيدي الشيوعيين. وأن كل ما نستطيع فعله هو أن نتفاهم حول مشاكلنا مع الحكومة الفرنسية الجديدة التي برزت من الفوضى الفرنسية الأخيرة. وإنه لا أحد يعرف ماذا يمكن أن يخرج من نظام ديغول الحالي. ولكن ما نأمله هو أن لا يكون المستقبل محروماً من الأمل ... »[1].

وإذا أردنا الوقوف عند الأسباب والمبررات التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير موقفها تجاه القضية الجزائرية خلال تلك الفترة وخاصة بعد تولي الجنرال "ديغول" لمنصب الرئاسة في فرنسا؛ فتعود بنا الأحداث إلى فترة الحرب العالمية الثانية عندما كانت فرنسا محتلة من طرف الألمان, وكان لها حينها حكومتان. إحداها بقيادة القائد "جيرو" والثانية بقيادة الجنرال "ديغول" بلندن, وكانت هذه الأخيرة مدعومة من طرف الحكومة البريطانية, بينما منافستها –أي حكومة فيشي بقيادة "جيرو"– فكانت مدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. وعند انفراد "ديغول" برئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية وذلك بعد انتصاره على منافسه "جيرو" والذي كان مدعوما من طرف الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت", استعمل "ديغول" كامل صلاحياته من أجل الحد من التأثير المتزايد للدعاية الأمريكية بالجزائر[2].

وبقيت الحساسيات تصاحب علاقة "ديغول" بالحكومة الأمريكية, فحتى بعد ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات للقوات الفرنسية أثناء مجازر 8 ماي 1945 وعدم تدخلها لإنهاء تلك الجرائم سوى بنصح الحكومة الفرنسية بتوخيها الحذر من قيام ثورة شاملة بالمنطقة, فذلك لم يرضِ "ديغول" واعتبره تدخلا في سياسة بلاده الداخلية, وهددهم بإغلاق قواعدهم العسكرية في كل من: الجزائر والسينغال[3].

---

[1] نفسه, ص ص 208–209.

[2] معمر العايب: **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية**, مرجع سابق, ص38.

[3] نفسه, ص ص38–39.

حيث حاول ديغول إبعاد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عن بلاده من خلال رفعه شعار "أوروبا للأوروبيين" فكان لذلك تأثير على دورها الريادي[1]. فلقد أراد ديغول وضع أوروبا الغربية تحت هيمنة فرنسا الديغولية والغرض من ذلك هو الوصول إلى تشييد أوروبا ديغولية لا يلعب فيها الأمريكيون إلا دوراً ثانويا بينما يبقى البريطانيون خارجها, ويرضى الألمان والإيطاليون والهولنديون والأوباش الأخرى بالعيش تحت ظل فرنسا الخالدة. تلك هي إذاً تطلعات وأماني ديغول[2].

ومن مظاهر التوتر بين الطرفين نذكر أزمة حلف الشمال الأطلسي والتي طفت على سطح العلاقات الأمريكية الفرنسية لتعكر صفوها, حيث اقتنع ديغول بعدم توافق متطلبات العضوية في هذا الحلف مع خطة لمواصلة حرب الجزائر وكان يرى بأن فرنسا في حاجة إلى كل قواتها العسكرية الموظفة في استراتيجية الناتو الأوروبية للدفع بها للجزائر. هكذا فإنه إبتداءً من شهر مارس 1959 بدأ في سحب الأسطول الفرنسي المرابط بالبحر الأبيض المتوسط مؤكداً بذلك الانتقادات الأمريكية بشأن اضعاف الحرب الجزائرية لقدرات حلف الناتو. أما ديغول فقد فسر قراره كالآتي: « إني فقط أود القول بأن عمليات منظمة الناتو لا تتضمن قطاع جنوب البحر الأبيض المتوسط. وأن الشرق الأوسط, شمال إفريقيا, إفريقيا السوداء أو البحر الأحمر ليست ضمن خارطة عملياتها. من يستطيع أن يضمن بأن فرنسا لن تكون مجبرة على التحرك في هذه الأماكن المختلفة يوما ما؟ وعليه فإنه يتحتم عليها السعي وحدها مستقلة عن منظمة الناتو. لكن كيف يمكن لها أن تتحرك إذا كان أسطولها غير متوفر لديها؟»[3].

وفي هذا السياق أرسل الوزير الأول للجنرال ديغول رسالة في 29 أفريل 1959 إلى "شارستون هيرتور" كاتب الدولة للخارجية الأمريكية, جاء فيها: « إن حلفنا أحد الأسس

---

[1] مريم صغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة**, مرجع سابق, ص 193.

[2] عبد الله شريط:**الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958**, مصدر سابق, ص 6.

[3] جمال فرحات: مرجع سابق, ص ص 203-204.

الأكثر متانة للاستقرار العالمي, لا يتسع إذا جاز القول إلى إفريقيا الشمالية» وتُظهر هذه الرسالة أن الفرنسيين كانوا يعتقدون أن الأعضاء الآخرين للحلف وخاصة الولايات المتحدة كانوا يرفضون أن يمنحوا الجزائر( أي العمالات الثلاث المطلة على البحر المتوسط دون الصحراء) نفس الاعتبار الذي كانوا يمنحونه لإقليم فرنسا و أقاليم الدول الأعضاء الأخرى[1].

وبالعودة لتفسير ديغول السابق الذكر والذي يعد حجة غير مقنعة وذلك لأن الفقرة السادسة من اتفاقية الناتو تضمن الدفاع عن الجزائر في حالة تعرضها للاعتداء الخارجي كما أن الأسطول الفرنسي ظل دائماً تحت القيادة الفرنسية, وعليه فإن حقيقة هذا التعليق تكمن في أن ديغول لم يكن مستعداً لمناقشة مواضيع السيادة ومبدأ حرية القرار سواء بخصوص القوة الفرنسية الضاربة أو تسيير منظمة الناتو أو المشكل الجزائري. وكل ما في الأمر أنه كان مصمم على التخلص من عبئ السيطرة الأمريكية من هنا اتخذ ثلاث قرارات لتحقيق هدفه. أولاً في جوان 1959 أمر بتحويل إدارة منظمة الناتو, ونقل الطائرات القاذفة ومخزون القنابل النووية ومنصات اطلاق الصواريخ خارج التراب. ثانياً أعلن الانفصال عن خطة دمج القوة العسكرية تحت مظلة منظمة الناتو. ثالثاً في نوفمبر أعلن عن بدء فرنسا بتطوير برنامجها النووي بانفراد عن المنظمة[2].

ولقد ألبت تصرفات ديغول المعارَضة على إدارة "إيزنهاور" بسبب تقاعسها في إيجاد مخرج للصراع الفرنسي–الجزائري ومن المعارضين في مجلس الكونغرس نجد النائب "آدم باول" الذي انتقد الإدارة الأمريكية في 23 ماي 1959 على ضعف آدائها في معاملة الأزمة الجزائرية وإخفاقها في العمل من أجل استقلال الجزائر وطالب بإعطاء الأولوية لتطوير إفريقيا سياسياً بإبراز مبدأ التحرر من الاستعمار على مشاعر الحلفاء في منظمة الناتو[3].

---

[1] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص 510.

[2] جمال فرحات: المرجع السابق, ص 204.

[3] نفسه, 204–205.

كما توصلت الولايات المتحدة إلى حقيقة مفادها أن ديغول لا يستطيع السيطرة على الوضع في الجزائر وذلك من خلال فشل الأساليب المعتمدة منذ عودته, وتزايد التكاليف الاقتصادية والأعباء المالية التي فرضتها الحرب على فرنسا والضعف الذي سببته فرنسا لشركائها الغربيين فضلاً عن اتساع نطاق المعارضة لهذه الحرب لدى الرأي العام الدولي[1].

إن تعكر صفو العلاقات بين كل من أمريكا وفرنسا ساهم و إلى حد كبير في افراز مواقف أمريكية موالية للقضية الجزائرية, إلا أن اختلاف وجهات النظر لم يؤثر على توافق المصالح الجوهرية والاستراتيجية بين الدولتين ومهما كانت درجة الخلاف بينهما فإنها لم تصل إلى دفع أمريكا لتبني سياسات مناهضة للاستعمار ومؤيدة للاستقلال والتحرر, بصفة عملية. هذا دون ذكر الوصاية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية على مستعمرات و مناطق نفوذ الدول الرأسمالية بحكم أنها أكبر دولة صناعية رأسمالية وقائدة للمعسكر الرأسمالي ومنظمة الحلف الأطلسي[2]

[1] صالح بالحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية**, مرجع سابق, ص ص 131-132.

[2] إسماعيل دبش: مرجع سابق, ص 192.

## الفصل الثاني : المواقف الأمريكية غير الرسمية من الثورة الجزائرية

### المبحث الأول: موقف التنظيمات الطلابية والنقابات العمالية.

### المبحث الثاني: ردود الفعل من قيام الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الأمريكية.

وبعد استعراضنا للمواقف الرسمية الأمريكية من الثورة الجزائرية, ولتتوازن كفة الميزان؛ نأتي فيما يلي على ذكر المواقف غير الرسمية. والتي لها هي الأخرى جانب من التأثير والضغط على السياسة الخارجية لأمريكا. ومنها سياستها تجاه القضية الجزائرية. فنذكر منها التنظيمات والنقابات وكذا الصحافة الأمريكية. فكيف كان تفاعل المنظمات الظلابية والعمالية الأمريكية مع كفاح الشعب الجزائري ضد المحتل الفرنسي؟ وكيف كان طابع كتابات الصحافة الأمريكية حول الثورة الجزائرية؟

## المبحث الأول: موقف التنظيمات الطلابية والنقابات العمالية الأمريكية من الثورة الجزائرية

عملت "جبهة التحرير الوطني" منذ اندلاع الثورة التحريرية على تأطير كافة فئات المجتمع الجزائري في إطار صراعها مع الاستعمار الفرنسي، وفي هذا الإطار ظهر "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" (UGEMA) في جويلية 1955، ثم "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" (UGTA) في فيفري 1956، و "الاتحاد العام للتجار الجزائريين" (UGCA) على أن التنظيمين الطلابي والعمالي لعبا دورا بارزا في معركة التدويل في إطار المعركة الشاملة، التي كانت تخوضها "جبهة التحرير الوطني"[1].

ليأتي مؤتمر الصومام في 20أوت 1956 ليزكي تلك الوسائل المساعدة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للثورة في المجال الخارجي والمتمثلة في:

- السعي للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي والمعنوي والنفسي.
- تصعيد تأييد الرأي العام الدولي.
- كسب تأييد الدول المحايدة وتلك التي ليس لها اطلاع كاف على الطابع الوطني لحرب التحرير في الجزائر، وحملها على مناصرة القضية الجزائرية.

[1] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية**، مرجع السابق، ص263.

ولتجسيد تلك الأهداف "عملت جبهة التحرير الوطني" على تجنيد كل طاقاتها وإمكاناتها لذلك، ومن هذه الطاقات نجد التنظيمات النقابية والشعبية والجماهرية. وقد حددت وثيقة مؤتمر الصومام مهام هذه التنظيمات في:

- القيام باتصالات سياسية مع المنظمات والحركات واللجان المناهضة للحرب.
- تنظيم الحملات الإعلامية والتضامنية واللقاءات والتظاهرات والإضرابات.
- إنشاء اللجان الشعبية والتضامنية لتأييد الثورة[1].

**1- دعم التنظيمات الطلابية الأمريكية للطلبة الجزائريين في نشاطهم ونضالهم الثوري:**

مع اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954، كانت الحركة الطلابية الجزائرية مازالت مقسمة إلى عدة تنظيمات طلابية أهمها "جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية" بالجزائر، و "جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا" بفرنسا بالإضافة إلى "جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين" بتونس و "جمعية الطلبة الجزائريين" بالمغرب[2].

لتجتمع تلك الفرق الطلابية الجزائرية تحت تنظيم واحد ألا وهو "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" وذلك على إثر انعقاد مؤتمره التأسيسي الأول في ما بين 8-14 جويلية 1955 بباريس. وكان عمل الاتحاد منذ البداية منسقاً مع "جبهة التحرير الوطني". على الرغم من أنه كان من الناحية التكتيكية، كما أعلن رئيسه الأول "أحمد طالب الإبراهيمي" في جويلية 1955 سيعمل على أن يكون همزة وصل بين الثقافتين العربية والفرنسية، غير أن تطورات أحداث الثورة الجزائرية ويأس الاتحاد من السياسة الاستعمارية الفرنسية جعلته يتحول سريعا إلى "وحدة قتالية" لـــ"جبهة التحرير الوطني"[3].

ووُضعت للاتحاد مبادئ أساسية للسير عليها في طريقه نحو تحقيق أهدافه، يمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص486-487.

[2] خلوفي بغداد: **نشاط الحركة الطلابية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**, دار المحابر للنشر والتوزيع, (دط)، الجزائر، 2013، ص65.

[3] عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية**، مرجع السابق، ص264.

- التعاون مع جميع المنظمات الطلابية، والشباب على أساس من الأخوة والصداقة.
- العمل على محاربة الاستعمار، ومساعدة البلاد التي تريد التخلص من أغلاله، وذلك بمد يد العون لكل المنظمات التي تعمل على هذا المبدأ.
- الحياد الإيجابي للمنظمة واستقلالها في الميدان العالمي[1].

وهذا المبدأ الأخير الذي انتهجه اتحاد الطلبة، جاء على أساس ما أكدته وثيقة الصومام على ضرورة التزام ممثلي البعثات الخارجية على مبدأ استقلال الثورة الجزائرية في إطار علاقاتها الخارجية وتعاملها مع مختلف الدول الأوربية، وتفادي الوقوع في لعبة التكتلات السياسية والصراعات الإيديولوجية العالمية، مما يفقد الثورة مصداقيتها وشعبيتها[2]. لذلك رفض الاتحاد الخوض في الخلافات المذهبية الإيديولوجية خاصة في ظل انقسام الحركة الطلابية العالمية إلى منظمتين متصارعتين إحداهما تسير في فلك الاتحاد السوفياتي وهي: "الاتحاد الدولي للطلبة " ومقرها العاصمة التشيكية براغ، والثانية "الندوة الدولية للطلبة" ذات التوجه الليبرالي، وقد تنافس التنظيمان في مناهضة الاستعمار لاستقطاب التنظيمات الطلابية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية[3].

وكان نشاط الحركة الطلابية لا يتوجه مباشرة إلى حكومات بلدان الاستقبال أو غيرها بل يقوم على تحويل الجمعيات الطلابية والشبانية المحلية إلى مجموعات ضغط لصالح القضية الجزائرية خاصة في البلدان التي لم تكن هذه القضية مدعومة فيها بصفة رسمية وهذا النشاط الخارجي للحركة الطلابية هو ما أكد عليه "مسعود آيت شعلال"[4] خلال المؤتمر الرابع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين المنعقد بتونس، حيث أعلن بأن الاتحاد إذا

---

[1] السعيد عقيب: **دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير1955-1962**، دار سنجاق الدين للكتاب، (د ط)، الجزائر،2009،ص214.

[2] الغالي غربي: مرجع سابق، ص487.

[3] عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 265.

[4] ولد في 8 أوت 1929 بشلغوم العيد بميلة, تابع دراسته الجامعية بالطب, كان مناضلا بحزب الشعب. ترأس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين من 1957 إلى 1961. خلال سنة 1962 كان ممثلا للحكومة المؤقتة بلبنان. للمزيد ينظر: خلوفي بغداد: مرجع سابق, ص 194.

كان وحدة قتالية "لجبهة التحرير الوطني" على المستوى الداخلي، فإنه كذلك على المستوى العالمي، إذ يهدف إلى تدعيم الثورة الجزائرية بعمله على التعريف بها وإعطائها الطابع الشعبي على المستوى العالمي[1].

بعد الإضراب التاريخي للطلبة في 16 ماي 1956 قرر المكتب الإداري للاتحاد منح الأولوية في توجيه أعضائه نحو الجامعات غير الفرنسية، وهي فكرة بديلة لفكرة مغادرة مقاعد الدراسة بشكل كلي لتأمين الإطارات للجزائر المستقلة. واستطاع اتحاد الطلبة بعدها نيل الاعتراف به كاتحاد وطني من طرف "اللجنة الدولية للطلبة" التابعة للمعسكر الغربي في اجتماعها بـــ "كولومبو" من 11 إلى 21 سبتمبر 1956[2]. و التي كان "الاتحاد الوطني للطلبة الأمريكيين" العضو البارز والأهم في تلك اللجنة، فتم توجيه عدد من الطلبة الجزائريين إلى الجامعات الأمريكية لمواصلة دراستهم بها بدلا من الجامعات الفرنسية. فنجد خلال سنة 1960 عدد الطلبة الجزائريين في الجامعات الأمريكية على النحو التالي: 03 طلاب يدرسون الآداب، 12 طالباً يدرس الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، 07 طلبة شعبة العلوم، 01 طالب تخصص طب وصيدلة، 17 طالباً تخصص هندسة[3].

وفي إطار تضامن النقابات الطلابية الأمريكية مع القضية الجزائرية نذكر الدعوة التي تلقاها الاتحاد من طرف "الاتحاد الوطني للطلبة الأمريكيين" وذلك لحضور مؤتمره الرابع والذي عُقد خلال 21-31 أوت1957 بشيكاغو، ولكن "اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين" لم يتمكن من الحضور لرفض الإدارة الفرنسية منحهم جوازات السفر ورغم غياب ممثلي الطلبة الجزائريين، إلا أن القضية الجزائرية سجلت حضورها في المؤتمر، حيث ندد الحاضرون بالأساليب الاستعمارية المطبقة في الجزائر، ورفعوا احتجاجات قوية ضد منع الطلبة من حرية التنقل إلى الخارج وجددوا تضامنهم ومساندتهم للطلبة الجزائريين[4].

---

[1] خلوفي بغداد: مرجع سابق, ص ص 238-239.

[2] عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص 265-267.

[3] عمار هلال: **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير1954**، دار هرمة، ط3، الجزائر،2009، ص20.

[4] السعيد عقيب: مرجع سابق، ص ص219-220.

وفي 28 جانفي 1958 قامت السلطات الفرنسية بحل "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين". وعلى إثر هذا الإجراء قامت موجة غضب عارمة في الصفوف الطلابية العالمية؛ حيث عُقد اجتماع بلندن في 18/17 فيفري 1958, ضم 23 اتحاد طلابي من أمريكا الشمالية, أوروبا وإفريقيا. ندد فيه الطلبة الحاضرون بالقرار الفرنسي القاضي بحل الاتحاد الجزائري, واعتبروه –أي الاتحاد– الهيئة الشرعية والديمقراطية الممثلة للطلبة الجزائريين, كما نددوا بما يتعرض له الطلبة الجزائريين من اضطهاد وظلم, وطلبوا من مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان لدى هيئة الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات ضد السياسة الفرنسية المطبقة بالجزائر[1].

كان "اتحاد الطلبة الأمريكيين" يدعم بشكل مباشر نشاطات فرع "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" في نيويورك، وفي هذا الإطار نجد "اتحاد الطلبة الأمريكيين" يراسل ويحتج لدى وزارة العدل الفرنسية، بعد أن تدهورت الحالة الصحية للطالب: "أحمد طالب الإبراهيمي". فأرسل رسالة في 29أكتوبر 1960[2]. ومما جاء فيها: « إن الاتحاد الوطني للطلبة الأمريكيين يحتج على اعتقال الطالب "أحمد طالب الإبراهيمي" بطريقة غير لائقة. واستمرار بقائه محتجزًا بدون محاكمة لمدة 5سنوات، إن الاتحاد يطلب منكم الإفراج بسرعة عن الرئيس السابق لـــ"الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" أحمد طالب[3]». وقد قدمت الولايات المتحدة 81 منحة للطلبة الجزائريين منها 29 منحة ساهم فيها اتحاد الطلبة الأمريكان مساهمة مباشرة[4].

## 2–دعم النقابات العمالية الأمريكية للعمال الجزائريين في نشاطهم ونضالهم الثوري:

[1] خلوفي بغداد: مرجع سابق, ص 220.

[2] معمر العايب: **المواقف الأمريكية المؤيدة للقضية الجزائرية**، مرجع سابق, ص96 .

[3] عمار بوحوش: **(شاهد عيان على مشاركة الطلبة في ثورة تحرير الجزائر)**, مجلة المصادر, الجزائر, ع16, 2007, ص151.

[4] معمر العايب: **المواقف الأمريكية المؤيدة للقضية الجزائرية**, المرجع السابق, ص 96.

تم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956 من طرف جبهة التحرير الوطني وذلك لتأطير العمال الجزائريين ودعمها في مواجهة السياسة الاستعمارية الفرنسية ونقاباتها. كما أنشأت منظمة عمالية خاصة بالجزائريين المهاجرين لدى النقابات الفرنسية ومن أجل الدفاع عن حقوقهم المادية والاجتماعية[1].

وضمن الاستراتيجية العامة لجبهة التحرير الوطني فإننا سنجد أن اتحاد العمال سينضم بتاريخ 7جويلية 1956 إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، وقد كان هذا الأخير شديد التأثر بالنقابات الأمريكية التي تمول القسم الأكبر من نشاطاتها، وكان الدافع وراء هذا الانتساب الرغبة في كسب الطبقة العاملة المعسكر الغربي لتأييد القضية الجزائرية، وتحقق الهدف من هذا الانتساب فسرعان ما تفاعل الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والاتحاد النقابي العام الأمريكي، وذلك باتخاذ عدة مواقف مؤيدة لاستقلال الجزائر عديد المرات, وأدانا العمل القمعي الذي تقوم به فرنسا والدعم الذي تتلقاه من الحلف الأطلسي[2].

فرغم مساندة الولايات المتحدة لفرنسا رسميا، كان هناك نوع من المساندة غير المعلنة للجزائر، والتي أصبحت من العوامل المهمة التي أقنعت المسؤولين الأمريكيين في السنوات الأخيرة على اتباع سياسة سلسة واضحة، فكان أول تأييد غير رسمي من طرف: "والتر.ب رويثرWalter.Prother" رئيس الفيدرالية العمالية الأمريكية والتي تمثل قوة سياسية هامة خاصة بحكم امتداد فروعها وشعبيتها في أمريكا. فأرسل "رويثر" رسالة علنية لـــ"دالاس" يتهم فيها الولايات المتحدة بتسليم فرنسا طائرات عمودية عسكرية تستعمل لضرب وإلقاء القبض أو قتل المحاربين الجزائريين. كذّبت بطبيعة الحال الخارجية الأمريكية هذه الادعاءات وأكدت أن المروحيات الأمريكية كانت تستعمل لأغراض أخرى[3].

وفي ماي 1956 قام "ممثل الفيدرالية العمالية الأمريكية" في أوروبا السيد "أرفينغ براون Irving Brawn" وهو من أبرز الشخصيات النقابية الأمريكية، بمطالبة الإدارة الأمريكية

---

[1] عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص 269-270.

[2] محمد بلقاسم وآخرون:**القواعد الخلفية للثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص 345-346.

[3] عبد الكريم بلخيري: مرجع سابق، ص ص 55-56.

التبرؤ من تصريحات "دايلون" المؤيدة لفرنسا، وهذا حتى لا تتضرر صورة الولايات المتحدة الأمريكية في البلاد العربية، وبسبب المساعدات التي كانت تقدمها النقابة الأمريكية لصالح القضية الجزائرية فإن السلطات الفرنسية قد أصدرت قرارا بمنع دخول براون إلى التراب الجزائري[1].

وفي جويلية من سنة 1956, قام السيد "جورج ميامي" زعيم النقابة العمالية الأمريكية بإرسال رسالة إلى "غي مولي", وتضمنت تلك الرسالة 15 صفحة. تهجم فيها "ميامي" على "لاكوست" وسياسته بالجزائر. فاتهمه بأفظع الإتهامات وبأفحش الأعمال وهو يحاول بذلك إقناع "غي مولي" بالتخلي عن جنراله "لاكوست"؛ والذي كان وراء قرار منع "إيرفينغ براون" ممثل الجامعة العالمية للنقابات الحرة, من دخوله للجزائر[2].

كما نجد السيد "جورج موني Georges Meany" رئيس "الفيدرالية العمالية الأمريكية " قد احتج في رسالة موجهة إلى "دالاس" ضد توقيف واعتقال قادة الثورة في حادثة اختطاف الطائرة 22 اكتوبر1956، وطالبت النقابة أيضا بدعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة وهذا لمساندة الشعب الجزائري من أجل نيل استقلاله[3]. كما بعث السيد "جورج موني" برسالة إلى "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" يؤيد فيها تنظيم استفتاء في الجزائر تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة، ويعلن فيها أنه مقتنع بأن الجزائر ستتحصل على استقلالها وجاء فيها تأكيده بأن النقابات الأمريكية لن تدخر أي جهد في سعيها للعمل على أن تحقق الجزائر حريتها واستقلالها الوطني[4].

وفي نوفمبر 1956 قدم "براون" سلسلة من المحاضرات في المغرب قدم من خلالها توصيات "الفيدرالية العمالية الأمريكية " والتي تناشد فيها إدارة "إيزنهاور" بمساعدة الوطنيين بشمال إفريقيا. ولم يتردد "براون" بالتنديد بالتواطؤ الأمريكي مع الاستعمار الفرنسي. ولقد

---

[1] معمر العايب: **المواقف الأمريكية المؤيدة للقضية الجزائرية**، مرجع سابق، ص95.

[2] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**, مصدر سابق, ص451-455.

[3] معمر العايب: **المواقف الأمريكية المؤيدة للقضية الجزائرية**, المرجع السابق، ص95.

[4] المجاهد:ع2، 5 أكتوبر 1959، ص2.

وجدت آراء "الفيدرالية العمالية الأمريكية" ترحيبا لدى غرفتي الكونغرس، فعلى سبيل المثال نجد عضو مجلس النواب "تورس طولفسون" يمتدح الفدرالية على مساهمتها في إنشاء النقابة العمالية الجزائرية سنة 1956 وبأنها «كانت خطوة للحيلولة دون ظهور نقابة شيوعية»[1].

وفي مارس 1957 خطب "براون" باسم ستة عشر مليون عامل أمريكي وذلك في اجتماع العمال الذي أقيم في سينما البالمريوم؛ فقال عن المشكلة الجزائرية: «إن الشعب الأمريكي يؤيد الاعتراف باستقلال الجزائر... إننا نقف إلى جانبكم وسنبذل كل شيء ونستعمل كل ما نملك من الإمكانيات لكي ندفع بحكومتنا وبالمجموعة الأطلسية كلها بأنه من واجبها أن تبذل الإعانة الكاملة لاستقلال الجزائر وشمال إفريقيا كله ...»[2].

كما قامت النقابات العمالية الأمريكية بحركة احتجاجية في 15 أوت 1959 على إثر اغتيال "عيسات إيدير"[3] الأمين العام لـــ"الاتحاد العام للعمال الجزائريين"[4].

فكما لاحظنا كانت النقابات الأمريكية تدعم استقلال الجزائر، وكانت ترسل المساعدات إلى اتحاداتها، فكذا نجد الجمعيات الخيرية الأمريكية مدعمة أيضا للجزائريين وقضيتهم فكانت تبدي قلقها الشديد بشأن وضع اللاجئين الجزائريين. فطالبوا بمنحهم الحرية التامة في العمل بنيويورك والسماح لهم ولقادتهم –أي قادة جبهة التحرير– بالدخول والخروج للولايات المتحدة الأمريكية كما يريدون دون فرض أي قيود عليهم، حتى لو كانوا يحملون جوازات سفر مقدمة من طرف دولة عربية أخرى[5]. فمثلا نذكر منظمة إنسانية كانت تدعى: "اللجنة الأمريكية من أجل شمال إفريقيا" ظلت تعمل لصالح القضية الجزائرية لوقت طويل، ففي

---

[1] جمال فرحات: مرجع سابق، ص ص 156–157.

[2] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957**, مصدر سابق, ص 193.

[3] من مواليد 15 جوان 1919 بقرية جامع الصهريج بتيزي وزو, تعلم القرآن والطور الابتدائي بقريته, ثم انتقل للمعهد الثانوي الفرنسي بتيزي وزو, انقطع عن الدراسة نظرا للظروف الأسرية, توظف في منشأة صناعية بالعاصمة في 1939 ومنها بدأ مسيرته في طريق العمل النقابي والدفاع عن حقوق العمال الجزائريين, فتعرض على إثرها للقمع والاضطهاد من طرف الإدارة الاستعمارية إلى غاية استشهاده في 29 جويلية 1959. للمزيد ينظر: سليمة كبير: **عيسات إيدير شهيد الحركة العمالية**, المكتبة الخضراء, (د ط), الجزائر, (د س), ص 8–35.

[4] سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق, ص 172.

[5] Irwin.M.wall: op.cit, p2.

ماي1956 طالب رئيسُها "جورج هاوس" الإدارة الأمريكية بالتحرك لوقف إراقة الدماء في الجزائر. كذلك دعت اللجنة عند اختطاف طائرة القادة الجزائريين، "إيزنهاور" للتدخل في سبيل إطلاق سراحهم[1].

***المبحث الثاني: ردود الفعل من قيام الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الأمريكية***

أيدت أمريكا السياسة الفرنسية في الجزائر في مجال الإعلام. حيث أن أجهزة الإعلام الأمريكية تتسم بالتحفظ أو التعاطف مع فرنسا, وإن كانت تستنكر أحياناً بعض جوانب السياسة الفرنسية الاستدمارية أو تتجاسر إلى حد النصح غير المباشر أحياناً أخرى[2]. فنجد الكتابات الصحفية والإعلام الأمريكي عموما موزعاً, منه ما كان يقف مع فرنسا الصديقة القديمة للجمهورية الأمريكية واعتبارها حامية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي ضد الشيوعية, ومنه ما كان يقف مع حق الجزائر في الاستقلال والحرية اقتداءً بكل الشعوب الأخرى وانسجاماً مع مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان دون التخلص طبعاً من الإعجاب بفرنسا ناشرة الحضارة والعدالة والمساواة وصديقة أمريكا التقليدية[3].

وفيما يلي سنأتي على ذكر لبعض النماذج من الإتجاهين:

**1- المواقف المعادية للثورة الجزائرية في الصحافة الأمريكية:**

مع بداية اندلاع الثورة سنة 1954 نشرت صحيفة "نيويورك هيرالد تريبون" مقال عن الأوضاع بالجزائر. ومما جاء فيه: « إن الشغب في الجزائر مستورد أكثر مما هو ذاتي داخلي, فهو نتاج الجهود المنسقة للإرهابيين في تونس والمغرب ... ولكن من الواضح أن

[1] جمال فرحات: مرجع سابق، ص ص157-158.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر**, مصدر سابق, ص 181.

[3] أبو القاسم سعد الله: **نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري**, مرجع سابق, ص ص 144-145.

جهود التصالح التي يبذلها " مانديس فرانس" والتي يبدو عليها أنها لاتزال غير كافية, ينبغي أن تتواصل.»[1].

لقد نسبت هذه الصحيفة الثورة الجزائرية إلى أطراف خارجية وبالتحديد إلى تونس والمغرب, وبذلك أيدت الطرح الفرنسي القائل بأن مفجري الثورة في الجزائر ليسوا جزائريين وهنا نستشهد بقول "فرانسوا ميتيران": « يبدو أن قرب دورة هيئة الأمم المتحدة قد دفعت بالمسؤولين المتمردين إلى التصرف بسرعة, ومن بين هؤلاء هناك تونسيون وجزائريون ... وقد لعبت إذاعتا القاهرة وبودابست[2] الدور الذي نعرفه»[3]. أما "روجي ليونار" الحاكم العام في الجزائر آنذاك فقد سارع إلى توجيه الاتهامات لأيادي خارجية وإلى تحويل الأنظار خارج البلاد لتضليل الرأي العام العالمي وإيهامه بأن «هذه الأحداث أوحت بها جهات أجنبية وهي عدوى انتقلت من الحدود التونسية ...»[4].

كل تلك الإدعاءات كان غرضها إخفاء والتستر على حقيقة مفادها أن الثورة جزائرية بحتة وأن مفجريها هم أبناء الوطن دون أي اسهامات أو تدخلات أجنبية أخرى, مهما كانت صفتها عسكرية أو سياسية. واستبدلت السلطات الاستعمارية الفرنسية هذه الحقيقة بأطروحة الثورة الجزائرية المستوردة من الخارج وساندتها في ذلك الصحافة الأمريكية. وكان ذلك من أجل إفراغ الثورة من بعدها الوطني التحرري وجعلها عمل من إيحاء خارجي. ومن ناحية أخرى ناشدت صحيفة " تريبيون" حكومة "مانديس" لتكثيف جهودها الإصلاحية[5] الرامية

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر**, المصدر السابق, ص ص 185-186.

[2] أُنشئت إذاعة بودابست بالعربية "صوت الاستقلال الوطني والسلام" في 1 جولية 1954. للمزيد ينظر: عقيلة ضيف الله: مرجع سابق, ص 181.

[3] الغالي غربي: مرجع سابق, ص ص 129-130.

[4] عقيلة ضيف الله, المرجع سابق, ص ص 181-182.

[5] تقدمت حكومة "مانديس فرانس" في 22 فيفري 1955؛ ومن خلال وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوا ميتيران" بجملة من الاصلاحات إلى المجلس الوطني الفرنسي لمناقشتها والمصادقة عليها. حيث تضمن المشروع المقترح اصلاحات مستعجلة منها: انشاء المدرسة الوطنية للإدارة وذلك لتأهيل الجزائريين المسلمين لمناصب المسؤولية في التوظيف العمومي وإصلاحات مستقبلية منها: توفير السكنات ذات الطابع الاجتماعي وتوزيع الاراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين. للمزيد ينظر: الغالي غربي: المرجع السابق, ص ص 202-203.

لاحتواء الثورة الجزائرية وذلك على إثر ازدياد قناعة المسؤولين الفرنسيين بأهمية الاجراء الاصلاحي ذو الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبعد إدراكهم ألاّ فائدة من الاستمرار في سياسة الكذب والمخادعة الممارسة على الرأي العام الفرنسي والعالمي على حد سواء[1].

وبتاريخ 26 جوان 1955 نشرت "التايمز" ما يلي: «... أمريكا لم تنجح بعد في الاهتداء إلى تسطير سياسة معينة لها في شمال إفريقيا تراعي فيها من ناحية رغائب الأهالي وتراعي من ناحية أخرى التزامات أمريكا نحو فرنسا ... وإذا كانت سياسة أمريكا غامضة إلى الآن نحو شمال إفريقيا, فإنه قد حان الوقت لكي توضحها قبل أن تكرهها الحوادث على توضيحها.»[2]

جاء تعليق "التايمز" هذا على الطلب الذي وجهته فرنسا منذ اندلاع الثورة للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل أن تسمح لها بنقل طائرات الهيليكوبتر الأمريكية من الفيتنام إلى شمال إفريقيا( الجزائر), إلا أن أمريكا رفضت ذلك مراعاةً للرأي العام العربي الذي لا تريد إثارته, كما ظلت منحرجة من فرنسا[3].

لقد اعتبرت "التايمز" امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن منح العتاد العسكري لفرنسا والموجه لقمع الثوار الجزائريين, سياسة غير واضحة ويجب تحديدها؟ ولذلك ناشدتها لضرورة تحديد موقفها تجاه القضية الجزائرية وإلاّ فإن الوضع سيتفاقم ويتأزم وقد يؤدي لتوتر العلاقات الأمريكية الفرنسية ما سيُلحق الضرر بالأهداف الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بالجزائر والمنطقة بصفة عامة, إذ حذرت "التايمز" أمريكا من كل هذه المخاطر ودعَتها وإن كان بطريقة غير مباشرة إلى مساندة فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري

[1] الغالي غربي: المرجع السابق, ص 201.

[2] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955**, مصدر سابق, ص 305.

[3] نفسه, ص 305.

لأن ذلك ما يتناسب مع مصالحها في المنطقة و أيضاً مع استراتيجية الصراع ضمن الحرب الباردة.

كما نجد "النيويورك تايمز" تكتب في 8 أوت 1955: «... آثار متوافقة ومعقدة للنزعة الوطنية المحلية وللتنافس العنصري وبين السلالات الحاكمة التي يضاف إليها تغلغل شيوعي خفي وصارت أكثر خطوره بحكم ضعف فرنسا... »[1]. فتشير "التايمز" بأن الثورة الجزائرية امتداد شيوعي, مساندة بذلك موقف الرئيس الفرنسي "منديس فرانس" من الثورة والذي برز خلال الخطاب الذي ألقاه في البرلمان الفرنسي حيث جاء فيه: «كان الجو هادئاً... وكل الشر جاء فجأة من إذاعتي بودابست والقاهرة, وهذا الوضع مثار قلق دائم لنا ... فمن هذين العالمين يُغذى المهرجون والمشاغبون ومنها أيضاً تتسرب الأسلحة التي بها تجد الحرب الكلامية امتدادها في الحرب الدموية ...»[2]. وقد ربطت التايمز التغلغل الشيوعي بالضعف المزمن الذي أصاب فرنسا. الأمر الذي يظهر مدى خطورة الوضع على المصالح الغربية الرأسمالية في المنطقة.

وبتاريخ 18 أكتوبر 1955 ذهبت "التايمز" إلى أن الخيارات تتمثل إما في الاندماج أو النظام الفدرالي[3]. ألا يوجد حل ثالث من وجهة النظر الإعلامية الأمريكية يدعى "حق تقرير المصير" والذي نادى به "ولسون" وخرج من البيت الأبيض بالعاصمة واشنطن ليصدع به في كافة أنحاء العالم؟ لكن صحيفة التايمز أعرضت عنه ونفخت في الأبواق الفرنسية لتساند النظرية الاندماجية والنظام الفدرالي الذي يكرس التواجد الفرنسي في الجزائر ويربط الشعب الجزائري بالكيان الفرنسي بصفة دائمة. وبتبني هذه الصحيفة خيار الاندماج أو النظام الفدرالي وهي في الأصل محاولات ترمي لاحتواء الثورة الجزائرية وإخماد إشعاعها الذي يصبوا لتحقيق الاستقلال. وبتبنيها لهذا التوجه اعتقدت بأنها قد تضع الثورة أمام مفترق

[1] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق,ج2, ص 475.

[2] عقيلة ضيف الله: مرجع سابق, ص 181.

[3] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, المرجع السابق, ج2, ص 460.

الطرق وبمعنى آخر حتمية الاختيار بين الادماج والنظام الفدرالي. ولكن الخيار الذي كان هدفاً للثورة هو الاستقلال ونيل الحرية , خيار وحيد لا بديل عنه.

وذكرت "التايمز" في 3 مارس 1956: «كل الاضطرابات وسُم النزعة الوطنية المعاصرة التي تغذيها شتى أنواع الحرمان والنخبة الشابة الصاعدة. والشر الذي أحدثته النزعة الإسلاموية الجارفة من خلال مصر والجامعة العربية.»[1]. وهنا تتهم الصحيفة الثورة الجزائرية بتبعيتها لمصر والجامعة العربية وذلك تأييداً للإدعاءات الفرنسية السابقة الذكر والتي غرضها كسب الدعم الدخلي والخارجي في حربها ضد الشعب الجزائري.

كما نشرت ذات الصحيفة في 27 مارس 1956 مقالاً تشيد فيه بتصريحات السفير "ديلون" والتي أعلن فيها دعم بلاده لفرنسا في الجزائر. ومما جاء في المقال: « إن م. ديلون سفيرنا في باريس قد أُعجب به عدد كبير من الفرنسيين لأنه قال عن سياستنا في الجزائر أشياء لم يكن يجهلها أربعون مليون من الفرنسيين. وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد من كل قلبها أن يمنح الاستقلال للمغرب وتونس كما تؤيد السياسة التي تطبقها الحكومة الفرنسية الآن في الجزائر.»[2]. فنرى من خلال ما ورد في هذا المقال الموافقة التي تبديها "التايمز" للسفير الأمريكي والذي أعلن بأن بلاده تدعم فرنسا في حربها بالجزائر. كما رحبت بمنح الاستقلال لكل من تونس والمغرب وبالمقابل تأييدها تأييداً كلياً لسياسة فرنسا القمعية والإجرامية ضد الشعب الجزائري والذي مطلبه الوحيد هو الحرية كما هو مطلب كل من التونسيين والمغربيين. ولكنها رحبت بتحقيقه للبعض وأيدت افتكاكه من البعض الآخر, وهو ما يظهر التناقض وعدم وجود مبادئ معينة تسير عليها وإنما مبدئها الوحيد كحكومتها ألا وهو المصلحة حتى ولو كان ذلك على حساب حريات الشعوب.

[1] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, المرجع السابق, ج2, ص 460.

[2] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**, مصدر سابق, ص 201.

في 9 ماي 1956 ذهبت "التايمز" للاعتبار: «أن الفرنسيين ضحية مسار تاريخي عالمي يتميز بوطنية متفجرة ولا تقاوم.»[1]. واعتبرت هنا فرنسا ضحية بسبب موجة التحرر التي اكتسحت العالم والتي أتت على المستعمرات الفرنسية بدايةً بتونس والمغرب سنة 1952 ثم الهند الصينية سنة 1954, لتليها الجزائر في سنة 1954. وعليه فقد وصفت من يقوم بالاضطهاد والإبادة وسلب حريات الشعوب وحقوقها بالضحية, بينما الذي ينادي بالاستقلال والحرية وحقه في تقرير مصيره هو الجاني.

وفي نفس التاريخ كتبت "التايمز" :«إن فرنسا خلقت الجزائر التي كانت بلداً مقسماً في حالة من البؤس وغير مُستغل في جزء كبير منه حينما حلت بها فرنسا سنة 1830.»[2]. إن ما كتبته هذه الصحيفة يظهر مدى تنكرها لوجود دولة جزائرية قائمة بذاتها قبل الغزو الفرنسي لها سنة 1830. بالرغم من أن إيالة الجزائر قد حازت على استقلاليتها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني (فترة الدايات) وذلك من خلال إبرامها للمعاهدات والاتفاقيات مع العديد من الدول ومن بينها فرنسا ودون الرجوع للدولة العثمانية في ذلك.

ومن ناحية أخرى وصفت التايمز الجزائر بأنها بلد مقسم وفي حالة من البؤس وغير مستقل في جزء كبير منه, أي أن فرنسا هي التي وحدت الجزائر المقسمة وأزاحت عنها البؤس واهتمت بمناطقها الهمشة. تلك مغالطة كبرى, ألم تكن فرنسا هي التي قسمت الجزائر بتطبيقها للسياسة التعسفية المتمثلة في الاستيطان وسن القوانين الزجرية القاضية بنزع ملكية الجزائريين ومنحها للمستوطنين, تلك السياسة التي ساهمت في اتساع رقعة الفقر والبؤس داخل المجتمع الجزائري والذي سعت الإدارة الاستعمارية لتفكيكه وتمزيق بنيته الاجتماعية ومن ثمّ استقطاب مختلف فئاته, والمؤسف أنها نجحت في مساعيها فكرست تقسيم الجزائريين بين مؤيدين لها من جماعة "بني الوي وي" كما يطلق عليهم, وبين معارضين لها وهم الوطنيين الأحرار.

---

[1] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص 457.

[2] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص 454.

وفي 3 جويلية 1957 و6 جانفي 1958 نجد الصحيفة تساند معارضة أمريكا في إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة, كما أدانت تدخل "كينيدي" و "مانسفيلد" لفائدة الجزائر[1]. وفي هذا الصدد أيضا نجد صحيفة "ناشيونل ريفيو" التي علقت على الموقف المساند من طرف بعض أعضاء مجلس الشيوخ للقضية الجزائرية فكتبت: «... أعضاء مجلس الشيوخ من أمثال "جون كينيدي" و "هوبر هيمفري" الذين يرفعون بنوع من السذاجة شعارات مناهضة للاستعمار والذين لا يعملون سوى في مصلحة العدو الشيوعي.»[2].

كما نشرت " ناشيونال ريفيو" بتاريخ 24 جوان 1958 ما يلي: «وصل الفرنسيون ليس كمجرد فاتحين ومستغلين وقائمين بالإدارة الاستعمارية ولكن كما حصل الأمر لأجدادنا بالذات الذين كانوا في نفس الحقبة الزمنية, كانوا يفتحون الحدود الغربية كمعمرين دائمين قائمين وناشرين للحضارة.»[3]. فتصف هذه الصحيفة الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830. والذي سلب السيادة الجزائرية واستبدلها بمختلف أنواع التسلط والقمع والتنكيل الاستعماري الذي مُورس ضد الشعب الجزائري, كل هذا وصفته "ريفيو" بالفتح وفي ذلك دلالة دينية؛ أي أن فرنسا أتت لتمسيح المسلمين الجزائريين. كما ذهبت الصحيفة لتبرير التواجد الفرنسي في الجزائر بمهمة نشر الحضارة وذلك لأن الجزائريين في اعتقادهم كانوا قوماً جاهلين ولا يمتون للعلم والثقافة بصلة, بل تلك حجة واهية وتصنف ضمن جملة المبررات التي اعتمدها الفرنسيون لاحتلال الجزائر.

إن هذه الصحيفة قد وضعت الاستعمار الفرنسي في إطار الفاتح والمنقذ للأمة الجزائرية الغارقة في الجهل! وعليه فقد شجعت وأيدت بشدة الاحتلال الفرنسي للجزائر, والسياسة الاستعمارية المطبقة على الشعب الجزائري.

---

[1] نفسه, ص 462.

[2] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, المرجع السابق, ج2, ص 466.

[3] نفسه, ص 463.

في مارس 1959, كتبت "التايمز": «إن الوطنية في أيامنا هذه نداء متلهف وغير عقلاني وملتهب للتحرر مهما كان الثمن من كل سيطرة أجنبية.»[1]. ترى "التايمز" بأن الرضوخ للاستعمار هو قمة التعقل والمطالبة بالاستقلال والتحرر أمر جنوني أي أن ما يقترفه الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري من جرائم أمر عقلاني بينما ما يطالب به الجزائريون من تحرر و انعتاق من هول المظالم المسلطة عليهم هو الأمر الجنوني والذي لا يمت للعقل بصلة. أي منطق هذا وأي تأييد ومساندة هذه التي تساندها الصحافة الأمريكية ومن ثمّ الحكومة الأمريكية للسياسة الفرنسية الاستعمارية المطبقة في الجزائر؟

وتذكر ذات الصحيفة في 9 ماي 1959: «... أما الاستقلال في حدّ ذاته فقد كان مستحيلاً, ليس فقط بسبب احتجاجات المستوطنين بل وكذلك بسبب حالة تخلف الأغلبية المسلمة وعلى الخصوص بسبب تبعيتهم الاقتصادية لفرنسا.»[2].

ولقد وقفت صحيفة "ناشيونال ريفيو" ضد استفتاء ديغول حول سياسته التي تســـــتند إلى "جزائر جزائرية" وكتبت مُغتاظة مايلي: « ... الشيوعيين والثوار الجزائريين سينشرون الرعب في البلاد لقطع كل العلاقات مع فرنسا ولرمي الجزائر في جبهة إفريقيا شمالية معادية للغرب وفي خدمة أهداف موسكو الاستراتيجية.»[3]. وهنا أرادت "ريفيو" تنبيه الولايات المتحدة إلى خطورة إجراء هذا الاستفتاء خاصةً إذا آل الأمر إلى فوز الجزائريين به فإن ذلك سيؤثر سلباً على العلاقات الأمريكية–الفرنسية وصولاً إلى حدّ القطيعة. ومن جهة أخرى فإن فوز الجزائريين بهذا الاستفتاء سينجر عنه حتماً سقوط المنطقة في يد موسكو وبالتالي ضياع المصالح الحيوية الأمريكية, وهذا حسب وجهة نظر هذه الصحيفة.

---

[1] نفسه, ص 458.

[2] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص 460.

[3] نفسه, ص 466.

كما ذكرت "ناشيونال ريفيو" بتاريخ 12 مارس 1960: «إن السواد الأعظم من المسلمين يفضل سيادة فرنسا المتحضرة على دكتاتورية الفلاقة الاجرامية.»[1]. إن غرض هذه الصحيفة من ما كتبته هو اقناع الرأي العام الأمريكي والعالمي أيضا بهذه الفكرة المغلوطة عن الثورة الجزائرية وذلك من أجل تشويهها في نظر هؤلاء, وبالتالي منع أي تعاطف أو تأييد من الممكن أن يصدر عنهم إزاء الثورة. وذهبت في ذلك إلى حدّ وصف مفجري الثورة بالمجرمين والدكتاتوريين المنبوذين من طرف الشعب الجزائري الذي يفضل البقاء تحت السيادة الفرنسية ومن خلال هذا الادعاء أرادت عزل أبطال أول نوفمبر عن باقي الشعب الجزائري وأن تظهر الثورة بأنها عبارة على تمرد قاده بعض المجرمين ولا يعكس رغبة وإرادة غالبية الجزائريين إذاً فالهدف هو تقزيم وعزل وإخماد الثورة الجزائرية والتي تصدرت الأحداث على مستوى الساحة الإقليمية والدولية.

نشرت التايمز تعليقها بخصوص رد الحكومة المؤقتة الجزائرية على عرض تقرير المصير الصادر عن الجنرال "ديغول" فكتبت التالي: «... ذهبت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ردها إلى حد يبدو معه إن هذا الرد إنما هو مكيدة دعائية حيث أن تأكيدها بأنه لا يمكن وضع حد للقتال بدون اتفاق سابق فيما يتعلق بتطبيق عرض تقرير المصير الصادر عن الجنرال "ديغول" يعتبر رفض مباشر إذا نظرنا إلى موقف "ديغول"»

وعليه فإن أجهزة الاعلام الغربية من وكالات الأنباء و الصحف فضلاً عن الإذاعات والتلفزيونات كانت كلها تصب في صالح وجهة النظر الفرنسية, وتروج لمساعيها المختلفة فتنقل صوراً مشوهة وأخباراً مزيفة عن نضال وكفاح الشعب الجزائري فتتعمد إبراز الجوانب السلبية والنقائص في الثورة المسلحة الأمر الذي كان يتطلب اليقظة والحذر المستمرين من الشعب الجزائري[2].

---

[1] نفسه, ص ص 463-464.

[2] **الإعلام ومهامه أثناء الثورة**, دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد, دار هومة, (د ط), الجزائر, 2005, ص 93.

***2- المواقف المساندة للثورة الجزائرية في الصحافة الأمريكية:***

نشرت صحيفة "كومنويل" بتاريخ 20 ماي 1955 ما يلي: «لقد كنا دوماً أصدقاء فرنسا ويتعبنا أن نراها تتألم ولكن علينا أن ننظر إلى أعين مليار من البشر المضطهدين موجهة إلينا وليس في وسعنا أن نتخذ تدابير متهورة , والتهور بالنسبة لأمريكا هو أن تكون إلى جانب من هم في المعسكر المعادي للحرية.» لقد ناشدت هذه الصحيفة الولايات المتحدة الأمريكية برقة وحزم في نفس الوقت وذلك من خلال اظهارها وبكل وضوح دعم أمريكا للأعمال القمعية في الجزائر للرأي العام الأمريكي, كما ضغطت عليها من أجل تغيير سيادتها قبل أن تحدث الكارثة[1].

وتذكر صحيفة "نيويورك تايمز" في جوان 1955 بأن: «فرنسا يتعين عليها أن تجد حلاً يستجيب بصورة أكبر لتطلعات الشعوب المسلمة في الجزائر.».[2] كما أوردت بتاريخ 17 أكتوبر 1955: «إن العديد من الخطايا سببها مرتكبوها»[3]. وتقصد بذلك الفرنسيين وممارساتهم القمعية ضد الشعب الجزائري.

ونشرت صحيفة "فيلادلفيا أنكيرير" مقالاً في 27 أوت 1955, وذلك على إثر هجومات الشمال القسنطيني والتي كانت قبل أيام قلائل "20 أوت" من نفس السنة ومما جاء في المقال: «... نجد أنفسنا بطبيعة الحال منشغلي البال لوضعية نخشى أن تتحول إلى كفاح بعيد المدى واسع النطاق. فعندما يكون السلام مهدّداً في مكان ما تُجب علينا تقاليدنا أن نعطف على مطامح جميع الشعوب نحو الاستقلال ... إن أغلبية الأمريكيين يرون أن الفرنسيين يجب عليهم طال الزمن أو قصر أن يُقروا بالواقع البديهي وهو أن شمال إفريقيا كما في أي مكان آخر في العالم, إزداد فيه تعطش الشعوب إلى الحرية التهاباً ... نحن لا نستطيع أن نطلب إلى فرنسا أن تتخلى عن أقطار تعتبرها. ذات أهمية حيوية بالنسبة لإقتصادها ولكننا نستطيع

---

[1] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص 474.

[2] نفسه, ص 460.

[3] نفسه, ص 455.

أن نطلب منها أن تتذكر بأن أهالي شمال إفريقيا لهم الحق في أن يطالبوا بحكم أنفسهم بأنفسهم وأن الحل يجب أن يُبحث عنه بطريق الموافقة والتصالح لا بطريق العنف وأن كل العالم الحر يهمه أن تستقر البلاد في إفريقيا الشمالية.»[1] تشير هذه الصحيفة إلى ضرورة عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تراثها المناهض للاستعمار واعتماده في مواقفها تجاه القضية الجزائرية, خاصة بعد أن أدرك معظم الشعب الأمريكي أن القضية الجزائرية سائرة نحو الحرية والاستقلال وعلى فرنسا أن تعترف بذلك وأن تتخلى عن سياسة العنف التي تنتهجها إزاء الشعب الجزائري وتبادر عوض ذلك بمنح المزيد من الحرية للجزائريين عن طريق حكم انفسهم بأنفسهم –الحكم الذاتي–.

وفي نفس السياق علقت صحيفة "شيكاغو تريبيون" على هجومات 20 أوت 1955 بالقول: «إن الهجومات المستفظعة التي قام بها الوطنيون العرب في شمال إفريقيا سببها القضاء على وسائل التعبير المشروعة عند المتطرفين في مطالبتهم بالاستقلال. والفرنسيون في شمال إفريقيا كما هم في الهند الصينية بم يعرفوا كيف يسوسون هذه الأقطار. فقد استغلوا موارد هذه البلاد دون أن يفعلوا شيئاً حقيقياً يرفعون به مستوى الحياة لدى السكان.»[2]

"إن الضغط يولد الإنفجار" هذا ما عبرت عليه هذه الصحيفة, حيث انتقدت ممارسات الإدارة الفرنسية وسياستها المطبقة على الشعب الجزائري في مختلف الأصعدة والميادين فعلى الصعيد السياسي مارست الكبت ومصادرة الحقوق والحريات الأساسية وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي طبقت سياسة التجهيل والتشريد والتجويع... , ما أدى إلى إحتقان الوضع في الجزائر وانفجاره في النهاية.

وجاء في صحيفة "الدايلي ميرور" : «إن إهالي شمال إفريقيا ليسوا فرنسيين لا من حيث تاريخهم ولا دينهم ولا لغتهم ولا تقاليدهم. لذلك يغتنمون فرصة ضعف فرنسا لكي يحرروا أنفسهم. إنها ثورة من نفس النوع التي كونت دولتنا الأمريكية سنة 1776 وأن الولايات

[1] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية** 1955, مصدر سابق, ص 532.

[2] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955**, مصدر سابق, ص 533.

المتحدة تعد طرفاً داخلاً في هذه القضية. وذلك لأننا اعتمدنا رؤوس أموال هائلة في قواعد جوية ثمينة في شمال إفريقيا. وإننا لا نستطيع أن نُعرض عن وطنية هذه الشعوب التي كانت في تاريخها الماضي شعوباً مستقلة. وليس لنا أي فائدة في مساندة الاستعمار الفرنسي المحكوم عليه بالزوال.»[1] لقد نفت هذه الصحيفة في مستهل ما كتبته مقولة فرنسا الشهيرة بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا, خاصة وأن الجزائريين لديهم رغبة مُلحة للتحرر من هذا الكيان, كما ذكرت الصحيفة الولايات المتحدة بكفاحها المرير في سبيل الانعتاق من قيود وأغلال الاحتلال البريطاني, وأسقطت ما عانته أمريكا من ويلات الاستعمار البريطاني على ما يتكبده الشعب الجزائري من مصاعب وأهوال الاحتلال الفرنسي وأرادت بذلك الاشارة إلى أن الثورة الجزائرية وكذا الثورة الأمريكية كِلهما وجهين لعملة واحدة فهما يطمحان للتحرر والاستقلال, إلا أن أمريكا قد تنكرت لماضيها وساندت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والتي حتماً سيؤول للزوال طال الزمان أو قصر.

وذكرت صحيفة "نيوريبابليك" في 10 أكتوبر 1955 رأيها حول الاندماج قائلة: «إن الأعمال الفرنسية خلال السنة المنصرمة قطعت الروابط التي تشكل الأمم ولا يمكن أن نجد عربياً واحداً يناصر الاندماج.»[2].

وجاء في جريدة "التايمز" بتاريخ 6 جانفي 1956 مايلي: «... الفشل الأكبر يبدو في انتقال المحررين –أي المستعمرين– فيما بعد إلى ابراء ذمة النظام الاستعماري بالقول أنه ليس من الواقع العملي الوصول إلى مساواة فعلية سواء في الجزائر حيث عدد المسلمين يفوق ثماني مرات عدد الأوروبيين أو في فرنسا حيث يؤدي التمثيل النسبي إلى تنصيب 150 نائباً جزائرياً من أصل 627 في الجمعية الوطنية.»[3]. انتقدت الصحيفة المبررات الفرنسية التي تستعملها للهروب من المساواة بين الجزائريين والمستوطنيين أو الفرنسيين

---

[1] نفسه, ص 533.

[2] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص 467.

[3] نفسه, ص 456.

ووصفت هذه التصرفات بالفشل الأكبر أي أن تلك المبررات واهية ولا تُقيم الحجة للتملص من تطبيق العدل والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين.

وفي 7 ماي 1956 ذكرت صحيفة " نيوريبابليك" في مقال لها: «لقد تحدثنا كل يوم أثنين وكأننا نتعاطف مع التطلعات القومية لشعوب الشرق الأوسط ولكن في أيام الثلاثاء يخف هذا التعاطف من خلال نفورنا من فكرة عدم تضامننا مع الحرب البغيضة التي يشنها الفرنسيون على الجزائريين وقلنا من حين لآخر أننا أدركنا أن البؤس كان السبب الأول في التوتر. ورغم ذلك لم نقم بأي عمل جدّي في المنطقة ضد البؤس. أخيراً تكلمنا وتحركنا... وكأن السياسة المناهضة للشيوعية كانت هي كل ما يجب فعله والحال غير ذلك.»[1]. لقد انتقدت هذه الصحيفة وبشدة السياسة الأمريكية المتقلبة والمتأرجحة مابين تراثها المناهض للاستعمار والمناصر للشعوب المضطهدة وبين مسؤوليتها كزعيمة للكتلة الغربية الرأسمالية, فضلاً عن ضرورة تأمين مصالحها أينما حلت و فوق كل اعتبار , كما انتقدت السياسة المناهضة للشيوعية التي اعتمدتها الولايات المتحدة إزاء القضية الجزائرية, ونفت بعبارة أو بأخرى تهمة الشيوعية عن الثورة الجزائرية والتي أُلصقت بها, وذلك في قولها: «... ولكن الحال غير ذلك».

فأعربت بذلك "نيوريبابليك" التي تنتمي للحزب الديمقراطي أو ما يعرف باليسار الأمريكي منذ بداية الثورة الجزائرية عن حزنها للدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لفرنسا وناشدت بلادها بأن تضع كل ما في وسعها لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية والأفضل أن يكون تحت رعاية الأمم المتحدة.[2]

وبتاريخ 17 ماي 1956, نشرت صحيفة "واشنطن بوست" مقالاً عن الوضع في الجزائر. ومما جاء فيه: «إن سياسة "نشر السلام" بالطرق العسكرية التي تجري في الجزائر

[1] علي تابليت **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق, ج2, ص 469.
[2] نفسه, ص470.

هي عبارة عن مشهد من البطش والقمع والإرهاب جعل من الجزائر هنداً صينية ثانية.» [1] فتبدي الصحيفة في هذا المقال انتقادها للممارسات الفرنسية القمعية المتبعة في الجزائر بحجة نشر السلام, وتذكرها بالهند الصينية وما حصدته بها من خسائر جراء استعمالها لنفس السياسة وبنفس الحجة.

وتضيف نفس الصحيفة في ذات المقال: « إن الفرنسيين يزعمون أنهم لم يجدوا مفاوضين أكفاء يتوجهون إليهم. إلا أن التذرع بهذه الفكرة لم يعد صالحاً اليوم وهو أقرب إلى أن يكون خيالاً. إنه يوجد شيء اسمه جبهة التحرير الوطني. والأنباء الأخيرة تشير إلى أن هذه الجبهة تضم أكثر فأكثر شخصيات جديدة وتيارات جديدة.»[2] وفي هذا الجزء تناولت الصحيفة موضوعاً مهماً للغاية ألا وهو جبهة التحرير الوطني وشرعيتها في تمثيل الشعب الجزائري وهو الأمر الذي لطالما رفضته السلطات الفرنسية, فهي لم تعترف بالجبهة كممثل شرعي معترف به من طرف الشعب الجزائري, وإنما هي ذريعة جعلتها لتواصل تماطلها بالنسبة للتفاوض. فتأكد الصحيفة على شرعية الجبهة, كما تذكر ميزة في الجبهة وهي احتوائها على شخصيات وتيارات جديدة إلى جانب الثوريين الذين ترفض الاعتراف بهم.

وفي 18 جوان 1956 كتبت صحيفة "نيوريبابليك" : «إن الفرنسيين الذين أقصوا الجزائريين بصورة منهجية من مشاركة جدية في المسار السياسي, وبذلك ضمنوا مع مرِّ الزمن وضعاً لم يعد يوجد فيه جزائريون يمكنهم التواصل معهم.»[3]. فأشارت بذلك الصحيفة إلى مخاطر وعواقب الكبت السياسي الذي مارسته السلطات الاستعمارية الفرنسية على النخب السياسية الجزائرية ومصادرتها للحريات الأساسية للشعب الجزائري, وتمثلت العواقب في فقدان ثقة هذا الأخير بفرنسا وبالتالي خسرت إمكانية التواصل مع الجزائريين.

---

[1] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**, مصدر سابق, ص 292.

[2] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**, مصدر سابق, ص 293.

[3] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق,ج2, ص467-468.

وبتاريخ 26 جوان 1956 شجعت صحيفة "التايمز" :«التميز الجديد للبلاد تبعاً للخطوط العنصرية والدينية من خلال اعطاء المزيد من الحرية للحكومة المحلية مع الابقاء على الروابط مع فرنسا»[1]. إن هذه الصحيفة ومن خلال ما كتبته قد أشارت بعبارة أو بأخرى إلى التنوع العرقي والديني في الجزائر, وبالتالي يتعين على الإدارة الفرنسية أن تتقبل الآخر دون تمييز وبالتحديد المسلمين الجزائريين حيث أكدت التايمز على منحهم المزيد من الحرية وهو الشق الايجابي فيما كتبته, ولكنها تعود لربط الجزائريين مجدداً بفرنسا, وفي المحصلة طالبت التايمز من السلطات الاستعمارية الفرنسية منح الحكم الذاتي للجزائريين ولكن بطريقة غير مباشرة.

كتبت صحيفة "كريسيان سانتشري" في 10 أكتوبر 1956 : «إن الحرب في الجزائر هي حرب جائرة وعلى المسيحيين أن يعارضوها في ضمائرهم وفي كنائسهم.»[2].

نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ 14 مارس 1957 ما يلي: «إن الرأي العام الفرنسي لا ينظر إلى المشكلة الجزائرية إلا نظرة مختلفة, وهي أن الجزائر إما أن تبقى جزء من فرنسا وإما أن تُضم إلى العالم العربي بلباس المعارضة والعداء الذي يتزعمه "جمال عبد الناصر"»[3]. لقد نوهت "التايمز" إلى قاعدة "من ليس معي فهو بالضرورة ضدي" المعتمدة من طرف الرأي العام الفرنسي وبالتالي الإدارة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية, كما فنّدت الصحيفة ونفت الإدعاء الفرنسي المتعلق بإلحاق الثورة الجزائرية بالأطراف الخارجية وبالتحديد لفرنسا.

وفي 21 أوت 1957 دعت "التايمز" فرنسا لمنح الاستقلال الذاتي للجزائر وبطريقة مباشرة وذلك من خلال قولها: «قد يكون من الصعب دون شك أن يجد المرء شخصاً خارج فرنسا والجزائر يؤمن بإمكانية حل غير الاستقلال أو استقلال ذاتي يكاد يكون كاملاً».

---

[1] نفسه, ص460.

[2] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق,ج2, ص475.

[3] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**, مصدر سابق, ص ص 163-164.

وفي أول ديسمبر 1957 بدأت الصحفية تتمنى أن تبدأ فرنسا وجبهة التحرير الوطني التفاوض من أجل التوصل إلى حل وسط.

لقد دعمت هذه الصحيفة منذ اندلاع الثورة وإلى غاية 1957 فكرة أن الجزائر مسألة فرنسية بحتة, لأنها كانت الاستراتيجية الأنجع في منع العناصر الهدامة مثل الاتحاد السوفياتي والجامعة العربية والكتلة الأفروآسيوية من التأثير على هذه الفكرة وبعد تكاثر النزعات بين فرنسا والمغرب وتونس صارت "التايمز" مقتنعة بأن الحرب مدولة ولذلك ذهبت لتشجيع الولايات المتحدة الأمريكية على الامتناع عن التصويت عن قرارات الجمعية العامة بخصوص المسألة الجزائرية[1].

كما عبرت المجلة الأمريكية "فورين إغرس" بقولها: «لو منحت الجزائر استقلالها أو حكماً ذاتياً مع وعد بالاستقلال الكامل في أجل معين لأمكن ضمان حياة المدنيين وكذلك ضمان المصالح الفرنسية في نطاق نظام جماعي ...»

ونشرت "التايمز" مقالاً جاء فيه: «إن التطور الذي وقع في مواقف أمريكا ... إزاء سياسة فرنسا والشمال الأفريقي منذ سنتين والذي آل أخيراً إلى قضية مد الحكومة التونسية بالأسلحة, مما يدل على أن الحالة السائدة في إفريقيا الشمالية بلغت حدّاً من الخطورة بحيث أصبح من غير الممكن أن يترك حق التقرير لفرنسا وحدها في هذا الشأن.»[2] فساندت "التايمز" التغيير الحاصل على صعيد السياسة الأمريكية تجاه الحليفة التقليدية فرنسا, وذلك بسبب ممارسات وسوء صنيع هذه الأخيرة في منطقة الشمال الأفريقي والذي سيؤدي في النهاية إلى تأزم الأوضاع إقليمياً و دولياً ولذلك أشارت الصحيفة إلى ضرورة التدخل الأمريكي في المسألة قبل أن يؤول الأمر إلى مآل لا يحمد عقباه.

---

[1] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, المرجع السابق,ج2, ص459.

[2] المجاهد: ع14, 15 ديسمبر 1957, ص 10.

وفي 30 جويلية 1958 كتبت صحيفة "كريستيان سانتشري" ما يلي: «إن التساؤل عما إذا كانت الجزائر قادرة على أن تحكم نفسها بنفسها تساؤل لا محل له, فهي ستنال استقلالها مهما كانت الوسائل وعلى الولايات المتحدة أن تتصرف تبعاً لذلك». لقد عبرت هذه الصحيفة عن تأسفها للدعم العسكري والدبلوماسي الذي تقدمه الولايات المتحدة لفرنسا وقامت بطرح سؤال جوهري تمثل في: ما الدلالة في المستقبل البعيد لرؤية هذه الأمة المتحجرة في ذهن العرب كمناصرة عنيدة للامبريالة الأوروبية؟ كما أشارت "سانتشري" إلى أن استقلال الجزائر أمر حتمي وسوف يتحقق لا محالة لذلك على أمريكا أن تتصرف باتخاذها مواقف واضحة إزاء القضية الجزائرية والتي من الممكن أن تضمن مستقبلاً المصالح الأمريكية في الجزائر والمنطقة بصفة عامة.

وبتاريخ 25 أفريل 1958, نشرت صحيفة "نيويورك هيرالد تريبون" قائلة: «إن الفرنسيين الذين يطالبوننا بمؤازرتهم في حرب الجزائر دون قيد ولا شرط لا يتصورون أنهم يطلبون منا المستحيل, إن هذه الحرب تتواصل منذ عدة سنوات, وليس هناك ما يدل على أنها وشيكة الانتهاء»[1]. فتذهب هذه الصحيفة للفت الأنظار الفرنسية للدعم الذي تقدمه لهم حكومة واشنطن وبأن هذا الدعم لا يكون بالمجان وخاصة في ظل استمرار الحرب في الجزائر وعدم وضوح النهاية التي ستؤول إليها.

وتواصل نفس الصحيفة القول: «... إنها حرب لا يمكن أن تفضها الوسائل العسكرية وأدركنا أيضاً أن كل محاولة لفضها بهذه الوسائل لا بد أن تدفعها إلى الانتشار في كل من تونس والمغرب عوض أن تقضي عليها داخل التراب الجزائري. ولذلك فإننا لا نسمح لأنفسنا ولا لأحد أن يزج بنا في هذه العملية الجنونية وعلى هذا الأساس فإننا ألزمنا أنفسنا بالبحث عن حل سلمي للقضية الجزائرية داخل اتفاق عام يشمل كافة قضايا الشمال الإفريقي والحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط.»[2]. فتخلص إلى أن سياسة القوة العسكرية

[1] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958**, مرجع سابق, ص 119.

[2] نفسه, ص 120.

التي تطبقها فرنسا ضد الثورة لا تجدي نفعاً, بل تزيد من حدتها وتساهم في انتشارها. وهذا هو الأمر الذي يخيف الولايات المتحدة؛ ألا وهو انتشار لهيب الحرب إلى باقي الشمال الإفريقي ما يعني تهديد المصالح الأمريكية بها, وهو ما دفعها للسعي لإيجاد حلول سلمية للقضية الجزائرية.

وكتبت صحيفة "نيويورك تايمز": «إنه من الأفضل أن نتذكر أن قلب الأزمة التي تمر بها فرنسا هي الجزائر, هذه حقيقة ينساها الأجانب في بعض الأحيان وينساها الفرنسيون بالرغم من أنه لا يمر يوم واحد دون أن نتصل بأنباء من الجزائر مما لا شك فيه أن تغيير النظام الدستوري أمر مهم بالنسبة لفرنسا ولكن يجب على فرنسا أن تعلم أن أي تغيير داخلي لن يُكتب له النجاح ما دامت قضية الجزائر لم يوجد لها حل...»[1]. لا تنفك "التايمز" عن المطالبة بضرورة إيجاد حلول للمسألة الجزائرية التي انعكست سلباً على الوضع الداخلي لفرنسا والذي لن يستقيم له حال إلا إذا اعترفت فرنسا بوجود مشكلة تستوجب الحل.

ونشرت صحيفة "نيويورك هيرالد" مايلي: «ليس من المعقول أن تقف الأمور عند هذا الحد فإن كل القوى التي حملت الزعماء الجزائريين على إصدار ردهم على عروض الجنرال ديغول مازالت معززة وضخمة, غير أن الرد الجزائري لا يعتبر ردّاً سلبيّاً تماماً بل يمكن اعتباره كفاتحة لفترة طويلة من المساومات والمناقشات قد تؤدي إلى الهدف الذي يرجوه العالم الحر ألا وهو السلم بالجزائر وتقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري.»[2] وجاء هذا التعليق من الصحيفة على إثر رد "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"[3] والذي صدر بتاريخ 20 نوفمبر 1959, وذلك بشأن عرض تقرير المصير الذي طرحه "ديغول" على الطرف الجزائري بحيث أوحت الصحيفة بتأييدها لرد الحكومة والذي سيفتح باب التفاوض بين الطرفين ما يمكن أن يؤدي تدريجياً إلى تسوية القضية الجزائرية.

---

[1] المجاهد: ع10, 2 جويلية 1958, ص 10.

[2] المجاهد: ع56, 30 نوفمبر 1959, ص7.

[3] للإطلاع على الرد الكامل للحكومة المؤقتة ينظر: المجاهد: ع56, 30 نوفمبر 1959, ص 3.

لقد شنت صحيفة "واشنطن بوست" وبمناسبة انعقاد الدورة 14 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والمُنعقدة خلال سبتمبر- ديسمبر 1959, حملة ضد فرنسا حيث كتبت: إن إفريقيا الشمالية تسير إلى الأمام أحبت فرنسا أم كرهت, ورضي ساستها أم لم يرضوا. إنه يتعين علينا نحن الأمريكيين أن يكون ذلك السير في اتجاه التعاون والصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.»[1]. حثت هذه الصحيفة الولايات المتحدة على ضرورة مواكبة التغيير الحاصل من خلال ربط علاقات الصداقة والتعاون مع الشمال الإفريقيي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وإن لم تذكر الصحيفة لفظة الجزائر إلا إن المقصود بـــ: إفريقيا الشمالية تسير إلى الأمام, هي القضية الجزائرية وذلك لان كل من تونس والمغرب قد نالتا استقلالهما.

نشرت التايمز في 28 جانفي 1960: «إننا بصدد مشاهدة تمرد وطني أصيل في الجزائر وليس فقط ثوران يائس من وطنيين متعصبين»[2]. «كما كتبت إن الجزائريين على حق عندما يطالبون بأن تجرى المفاوضات في جو يتلاءم مع كرامتهم ...»[3].

وفي 10 جانفي 1961 استقبلت "نيويورك تايمز" بارتياح نتيجة الاستفتاء حول "الجزائر جزائرية" الذي فتح الطريق أمام مفاوضات ايفيان وللاستقلال[4]. وكتبت معلقةً: «إن الاستعمار في طريق الاضمحلال ... ولهذا فإننا نتمنى أن يكون اضمحلاله سريعاً في الجزائر...».

[1] بشير سعيدوني: **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**, دار مداني للنشر والتوزيع, (دط), (دب), 2013, ص 301.

[2] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, مرجع سابق,ج2, ص461.

[3] مريم الصغير: **المواقف الدولية من القضية الجزائرية**, مرجع سابق, ص 447.

[4] علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**, المرجع السابق,ج2, ص461.

# خ

وختاماً لهذه الدراسة المتواضعة والتي حاولنا من خلالها تغطية مختلف جوانب الموضوع وكذا التعرف على طبيعة العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل اندلاع الثورة التحريرية, وردود الفعل الأمريكية إزاء هذا الحدث, كما حاولنا استنباط تفسيرات مقنعة لتلك المواقف والتي اتسمت بنوع من الغموض والتناقض.

وبناءً عليه فقد توصلنا في آخر مطاف دراستنا هذه إلى جملة من استنتاجات يمكن ذكرها فيما يلي:

- لقد باركت الولايات المتحدة الأمريكية الغزو الفرنسي للجزائر ولو بعد حين ومن هنا بدأت سلسلة المواقف الأمريكية العدائية تجاه المسألة الجزائرية.
- حاول قادة العمل الوطني استقطاب الولايات المتحدة الأمريكية لصالح القضية الجزائرية وذلك من أجل إدخالها كوسيط في الصراع الغير متكافئ بين فرنسا والشعب الجزائري, إلا أنهم لم يُوَفَقُوا في مساعيهم نظراً لدعم أمريكا اللامحدود للادعاء الفرنسي القائل بأن القضية الجزائرية مسألة داخلية لفرنسا.
- إن الولايات المتحدة قد تنكرت لشعاراتها البراقة ووعودها الرنانة القاضية بدحر الاستعمار وإحلال الحرية والاستقلال والتي قطعتها لكل شعب قابع تحت نير الظلم والقمع والتسلط, إلا أنها تجاوزت كل ذلك إرضاءً لكل مطامحها المستقبلية الرامية لتزعم العالم وكذا لواجبها تجاه حلفائها المعتمدين والتقليديين.
- كان وقع فاجعة 8 ماي 1945 شديداً على الأوساط الجزائرية سواءً كانت السياسية أو الشعبية, فبقدر ما كانت نتائج هذه الفاجعة ثقيلة ووخيمة إلا أنها قد دفنت تطلعات الجزائريين تجاه الإدارة الفرنسية وبلورة مواقف التوجهات السياسية وذلك بعد التيقن من أن فكرة المساواة والاندماج مجرد سراب ولأن فرنسا ليست هي الجزائر ولا يمكن أن تكون كذلك, كما كان لأمريكا رأي يفسر هذه المجازر بطريقة تغطي فيها عن الجرم الفرنسي المفضوح.

- لقد اتسمت المواقف الأمريكية تجاه القضية الجزائرية بالتقلب والتأرجح فتارة تدعم فرنسا وأخرى تجنح للثورة ولو على مستوى الخطاب السياسي الرسمي فقط, وانتهجت بذلك أسلوب الخداع والمراوغة في سبيل مصالحها في المنطقة.
- إن الدعم السياسي والعسكري الأمريكي المنقطع النظير للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وكمثال على ذلك نذكر المساندة الأمريكية للاستراتيجية الفرنسية الرامية لاحتواء الثورة الجزائرية وذلك من خلال المشاريع الاصلاحية خاصة تلك التي أقرها الجنرال ديغول, وبالرغم من تلك المجهودات المبذولة إلا إنهم أخفقوا في إخماد التأجج المتصاعد والمستمر للثورة الجزائرية التي استطاعت أن تصمد في وجه العدوان السافر للكتلة الغربية الرأسمالية.
- حاولت جبهة التحرير الوطني تحييد الطرف الأمريكي في صراعها ضد السلطات الاستعمارية الفرنسية واعتمدت عدة وسائل وأساليب في سبيل تحقيق ذلك والتي منها توظيف الدعم الدولي المتلاحق والمتزايد للمسألة الجزائرية للضغط على حكومة واشنطن من خلال طرح القضية على مستوى المنابر السياسية العالمية وخاصة هيئة الأمم المتحدة, كما أرسلت الجبهة عدة وفود إلى أمريكا قصد تنوير الرأي العام الأمريكي حول القضية الجزائرية العادلة.
- اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة مناهضة الشيوعية كذريعة لترسيخ تواجدها في الشمال الإفريقي وبدافعها ساندت السلطات الاستعمارية الفرنسية, كما وبنفس الدافع أصدرت خطابات موالية للثورة الجزائرية وذلك بعد الضعف الذي ألم بفرنسا وبروز القضية الجزائرية كمشكلة دولية.
- إن توتر العلاقات الأمريكية الفرنسية سببه عجز هذه الأخيرة عن إبادة الثورة الجزائرية التي تعتبر حرب استنزاف بالنسبة لأمريكا والمعسكر الغربي كما أنها تقف حجر عثرة في وجه تحقيق أطماعها ومآربها في المنطقة فضلاً عن عرقلتها في نشر

الايديولوجية الرأسمالية وذلك بسبب التأييد المتزايد الذي تحصده من طرف العديد من دول العالم.

- تعالت بعض الأصوات داخل مجلس الشيوخ المؤيدة لتطبيق مبادئ العدالة, الكرامة والحرية والمنددة بالاحتلال والاستعباد والترهيب والمستنكرة لكل من يدعم هذه الممارسات المنافية للأخلاق والمبادئ الإنسانية ومن بين أعضاء الكونغرس نجد السيناتور جون كيندي الذي دعى لاستقلال الجزائر وكافة الأقطار المستعمرة وناهض الاستغلال والاستعباد, غير أن الأمر المؤسف أن هذا الأخير قد تخلى عن كل قناعاته بمجرد دخوله البيت الأبيض واعتلائه منصب الرئاسة, فشتانا بين إعلانات النوايا والممارسات الفعلية.
- إن الأوساط الشعبية الأمريكية قد خالفت المواقف الرسمية للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك راجع لتأثير الدول المساندة للثورة الجزائرية وكذا الجهود الدبلوماسية المبذولة من طرف جبهة التحرير الوطني والهدف منها تغيير المسار الأمريكي السلبي تجاه الثورة.
- لقد توزعت المواقف الصحفية الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية بين المعاداة والموالاة حيث تتبعت الأولى خطوات السياسة الخارجية الأمريكية المعادية للقضية الجزائرية, بينما جنحت الثانية لدعم الشعب الجزائري الذي يحارب من أجل استقلاله وسيادته.

# مـــــــلاحـــ

**الملحق رقم (1):** رسالة الأمير عبد القادر إلى قنصل أمريكا بطنجة

الحمد للـــه وحده صلى اللـــه على سيدنا ومولانا محمد وآله

من أمير المؤمنين مولانا السيد الحاج عبد القادر نصره الله الى قنصو لمركان بطنجة السلام على اتبع الحق ورحمة الله وبركاته ، وبعد .

فمما نود منكم أن تتفق معكم على أمر رشيد لنا ولكم ، ويكون فضاء المصالح جاريا منا ومنكم . فقد بلغنا انكم أوفى عهدا وأتم كلمة من الخداع الفرنصيص . فنحب أن تعلمنا بحالكم معه وتتعاون عليه . وما ظهر لكم من المراسي من الجزائر الى وهران تقبضوها (كذا) من جهة البحر ونحن نكفيكم من برنا فى كل ما تحتاجونه من شؤونكم . وترد لنا الجواب على عداوتكم معنا أو صداقتكم . فان عداوتنا معه لا تنقطع أبدا حتى يأتيكم الله ببشارة خذلانه على أيدينا .

وفى 16 من المحرم الحرام من 1251 بأمر مولانا أيده الله وأعانه آمين .

المصدر: أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر, مرجع سابق, ج1, ص 157.

Abd al-Qadir to James R. Leib,
received 30 April 1836 (R.G. 59/78, Tangier, vol. 5).

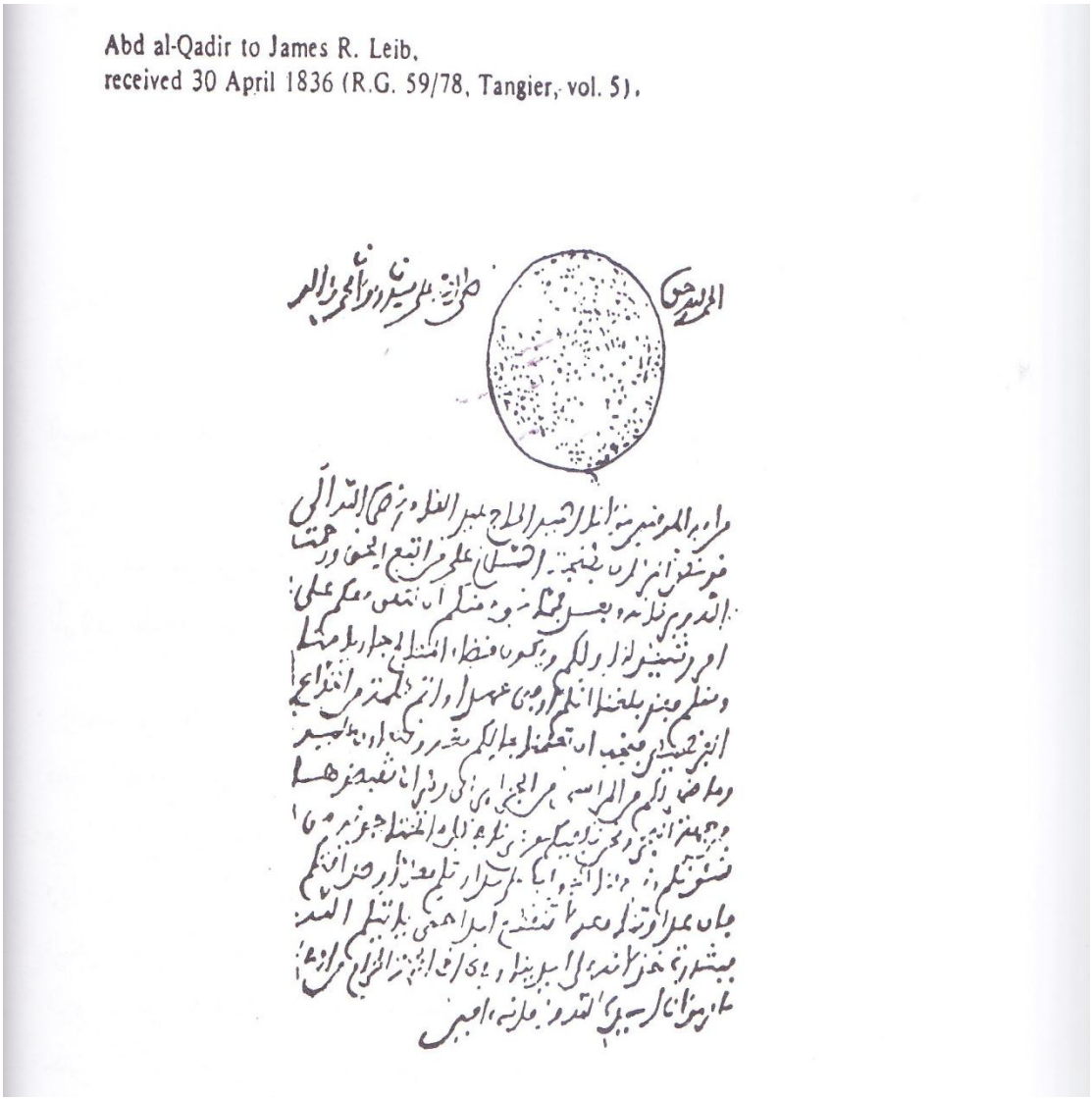

المصدر: أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر, مرجع سابق, ص 158.

## ملحق رقم (2): عريضة "الأمير خالد" إلى الرئيس الأمريكي "ولسون"

السيد الرئيس :

يشرفنا أن أتقدم إلى إنصافكم السامي وإلى روح العدل فيكم عرضا موجزا عن الوضع الحالي للجزائر الناتج عن احتلال فرنسا لها منذ 1830م.

فأثناء معركة غير متساوية ،لكنها رغم ذلك كانت مشرفة لآبائنا ،ناضل الجزائريون طيلة سبعة عشرة سنة بمثابرة وقوة لامثيل لهما بهدف رد المعتدي و العيش في استقلال ،ولكن حظوظ السلاح لم تكن للأسف في صالحهم .

ومنذ تسعة وثمانين سنة التي عشناها تحت السلطة الفرنسية ازددنا فقرا بينما ازداد المنتصرون غنى على حسابنا .إن الإتفاق الموقع في 05 جويلية 1830م بين الجنرال الفرنسي دي بورمون و داي الجزائر قد ضمن لنا احترام قوانينا وعاداتنا وديننا ، وإن قانون 1851م [285] قد اعترف بحق الملكية والتمتع بها كما كانت إبان الإحتلال .

وقد أعلن نابليون الثالث [286] عند نزوله بالجزائر في 05 ماي 1865م بيانا موجها إلى السكان المسلمين « إن فرنسا عندما وضعت قدمها على الأرض الإفريقية منذ خمسة وثلاثين سنة لم تأت لتدمير جنسية شعب ،لكنها بالعكس جاءت لتحرير هذا الشعب من القهر طويل المدى ، إنها غيّرت السلطة التركية بحكم أكثر ليّنا وعدلا وتنويرا ...»

إننا كنا نتوقع أن نعيش في ســـلم جنبا إلى جنب و بالاشتراك مع المحتلين الجدد ، معتمدين على هذه التصريحات الرسمية المهيبة .

و لكن تبين لنا فيما بعد للأسف أن تلك الوعود المعسولة لم تكن سوى كلام أجوف، والواقع أن الفرنسيين أجلوا المهزومين تدريجيا، كما فعل الرومان قبلهم، وامتلكوا هم الأراضي الخصبة وأغنى المناطق. وهم إلى يومنا هذا مستمرون على إنشاء مراكز جديدة باغتصاب الأراضي الجيدة التي بقيت عند الأهالي، تحت غطاء « المصادرة لفائدة الصالح العام ».

كما استولى الفرنسيون على الأحباس التي تقدر بمئات الملايين من الفرنكات التي كانت تستعمل في صيانة المؤسسات الدينية ، وتساعد الفقراء ، ووزعوها على الأوروبيين .وهذا أمر في أقصى الخطورة نظرا إلى الغرض الديني والبين الذي نص عليه المحبسون لهذه الأملاك.

وإلى الآن ورغم قانون فصل الدين عن الدولة فإن البقية القليلة من هذه الأحباس مسيرة من طرف الإدارة الفرنسية تحت ستار هيئة دينية اختير أعضاؤها الطيعون من طرف الإدارة الفرنسية نفسها ، ولاحاجة إلى الإضافة أنه ليس لأولئـــك الأعضاء سلطـــة

لأن الإدارة الفرنسية كانت تغتنم كل الفرص، وخصوصا أثناء هذه الحرب لتنظيم مظاهرات سياسية في مساجدنا ومن أماكننا المقدسة الأخرى ، خلافا لتعاليم ديننا بحضور جماهير مكونة خصوصا من موظفين .وفي تلك المظاهرات تلقى خطب أعدت مسبقا للمناسبة من رجال الدين ، ويتمادى هذا التعدي على الحرمات الدينية لدرجة إشراك الموسيقى العسكرية في هذه المظاهرات المهينة للروح عند المسلمين .

ذلك هو ما أصبحت عليه تصريحات القائد بورمون في 05جويلية 1830م وقانون 1851م وقد أثقل كاهل الإنسان الجزائري مدة تسعة وثمانون سنة بإجمال الضرائب ، فرنسية وعربية كانت موجودة قبل الإحتلال وأبقى عليها المحتلون الجدد .

وإذا قابلنا ميزان الدخل والخرج فإننا نستنتج بسهولة أن الأهالي قد أرهقوا بضرائب فوق طاقتهم كما أن توزيع الميزانية كان لا يأخذ في الاعتبار متطلباتهم الخاصة .وكثير من الأعراش بدون طرق مواصلات وأغلبية أطفالنا بدون مدارس .

وبفضل تضحياتنا ، استطاع الفرنسيون أن يوجدوا جزائر فرنسية مزدهرة حيث زراعة الكروم تمتد على مدى البصر ، وقد مدت عبر البلاد السكك الحديدية والطرق بين القرى الأوروبية وغير بعيد عن العاصمة نجد أعراشا بأكملها تعيش على أراضي آهلة بالسكان فقيرة ووعرة المسالك ،وليس لهذه الأعراش طرق مواصلات ، وهناك تجمعات سكنية هامة محرومة من كل شيء ، وما يزال السقي عند هؤلاء بالقرب وبطرق الأحواض والآبار غير المصونة مثلما كان الحال في عهد إبراهيم (عليه السلام ) ، وخاصة القول أن حصة الأغلبية هي الأضعف وأن حمل الأشد فقرا هو الأثقل .

وتحت نظام يسمى جمهوريا يخضع أغلبية السكان إلى قوانين خاصة يندى لها جبين

البرابرة أنفسهم. وإن من ميزات هذه القوانين أن بعضها قد نص على المحاكم الإستثنائية (مثل المحاكم الزجرية و المجالس الجنائية الصادرة في 29مارس 1902، و30ديسمبر1902م ، فنحن نرى الرجوع القهقري نحو الحريات [287].

ولكي لا نتهم بالمبالغة نرفق بهذه العريضة كتيبين كتبهما فرنسيان من الجزائر وهما السيد فرنسوا مارنار المحامي بمجلس الإستئناف بمدينة الجزائر ، والسيد شارل ميشال المستشار العام وشيخ بلدية تبسة .فهما مؤلفان مبنيان على فظاعة وظلم هذه القوانين .

وهناك مثال آخر يدل على عدم الوفاء بالعهد و هو :

كان الجنود الأهالي قبل 1912م يلتحقون بالجيش الفرنسي عن طريق التطوع مقابل بعض المنافع للمتطوعين. ولكن هذه المنافع قد ألغيت بالتدريج، وبدخول 1912م أصبح التجنيد الإجباري في أول الأمر جزئيا (وهو 10 % من مجموع الجيش)، ثم أصبح شاملا، وهذا رغم الاحتجاجات الصارخة من الأهالي.

إن ضريبة الدم قد طبقت علينا خرقا للمبادئ الأولية العادلة، ورغم فقرنا وذلنا وإهانتنا بحكم قانون الحق للأقوى، فإننا لم نكن نتصور أبدا أن عبئا كهذا — وهو خاص بالمواطنين الفرنسيين المتمتعين بجميع الحقوق — يقع ذات يوم على كاهلنا.

إن مئات الآلاف قد سقطوا منا في مختلف ميادين القتال ،محاربين رغم أنوفهم ضد شعوب لا مطمح لهم فيها ولا في أموالها، إن الأرامل واليتامى ومعطوبي هذه الحرب يتلقون أجورا أو معونات أقل مما يعطي للفرنسيين الجدد.وكثير من الجرحى الذين أصبحوا عاجزين على العمل انضموا إلى صفوف البؤساء الذين تضج بهم المدن و الأرياف .

من السهل على الملاحظ أن يرى البؤس الفظيع الذي يعيشه الأهالي، ففي مدينة الجزائر نفسها يجر مئات الأطفال من الجنسين بؤسهم في الشوارع وهم في أسمال بالية يتسولون مع العامة .

وأمام هذه الأوضاع المؤسفة بقيت الولاية العامة للجزائر في حالة مطلقة من اللامبالاة ، وأمام التمويه بعدم التدخل في الحريات ،فإن الموقف العام هو ترك الحبل على الغارب كما أن المشروبات الكحولية قد أصبحت تغدق في المقاهي على الأهالي .

وقد تحملنا هذه المآسي كمهزومين مستسلمين، منتظرين وأملين أن تشرق علينا أيام أسعد

مما نحن فيه. إن التصريح الرسمي التالي والقائل بأنه : « لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها» والذي صرحتم به أنتم في ماي 1917م، في كلمتكم الموجهة إلى روسيا ، يجعلنا نأمل بأن هذه الأيام قد أقبلت في النهاية .

ولكن الأهالي، تحت الوصاية الجائرة للإدارة الجزائرية قد أصبحوا حالة من الإذلال بحيث أصبحوا عاجزين عن المطالبة ... أن الخوف من القهر الذي لا يرحم يكم كل الأفواه .

ورغم هذا فإننا جئنا باسم مواطنينا نستنجد بالمشاعر النبيلة لسيادة رئيس أمريكا الحرة ، إننا نطالب بإرسال نواب مختارين بحرية من طرفنا لتقرير مصير مستقبلنا تحت إشراف عصبة الأمم .

يا سيادة الرئيس : إن نقاطكم الأربع عشرة للسلام العالمي المقبولة من طرف الحلفاء و القوات المركزية يجب أن تؤخذ قاعدة لتحرير الشعوب المستضعفة المقهورة دون تمييز عرقي أو ديني .

إنكم تمثلون في نظر العالم بأكمله الإنسان الشريف الحامل للواء الحق والعدالة ، فأنتم لم تدخلوا هذه الحرب الضخمة إلا لتعمم تلك المبادئ على جميع الشعوب .و لنا إيمان عميق في كلمتكم المقدسة .أن هذه العريضة قد كتبت لتنوير عقيدتكم وإلفات نظركم الكريم إلى وضعنا الشاذ.

تقبلوا ، سيادة الرئيس ، فائق احترامنا . [288]

كانت رسالة الأمير خالد واضحة جدًّا في تحديد مقاصدها وفي تصوير الأوضاع القاسية التي كان يعيشها الأهالي الجزائريون جراء الإجراءات الاستعمارية، لكنه اصطدم مرة أخرى بجدار المعارضة والتنكر، لأن الرئيس الأمريكي اكتفى فقط بتقديم العريضة إلى الحكومة الفرنسية.

الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تهدد الوفد الذي قدم العريضة بالملاحقة القضائية [289]، واتهم الأمير أنه أراد أن يعين ممثلا للجزائر بندوة السلام، وانتصرت إذن الأفكار الاستعمارية التي كان يمثلها رئـــيس الوزراء البريطاني لويد جورج [290] وجورج كليمنصو[291] ، ولما فشلت الدول المستعمرة من قبل فرنسا لجأ الأمير إلى جمع هيئة سياسية دعاها «**وحدة النواب المسلمين**»، ثم أسس لها صحيفة شديدة اللهجة دعاها «**الإقدام**»[292]، باللغتين العربية والفرنسية، وعلى الرغم من فشل الأمير في مؤتمر فرساي ورفض السلطات الاستعمارية لعريضة

المصدر: حكيم بن الشيخ: مرجع سابق, ص 95-97.

## الملحق رقم (3): بيان الشعب الجزائري للحلفاء

### بيان الشعب الجزائري ، فبراير 1943 م

( فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري وهو الوثيقة التي قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر ، بما فيها السلطات الفرنسية ، بتاريخ 10 فبراير 1943 م ، ولطول البيان اكتفينا بالمقدمة التي تصور الظروف التي صيغ فيها البيان والخاتمة التي اشتملت على مطالب النواب ، وقد احتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية ) .

***

منذ 8 نوفمبر 1942 م والجزائر تعيش تحت احتلال القوات الأنكلو ـ أمريكية .

ان هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسيي الجزائر سباقاً حقيقياً إلى السلطة . فكل فريق منهم : جمهوريون ، وديغوليون ، وملكيون ، وإسرائيليون ، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة .

وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل أحد يبدو متجاهلاً حتى وجود ثماني ملايين ونصف من الأهالي . ولكن الجزائر المسلمة ، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس ، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها .

واليوم فإن ممثلي هذه الجزائر ، استجابة منهم للرغبة الإجماعية لشعبهم ، لا يمكنهم التخلي عن الواجب وهو طرح مشكل مصيرهم .

فاذا تحقق هذا ، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم . على العكس فإنهم ، استقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي ، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية .

وشعوراً من هؤلاء الممثلين بمسؤولياتهم أمام اللّه ، فإنهم يعبرون هنا باخلاص وأمانة عن الآمال العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم .

إن هذا البيان يعتبر أكثر من عريضة دفاع ، إنه في الواقع شهادة للتاريخ وعقد إيمان .

***

. . . فعلينا إذن أن نبحث خارج أخطاء الماضي وخارج التعابير البالية عن الحل المعقول الذي يضع حداً نهائياً لهذا النزاع الطويل.

إننا في شمال أفريقية على أبواب أوروبا ، وأن العالم المتحضر يتفرج على هذا المشهد المشوش وهو ممارسة استعمار على جنس أبيض صاحب حضارة شهيرة ، ينتمي إلى أجناس البحر الأبيض المتوسط ، وله قابلية للتطور وقد أظهر رغبة صادقة في التقدم.

إن هذا الاستعمار لا يمكن أن يكون له ، سياسياً ومعنوياً ، مبدأ آخر غير وجود مجتمعين متباينين كل منهما غريب عن الآخر . فرفضه الصريح أو المقنع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق الاندماج في المجتمع الفرنسي ، قد أفشل كل أنصار سياسة الإندماج التي تقدم بها الأهالي . وهذه السياسة قد أصبحت اليوم في عين الجميع كواقع مستحيل المنال وآلة خطيرة في يد الاستعمار.

لقد انتهى الزمن الذي كان فيه المسلم الجزائري لا يطلب سوى أن يكون جزائرياً مسلماً . فمنذ إلغاء قرار كريميو على الخصوص ، **فإن الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية هما اللتان تمنحان المسلم الجزائري الأمن الأوفر لكونه جزائرياً مسلماً** وتعطيان وضوحاً وحلاً أكثر منطقية لمشاكل تطوره وتحرره.

أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا الاستعمار قد أظهر عجزه عن تحسين الأوضاع وحل المشاكل الكبرى التي خلقها هو . وهكذا فإن الجزائر لو أديرت إدارة محكمة وسيرت تسييراً متقناً وجهزت تجهيزاً جيداً ، لكان في استطاعتها أن توفر العيش لعشرين مليون نسمة على الأقل، في حالة رخاء، وأن تجعلهم في حالة رخاء وسلام إجتماعي . ولكن ما دامت أسيرة نظام استعماري فهي لا تستطيع أن توفر العيش ولا أن تعلم ولا أن تكسي ولا أن تسكن ولا أن تجد العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين.

وأن تجهيز الجزائر الحالي ، الذي يكفي فقط لتأمين رفاهية طبقة لا تمثل سوى ثمن مجموع السكان ، سيظل سطحياً ومهزلة **إذا لم يكن للجزائر حكومة نابعة من الشعب وتعمل لصالح الشعب** . إن الحقيقة التاريخية تكمن هناك ولا يمكن أن تكون في غير ذلك.

لقد أعطى الرئيس روزفيلت في تصريحه باسم الحلفاء ، الضمان بأن حقوق كل الشعوب ، صغيرة كانت أم كبيرة ، ستحترم في منظمة العالم الجديد.

وانطلاقاً من هذا التصريح ، وتفادياً لكل سوء تفاهم ، ونفياً لجميع الأطماع والنوايا السيئة التي قد تنجم غداً . فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي :

(أ) **استنكار الاستعمار وتصفيته ، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب** آخر . إن هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي في العصور الوسطى . ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى .

(ب) **تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان** ، صغيرة كانت أو كبيرة .

(جـ ) **منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن** :

1 ـ الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

2 ـ إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير ، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين .

3 ـ الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

4 ـ حرية الصحافة وحق الإجتماع .

5 ـ التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً .

6 ـ حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان .

(د) المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم ، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال كاترو في سورية ، وحكومة المارشال بيتان والألمان في تونس. وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك ، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة ، الشعب الجزائري في الصراع المشترك .

(هـ) إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين ، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه .

إن ضمان وإنجاز هذه النقط الخمس سيضمنان الإنضمام الكامل والمخلص للجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل انتصار الحق والحرية.

فمؤتمر (انفا) . بالرغم من أنه انعقد على أرض شمال أفريقية ، ظل صامتاً حول مشكلة الاستعمار . وأن الشعب الجزائري ، قد تأثر بذلك بعمق ، والقول بأن علينا أولاً أن نحارب لم يحقق بالنسبة لسلام سنة 1918 م سوى خيبة الآمال . إن هذا القول لا يمكنه أن يرضي أحداً . وأن هناك شعوباً مثل شعبنا قاست تضحيات جسيمة ، قد وجدت نفسها في نهاية الحرب العظمى مجبرة على تقديم تضحيات أخرى عسيرة ، دون أن تحصل حتى على تلك الحرية التي ذهب أطفالها ضحيتها . إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيداً مصير الوعود المعطاة خلال الحرب ، يرغب أن يرى مستقبله مأموناً بإنجازات واضحة وفورية.

والشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات إذا قبلت السلطات المسؤولة بحريته .

كتب بمدينة الجزائر ، في 10 فبراير 1943 م .

(التوقيعات) :

الدكتور أ . تامزالي ، مستشار عام ،
ورئيس القسم القبائلي في مجلس الوفود المالية .
أحمد غرسي ، مستشار عام ، ونائب مالي .
طالب عبد السلام ، مستشار عام ، ونائب مالي .
الدكتور ابن جلول ، مستشار عام ، ونائب مالي .
مبارك علي بن علال ، مستشار عام ، ونائب مالي .
شنوف عدة ، نائب مالي .
غراب معمر ، نائب مالي .
حاج حسن باشتارزي ، مستشار ونائب مالي .
عبد القادر السائح ، مستشار عام ،
ورئيس القسم العربي في مجلس الوفود المالية .

أ . عباسة ، مستشار عام ونائب مالي .
محفوظ ابن تونس ، نائب مالي .
شريف سيسبان ، مستشار وطني .
محمد خيار ، مستشار بلدي ، ونائب مالي .
ب . ابن شيحة ، نائب مالي ومستشار وطني .
أ . بن علي الشريف ، نائب مالي .
شريف بن حبيلس ، نائب مالي .
أ . أورابح ، مستشار عام ، ونائب مالي .
تامزالي خليل ، نائب مالي .
ريني فضيل ، نائب مالي .
تامزالي علاوة ، نائب مالي .
الدكتور الأخضري ، مستشار عام ، ونائب مالي .
فرحات عباس ، مستشار عام ، ونائب مالي(*) .

المصدر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية, مرجع سابق, ص 268-272.

ملحق رقم (4): الدعم العسكري والمالي لفرنسا من الحلف الأطلسي:

الغرب الذي يحاربنا

سلاح القوات البرية

سلاح الطيران

المصدر: المجاهد: ع82, 14 نوفمبر 1960, ص 9.

**ملحق(5): مقتطفات من مذكرة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى الحلفاء**

**مذكرة حول التشهير بميثاق الحلف الأطلسي من قبل**

**الحكومة**

**المؤقتة للجمهورية الجزائرية**

إن هدف هذه المذكرة يتلخص في:

1. التذكير بأن الجزائر قد أقحمت في الحلف الأطلسي سنة 1949 بدون استشارة الشعب الجزائري.
2. تسجيل التدخل العسكري والمالي والدبلوماسي من قبل دول حلف شمال الأطلسي ضد الشعب الجزائري منذ ست سنوات.
3. التنبيه عن ان ميثاق الحلف الاطلسي يوشك في كل وقت ان يعرض سلامة المغرب العربي كله للخطر.

وبناء على ذلك فان هذه المذكرة تقرر عدم اعتراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإقتحام الجزائر في الحلف الأطلسي بصورة تحكمية اعتباطية واستنكارها للحلف الأطلسي نفســـــــه.

**ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر قبل كل شيئ بأن الجزائر قد اقحمت في الحلف الأطلسي بدون استشارة الشعب الجزائري.**

ان الحلف الأطلسي قرر بصورة تحكمية اعتبارا الجزائر " فرنسية" وتصرف دائما بوصفه أداة استعمارية.

اسطورة " الجزائر الفرنسية" في الحلف الاطلسي:

وقرر ميثاق الحلف الاطلسي في المادة "6": "... اعتبار كل هجوم مسلح ضد طرف او عدة اطراف في الحلف بمثابة اعتداء مسلح ضد قطر من اقطار هذا الحلف في اوروبا او امريكا الشمالية او ضد المقاطعات الفرنسية في الجزار الخ..."

وأعلن السيد فيلكس غايار– بعد عدد آخر من المسؤولين الفرنسيين– في يوم 15 نوفمبر 1957 من منصة البرلمان الفرنسي مايلي: " ان الحلف الاطلسي يشمل مقاطعات الجزائر ومادته السادسة تنص بالخصوص على ان كل تهديد موجه ضد وحدة هذه المقاطعات (مع فرنسا)يستلزم تضامن الحلفاء مباشرة.

ان الشعب الجزائري قد ناهض بكل حرارة مزاعم الحلف الاطلسي الذي حاول ان يصبغ من الناحية الدبلوماسية طابعاً فرنسياً على الجزائر ويثبت ما تدعيه فرنسا من " حقوق" في الجزائر و يؤيد في النهاية اسطورة " الجزائر الفرنسية" .

هذا في حين ان الحلف الاطلسي عندما ينعت " المقاطعات" الجزائرية بأنها "فرنسية" ، فإنما تجاوزأكثر الإدعاءات الفرنسية تغاليا وشططا.

وإذن فإن الحلف الحلف الاطلسي هو الذي تولى لأول مرة تسجيل الاسطورة القائلة "بالجزائر الفرنسية" قبل ان ينادي بها غلاة الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

وهكذا ثبتت للشعب الجزائري الفلسفة الاستعمارية التي يقوم عليها الاطلسي.

اننا ونحن نفكر في مشاق الشعب الجزائري الذي يصطدم بالتحالف الاطلسي، نستطيع ان نقول مع احد الاختصاصيين في الحلف الاطلسي واحد كتاب لوموند أن: " الحلف الاطلسي اصبح نقابة يضم الحالمين بالاستعمار، نقابة من اصحاب

امتيازاتهم وتمدينها" ( أندري فونتين: " الجزائر والاطلسية في فترة الانفراج" باريس 1960 ص 120.)

عندما تكلم رئيس الولايات المتحدة الامريكية السيد ترومان، يوم29 جانفي 149 على مشاريع الحلف الاطلسي الشمالي امام الكونغرس الامريكي صرح: : اننا نجد التأييد والاعانة من طرف جميع الذين يرغبون في ان يحكموا بلادهم بأنفسهم ويسمعوا صوتهم في تسيير شؤونهم الخاصة... إن حلفاءنا هم ملايين البشر المتعطشين للعدالة".

ان الشعب الجزائري لا يستطيع مع الأسف ان يستحق الصيغة الدعائية المزيفة التي يكتسيها هذا التصريح، ان الشعب الجزائري يلاحظ كل يوم ان الضحية الأولى للحلف الأطلسي هي استقلال الجزائر وهو بالضبط حرية " ملايين البشر المتعطشين للعدالة".

ان البلدان الكبرى في الحلف الأطلسي ما فتئت منذ بداية عملية العدوان الفرنسي بالجزائر، تقدم تحت أشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة، مساندتها الى فرنسا، وقد تبين ان هذه المساندة تزداد أهميتها على مر السنوات، وهذه المساندة تتجزأ على إعانة:

1-عسكرية.

2- مالية.

3- دبلوماسية.

وهكذا مثلا في 30 جانفي 1958 صودق لفرنسا على 655 مليون دولار من قبل الحكومة الأمريكية وبعض بلدان الحلف الأطلسي.

وقد تحدثت مذكرة الوفد الفرنسي التي حررها جان موني الذي قدم الى واشنطن ليتحصل على اعانة مالية، تحدثت باستفاضة وتفصيل عن الاختلال المالي الفرنسي من جراء حرب الجزائر، (لوموند اول فيفري 1958 ص14).

ومن بين الوثائق المتعلقة بهذه الإعانة تسجل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بصفة عابرة وجود " اتفاق يتعلق بمشتريات الحكومة من امريكا لبعض العتاد والأجهزة وقطع الغيار لتستعملها الوحدات الفرنسية العاملة تحت قيادة الحلف الاطلسي والمرابطة في اوروبا".

ومن القروض الممنوحة لهذا الغرض تبلغ 45 مليون دولار، ولكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يمكنها ان تتساءل عن السعي الذي قامت به الولايات لمتحدة الامريكية لحمل فرنسا على احترام هذا الاتفاق وعلى تحاشي انضمام هذه القروض كما وقع فعلاً الى مبلغ 655 مليون دولار المخصصة لحرب الجزائر.

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تستطيع بطبيعة الحال ان تكتشف هنا وهناك ان مساندة الدول الكبرى في الحلف الاطلسي لفرنسا ليست مشروطة بأي شروط ، ولكن ما فائدة هذا اللعب العقيم الذي افقدته ست سنوات من الحرب كل قيمته، فبين النوايا والأعمال يوجد دائماً مجالاً ملطخ بدماء الشعب الجزائري.

المصدر: يحيى بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية, مرجع سابق, ص 71-85.

***ملحق رقم (6): برقية "عباس فرحات" إلى الرئيس "جون كينيدي"***

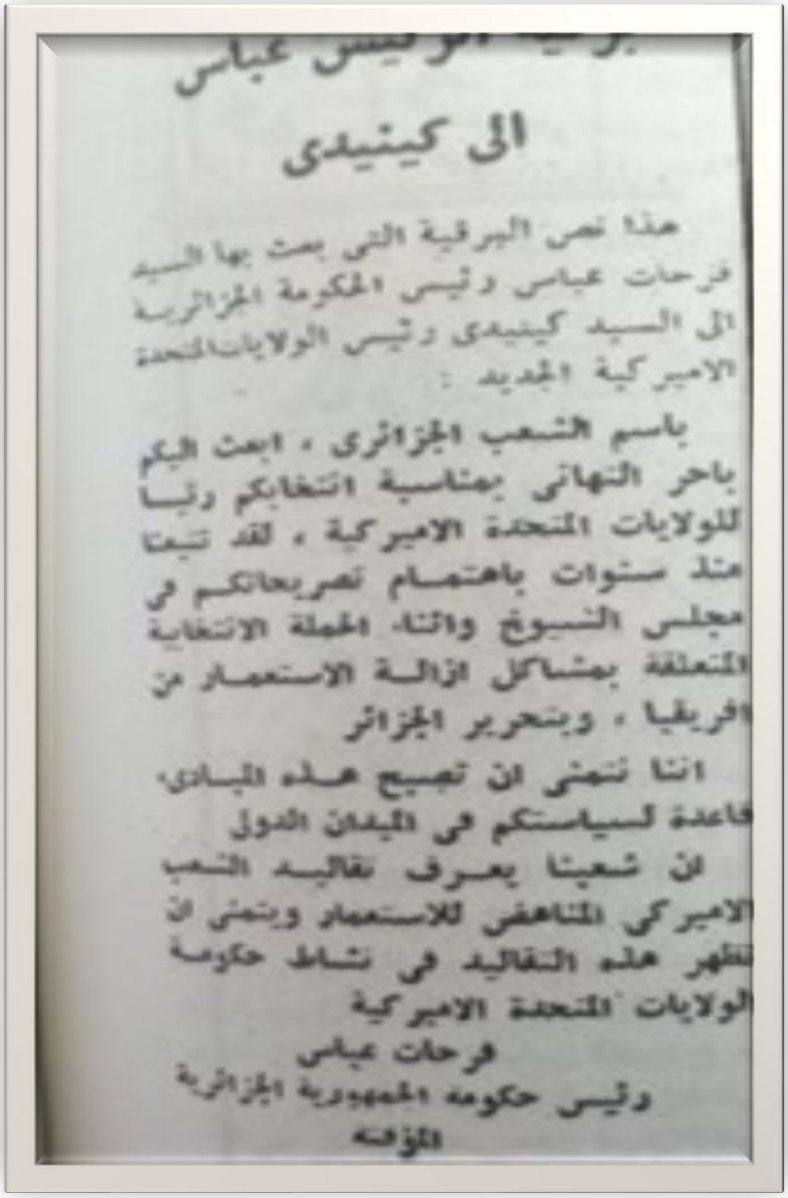

الى كينيدى

هذا نص البرقية التى بعث بها السيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية الى السيد كينيدى رئيس الولايات المتحدة الامير كية الجديد :

باسم الشعب الجزائرى ، ابعث اليكم باحر التهانى بمناسبة انتخابكم رئيسا للولايات المتحدة الامير كية ، لقد تتبعنا منذ سنوات باهتمام تصريحاتكم في مجلس الشيوخ واثناء الحملة الانتخابية المتعلقة بمشاكل ازالة الاستعمار من افريقيا ، وبتحرير الجزائر

اننا نتمنى ان تصبح هذه المبادئ قاعدة لسياستكم في الميدان الدولى

ان شعبنا يعرف تقاليد الشعب الامير كي المناهض للاستعمار ويتمنى ان تظهر هذه التقاليد في نشاط حكومة الولايات المتحدة الامير كية

فرحات عباس

رئيس حكومه الجمهورية الجزائرية المؤقته

المصدر: المجاهد: ع82, 14 نوفمبر 1960, ص 2.

## الملحق رقم (7): خطاب النائب "جون كيندي" أمام مجلس الشيوخ الأمريكي حول السياسة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية:

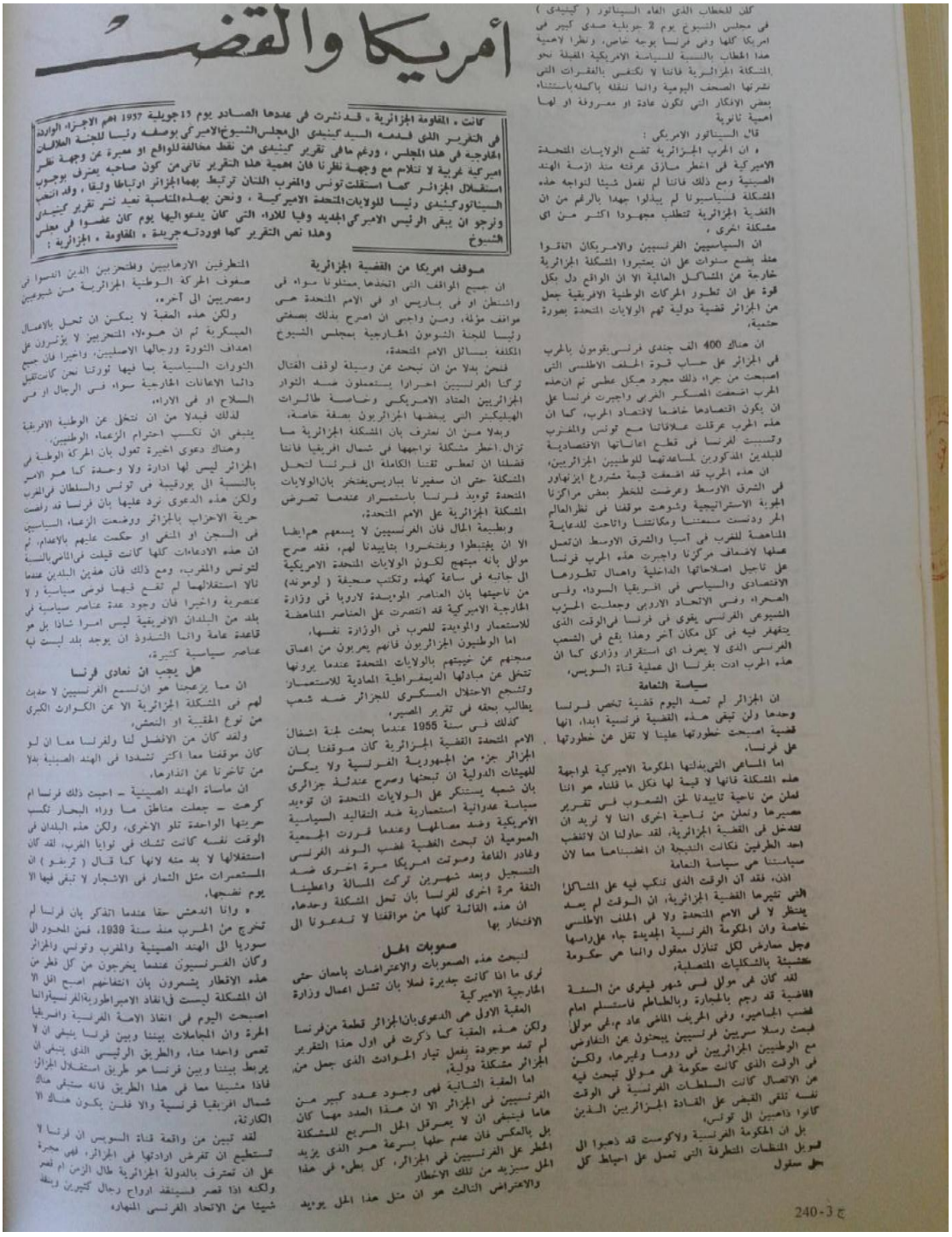

# أمريكا والقضية

كانت « المقاومة الجزائرية » قد نشرت فى عددها الصادر يوم 13 جويلية 1957 اهم الاجزاء الواردة فى التقرير الذى قدمه السيد كينيدى الى مجلس الشيوخ الامريكى بوصفه رئيسا للجنة العلاقات الخارجية فى هذا المجلس ، ورغم ما فى تقرير كينيدى من نقط مخالفة للواقع او معبرة عن وجهة نظر امريكية غربية لا تتلاءم مع وجهة نظرنا فان اهمية هذا التقرير تاتى من كون صاحبه يعترف بوجوب استقلال الجزائر كما استقلت تونس والمغرب اللذان ترتبط بهما الجزائر ارتباطا وثيقا ، وقد انتخب السيناتور كينيدى رئيسا للولايات المتحدة الامريكية ، ونحن بهذه المناسبة نعيد نشر تقرير كينيدى ونرجو ان يبقى الرئيس الامريكى الجديد وفيا للاراء التى كان يدعو اليها يوم كان عضوا فى مجلس الشيوخ

وهذا نص التقرير كما اوردته جريدة « المقاومة » الجزائرية :

كان للخطاب الذى القاه السيناتور ( كينيدى ) فى مجلس الشيوخ يوم 2 جويلية صدى كبير فى امريكا كلها وفى فرنسا بوجه خاص، ونظرا لاهمية هذا الخطاب بالنسبة للسياسة الامريكية المقبلة نحو المشكلة الجزائرية فاننا لا نكتفى بالفقرات التى نشرتها الصحف اليومية وانما ننقله باكمله باستثناء بعض الافكار التى تكون عادة او معروفة او لها اهمية ثانوية

قال السيناتور الامريكى :

« ان الحرب الجزائرية تضع الولايات المتحدة الامريكية فى اخطر مازق عرفته منذ ازمة الهند الصينية ومع ذلك فاننا لم نفعل شيئا لنواجه هذه المشكلة فسياسيونا لم يبذلوا جهدا بالرغم من ان القضية الجزائرية تتطلب مجهودا اكثر من اى مشكلة اخرى »

ان السياسيين الفرنسيين والامريكان اتفقوا منذ بضع سنوات على ان يعتبروا المشكلة الجزائرية خارجة عن المشاكل العالمية الا ان الواقع دل بكل قوة على ان تطور الحركات الوطنية الافريقية جعل من الجزائر قضية دولية تهم الولايات المتحدة بصورة حتمية،

ان هناك 400 الف جندى فرنسى يقومون بالحرب فى الجزائر على حساب قوة الحلف الاطلسى التى اصبحت من جراء ذلك مجرد هيكل عظمى ثم ان هذه الحرب اضعفت المعسكر الغربى واجبرت فرنسا على ان يكون اقتصادها خاضعا لاقتصاد الحرب، كما ان هذه الحرب عرقلت علاقاتنا مع تونس والمغرب وتسببت لفرنسا فى قطع اتصالاتها الاقتصادية للبلدين المذكورين لمساعدتهما للوطنيين الجزائريين،

ان هذه الحرب قد اضعفت قيمة مشروع ايزنهاور فى الشرق الاوسط وعرضت للخطر بعض مراكزنا الجوية الاستراتيجية وشوهت موقفنا فى نظر العالم الحر ودنست سمعتنا ومكانتنا واتاحت للدعاية المناهضة للغرب فى آسيا والشرق الاوسط ان تعمل عملها لاضعاف مركزنا واجبرت هذه الحرب فرنسا على تاجيل اصلاحاتها الداخلية واهمال تطورها الاقتصادى والسياسى فى افريقيا السوداء وفى الصحراء وفى الاتحاد الاوربى وجعلت الحزب الشيوعى الفرنسى يقوى فى فرنسا فى الوقت الذى يتقهقر فيه فى كل مكان آخر وهذا يقع فى الشعب الفرنسى الذى لا يعرف اى استقرار وزارى كما ان هذه الحرب ادت بفرنسا الى عملية قناة السويس،

### سياسة النعامة

ان الجزائر لم تعد اليوم قضية تخص فرنسا وحدها ولن تبقى هذه القضية فرنسية ابدا، انها قضية اصبحت خطورتها علينا لا تقل عن خطورتها على فرنسا،

اما المساعى التى بذلتها الحكومة الامريكية لمواجهة هذه المشكلة فانها لا قيمة لها فكل ما قلناه هو اننا نعلن من ناحية تاييدنا لحق الشعوب فى تقرير مصيرها ونعلن من ناحية اخرى اننا لا نريد ان نتدخل فى القضية الجزائرية، لقد حاولنا ان لا نغضب احد الطرفين فكانت النتيجة ان اغضبناهما معا لان سياستنا هى سياسة النعامة

اذن، فقد آن الوقت الذى ننكب فيه على المشاكل التى تثيرها القضية الجزائرية، ان الوقت لم يعد ينتظر لا فى الامم المتحدة ولا فى الحلف الاطلسى خاصة وان الحكومة الفرنسية الجديدة جاء على راسها وجل معارض لكل تنازل معقول وانها هى حكومة مدعمة بالاكثرية المطلقة،

لقد كان فى مولى فى شهر فيفرى من السنة الماضية قد رجم بالحجارة وبالطماطم فاستسلم امام غضب الجماهير، وفى الحريف الماضى عاد م.لى مولى فبعث رسلا سريين فرنسيين يبحثون عن التفاوض مع الوطنيين الجزائريين فى روما وغيرها، ولكن فى الوقت الذى كانت حكومة فى مولى تبحث فيه عن الاتصال كانت السلطات الفرنسية فى الوقت نفسه تلقى القبض على القادة الجزائريين الذين كانوا ذاهبين الى تونس،

بل ان الحكومة الفرنسية ولاكوست قد ذهبوا الى قبول المنظمات المتطرفة التى تعمل على احباط كل حل ممكن

### موقف امريكا من القضية الجزائرية

ان جميع المواقف التى اتخذها ممثلونا سواء فى واشنطن او فى باريس او فى الامم المتحدة حتى مواقف مؤلمة، ومن واجبى ان اصرح بذلك بصفتى رئيسا للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ المكلفة بمسائل الامم المتحدة،

فنحن بدلا من ان نبحث عن وسيلة لوقف القتال تركنا الفرنسيين احرارا يستعملون ضد الثوار الجزائريين العتاد الامريكى وخاصة طائرات الهليكبتر التى يمضيها الجزائريون بصفة خاصة،

وبدلا من ان نعترف بان المشكلة الجزائرية ما تزال اخطر مشكلة تواجهها فى شمال افريقيا فاننا فضلنا ان نعطى ثقتنا الكاملة الى فرنسا لتحل المشكلة حتى ان سفيرنا بباريس يفتخر بان الولايات المتحدة تؤيد فرنسا باستمرار عندما تعرض المشكلة الجزائرية على الامم المتحدة،

وبطبيعة الحال فان الفرنسيين لا يسعهم هم ايضا الا ان يغتبطوا ويفتخروا بتاييدنا لهم، فقد صرح مولى بانه مبتهج لكون الولايات المتحدة الامريكية الى جانبه فى ساعة كهذه وتكتب صحيفة ( لوموند) من ناحيتها بان العناصر الموبدة لاوربا فى وزارة الخارجية الامريكية قد انتصرت على العناصر المناهضة للاستعمار والمؤيدة للعرب فى الوزارة نفسها،

اما الوطنيون الجزائريون فانهم يعربون عن اعماق سجنهم عن خيبتهم بالولايات المتحدة عندما يرونها تتخلى عن مبادئها الديمقراطية المعادية للاستعمار وتشجع الاحتلال العسكرى للجزائر ضد شعب يطالب بحقه فى تقرير المصير،

كذلك فى سنة 1955 عندما بحثت لجنة اشغال الامم المتحدة القضية الجزائرية كان موقفنا بان الجزائر جزء من الجمهورية الفرنسية ولا يمكن للهيئات الدولية ان تبحثها وصرح عندئذ جزائرى بان شعبه يستنكر على الولايات المتحدة ان تؤيد سياسة عدوانية استعمارية ضد التقاليد السياسية الامريكية وضد مصالحها وعندما قررت الجمعية العمومية ان تبحث القضية غضب الوفد الفرنسى وغادر القاعة وصوتت امريكا مرة اخرى ضد التسجيل وبعد شهرين تركت المسالة واعطينا الثقة مرة اخرى لفرنسا بان تحل المشكلة وحدها،

ان هذه القائمة كلها من مواقفنا لا تدعونا الى الافتخار بها

### صعوبات الحل

لنبحث هذه الصعوبات والاعتراضات باسهاب حتى نرى ما اذا كانت جديرة فعلا بان تشل اعمال وزارة الخارجية الامريكية

العقبة الاولى هى الدعوى بان الجزائر قطعة من فرنسا لم تعد موجودة بفعل تيار الحوادث الذى جعل من الجزائر مشكلة دولية،

اما العقبة الثانية فهى وجود عدد كبير من الفرنسيين فى الجزائر الا ان هذا العدد مهما كان هاما فينبغى ان لا يعرقل الحل السريع للمشكلة بل بالعكس فان عدم حلها بسرعة هو الذى يزيد الحل صعوبة من ذلك الاعتبار، كل بطء فى هذا الحل سيزيد من ذلك الاخطار

والاعتراض الثالث هو ان مثل هذا الحل يؤيد المتطرفين الارهابيين ويشجعهم الذين انضموا فى صفوف الحركة الوطنية الجزائرية من شيوعيين ومصريين الى آخره،

ولكن هذه العقبة لا يمكن ان تحمل بالاعمال المبكرة ثم ان هؤلاء المتحزبين لا يؤثرون على اهداف الثورة ورجالها الاصليين، واخيرا فان جميع الثورات السياسية بما فيها ثورتنا نحن كانت تقبل دائما الاعانات الخارجية سواء فى الرجال او فى السلاح او فى الاراء،

لذلك فبدلا من ان نتخلى عن الوطنية الافريقية ينبغى ان نكسب احترام الزعماء الوطنيين،

وهناك دعوى اخيرة تقول بان الحركة الوطنية فى الجزائر ليس لها ادارة ولا وحدة كما هو الامر بالنسبة الى بورقيبة فى تونس والسلطان فى المغرب ولكن هذه الدعوى ترد عليها بان فرنسا قد رفضت حرية الاحزاب بالجزائر ووضعت الزعماء السياسيين فى السجن او المنفى او حكمت عليهم بالاعدام، ثم ان هذه الادعاءات كلها كانت قيلت فى الماضى بالنسبة لتونس والمغرب، ومع ذلك فان هذين البلدين عندما نالا استقلالهما لم تقع فيهما فوضى سياسية ولا عنصرية واخيرا فان وجود عدة عناصر سياسية فى بلد من البلدان الافريقية ليس امرا شاذا بل هو قاعدة عامة وانما الشذوذ ان يوجد بلد ليست فيه عناصر سياسية كثيرة،

### هل يجب ان نعادى فرنسا

ان مما يزعجنا هو ان نسمع الفرنسيين لا حديث لهم فى المشكلة الجزائرية الا عن الكوارث الكبرى من نوع الحقيبة او التعفن،

ولقد كان من الافضل لنا ولفرنسا معا ان لو كان موقفنا معا اكثر تشددا فى الهند الصينية بدلا من تاخرنا عن انذارها،

ان ماساة الهند الصينية - احببت ذلك فرنسا ام كرهت - جعلت مناطق ما وراء البحار تكسب حريتها الواحدة تلو الاخرى، ولكن هذه البلدان فى الوقت نفسه كانت تشك فى نوايا الغرب، لقد كان استقلالها لا بد منه لانها كما قال ( تريفو ) ان المستعمرات مثل الثمار فى الاشجار لا تبقى فيها الا يوم نضجها،

« وانا اندهش حقا عندما اتذكر بان فرنسا لم تخرج من الحرب منذ سنة 1939، فمن الحدود الى سوريا الى الهند الصينية والمغرب وتونس والجزائر وكان الفرنسيون عندما يخرجون من كل قطر من هذه الاقطار يشعرون بان انتفاخهم اصبح اقل الا ان المشكلة ليست فى انقاذ الامبراطورية الفرنسية وانما اصبحت اليوم فى انقاذ الامة الفرنسية والحرية والمجاملات بيننا وبين فرنسا ينبغى ان لا تعمى واحدا منا، والطريق الرئيسى الذى ينبغى ان يربط بيننا وبين فرنسا هو طريق استقلال الجزائر فاذا مشينا معا فى هذا الطريق فانه سيبقى هناك شمال افريقيا فرنسية والا فلن يكون هناك الا الكارثة،

لقد تبين من واقعة قناة السويس ان فرنسا لا تستطيع ان تفرض ارادتها فى الجزائر، فهى مجبرة على ان تعترف بالدولة الجزائرية طال الزمن ام قصر ولكنه اذا قصر فسينقذ ارواح رجال كثيرين وينقذ شيئا من الاتحاد الفرنسى المنهار

240-3 ع

## ملاحـــــق:

# ...سية الجزائرية



بقلم كيسندي

**شروط الفرنسيين لحل المشكلة الجزائرية**

ان التجربة التونسية والمغربية وتجربة الهند الصينية تدل وحدها على عدم جدوى السياسة الفرنسية الحالية في الجزائر كما تدل على الاخطار التي تتعرض لها امريكا من هذه السياسة. ان حل المشكلة الجزائرية يجب ان يكون سريعا وذلك لفائدة شمال افريقيا وفرنسا وامريكا والحلف الاطلسي والغرب ومع ذلك فما هو هذا الحل الذي تعرضه فرنسا والذي اعطيناها نقتا لنعده ؟ انه يتالف من ثلاث نقط :

1) الاحلال العسكري او ما سمي « بالتهدئة »
2) الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية
3) الاتحاد السياسي مع فرنسا

وانا اسمح لنفسي بالقول بان هذه الاقتراحات لا يمكن ان تحل المشكلة وانما هي مجرد تدابير لحل نهائي.

وان التهدئة ليست الاحتلال جديدا وهي مجموعة من تسع التفاوض. فهي من شانها ان تشجع الوطنيين على مواصلة حربهم لانهم يعرفون ان السياسيين الفرنسيين لا بد ان ينعبوا مهما طال الزمن كما فعلوا في الهند الصينية ثم ان الثورة الجزائرية اليوم اصبحت من القوة بحيث لا يمكن ان تتاثر بوسائل « التهدئة ».

وهم الحقيقة لن تتغير في المستقبل حتى ولو استطاعت فرنسا الى تجنيد آخر وذلك لانه كما لاحظ الجنرال ( والفات ) : عندما تكون الثورة موجودة من الشعب يستطيع الف رجل فيها ان يقاوموا 100 الف جندي معادي الى ما لا نهاية له ، وهذا بالضبط ما يجري في الجزائر.

ان الفرنسيين يظهر انهم يعتبرون الثورة الجزائرية قائمة من الناحية العسكرية ولكن الحقيقة هي ان كل واحد من رجال الثورة يقف الى جانبه عدد ملايين من الجزائريين الاخرين

وهكذا يواجه نصف مليون فرنسي عدوا لا يملك سوى الطائرة ولا مراكز عسكرية ولا خطوطا للتموين مقاومة وهكذا كان من المستحيل في كل وقت ان حكومة الولايات المتحدة التي تغذي القوات العسكرية الفرنسية وتعرفها ان تلجم في التوسط لوقف القتال يظهر عليها انها قد صدقت كل تلك الاكاذيب المطبوعة من التبريرات المتناقضة التي

بان هذه الثورة لم تنته بسبب جمال عبد الناصر ويطلقونه على الامم المتحدة، ثم زعموا مرة اخرى ان السبب هو اعانة المغرب وتونس ثم زعموا بعد ذلك ان السبب هو تدخل السياسيين والصحافيين الامريكان ثم زعموا بان الذهب ذنب السروس والشيوعيين، وكل هذه الاسباب والذرائع لم تعد تقنع احدا حتى في فرنسا، كما تشهد بذلك محاولات قمع الصحف في فرنسا.

نعم ان الفرنسيين كثيرا ما وعدوا الامم المتحدة بحل قريب للمشكلة دون ان يتحقق هذا الحل بالفعل وكل ما فعلوه هو ان حاولوا اصلاحات اقتصادية ادارية ولكن هذه المحاولة زهيدة ومتاخرة عن وقتها الى حد لم يمكن معه ان تاتي بادنى ثمرة على ان الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مهما كانت اهميتها فان الشعوب يفضلون عليها حريتهم السياسية

لقد حاول الفرنسيون في الماضي ان يعتبروا الجزائر قطعة من فرنسا ولكنهم لم يمنحوا الجزائريين الجنسية الفرنسية الا في 1947 ثم ان الغرض من هذه الجنسية هو زيادة السيطرة على الجزائريين لا اعطائهم حقوقا متساوية مع الفرنسيين والدليل على ذلك انهم يملكون نصف عدد النواب والنصف الآخر يمثل مليونا من الاوروبيين ثم ان النواب الجزائريين ينتخبون في اغلبهم من رجال الشرطة السريين

ان هذه الهوة العميقة بين اقوال الفرنسيين واعمالهم جعلت الجزائريين لا يهتمون ابدا بالاندماج مع فرنسا وينضمون الى الثوار ويطالبون بالاستقلال

على ان الفرنسيين انفسهم لم يقبلوا بالمنطق الذي تقتضيه سياستهم فهم ينادون بانصهار الجزائر في فرنسا ولكنهم لا يقبلون مائة جزائري في برلمانهم وهم لا يبذلون اصلاحات اجتماعية واقتصادية حقيقية للجزائريين كما يبذلونها للفرنسيين بالرغم من ان هذه الاصلاحات كانت لا تكلفهم شيئا اكثر من المصاريف التي تصرف في الحرب الجزائرية

ان الفرنسيين عاجزون عن ان ينتشلوا للنتائج العملية التي تولدت عن افكارهم ومنظمهم وهكذا خلقوا الباب في وجه اتحاد فرنسي حقيقي وهذا ماجعل الجزائريين يحاربون من اجل استقلالهم السياسي

على ان الفرنسيين اذا اعتبروا الجزائر قطعة من فرنسا قانونيا فان هذه الوسائل القانونية لا يمكن ان تنطبق على الحركة الوطنية الجزائرية ، خاصة وان جيرانهم قد نالوا استقلالهم السياسي ، ولا يبعد ان تنال عدة شعوب اخرى استقلالها بعد مثل نيجيريا ومستعمرات افريقيا الوسطى انه مهما تكن ادعاءات كتب القانون والتاريخ فاننا لا نستطيع ان نغفل عن مقتضيات عصرنا

وخاصة نحن الامريكان الذين مرت بنا تجربة تحاول اليوم كثير من الشعوب ان تقوم بها

**موقف امريكا كما يجب ان يكون**

واعود الان يا سيدي الرئيس الى نقطة البدء لقد دقت الساعة التي يجب على حكومتنا ان تعتبر فيها ان المشكلة الجزائرية لم تعد مشكلة فرنسية بحتة وان الاصلاحات قد انقضى عهدها في الجزائر وان الوقت قد آن للولايات المتحدة ان تواجه الحقائق القاسية والمسؤوليات الباهظة التي تفرضها عليها مكانتها كزعيمة للعالم الحر في الامم المتحدة وفي الحلف الاطلسي وفي برامج الاعانة في الخارج وفي سير سياستنا العالمية وان تفتح الطريق للجزائر نحو استقلالها السياسي ، يجب ان نساهم عمليا في تحطيم الحلقة المفرغة التي سجنت فيها القضية الجزائرية وهما يكن من امر فان القضية الجزائرية عند ما تعرض على الامم المتحدة فان امريكا يجب عليها ان تعيد النظر اعادة جدية عميقة في الموقف السابق الذي شل سياستنا

تعذر محسوس في هذه القضية فمثل الجوزة الهندية اعطيناها للفرنسا قد انقضى عصرها ولكن الهيئة الدولية الوصية على الجزائر لم تزد الا تدهورا

لذلك فانا اطالب مجلسنا هذا بان يقوم في هذه الهند الصينية والاندونيسيا وهي ان يعود هذا الملف حكومتنا وان تبين الطريق للعالم في هذه القضية الرئيسية وانا اقدم لكم لائحة لحل المشكلة وتطالب هذه اللائحة رئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية سواء عن طريق الحلف الاطلسي او عن طريق تونس والمغرب بدل مجهودات للوصول الى حل يقوم على اساس الاعتراف بالشخصية المستقلة للجزائر واقامة علاقات اقتصادية بين فرنسا وشمال افريقيا

ان القضية الجزائرية تهم مباشرة الحلف الاطلسي وتهم البلدان الاخرى في شمال افريقيا وان تونس والمغرب فيهما امل كبير للغرب وقد حاولت كل من المغرب وتونس ان يتوسطا في حل القضية الجزائرية، واخيرا اقترح السيد بورقيبة مرة اخرى حلا على اساس فيدرالية متوجهة نحو فرنسا ، وهي الحكومة الهندية انعرضت وساطتها لتحقيق استقلال الجزائر وحماية المواطنين الفرنسيين ، وان الوسطاء ومبادين الوساطة ليست مستحيلة

ان المشكلة في الجزائر هي ان جد اطار للاستقلال السياسي للجزائر يتمشى مع التعاون الاقتصادي مع فرنسا ان هذا الهدف ليس مستحيلا ، وان في امكان فرنسا ان تحافظ على علاقات اقتصادية مع الجزائريين وان يستفيد الغرب كله من ذلك ولكن هذه المكاسب ستضمحل اذا لم تبادر فرنسا بسرعة الى تغيير سياستها

ان حكومة الولايات المتحدة يجب ان تكون مستعدة لبذل مساعدتها على حل المشاكل الاقتصادية المترتبة على حل المشكلة السياسية الجزائرية

يجب ان نعمل على ان تكون في مقدمة تسيير الشؤون العالمية وان نقيم الدليل على ولائنا لمبادئ الاستقلال الوطني وان نجلب احترام الاولائك الذين يتهموننا منه مدة طويلة باننا نؤيد قضايا الاستعمار ويجب ان نفهم الفرنسيين وابناء شمال افريقيا معا باننا لا نعمل بمصالحنا نحن الاقتصادية او اننا نريد ان ناخذ مكانة فرنسا في استغلال الثروات الافريقية

وانما اذا اردنا ان نحرز على عطف الشعوب فلن يكون ذلك ابدا بايقافهم تابعين لغيرهم من الدول كما اننا لا نستطيع ان نحرز على عطفهم بمجرد تحويلهم من الشيوعية او بان نظهر لهم رضاءنا في الولايات المتحدة اننا لا نستطيع ان نحرز على عطف الشعوب الا بفهمنا العميق لطامحهم في الحرية والاستقلال

هذا واننا احتى ان يكون قد فات الوقت لنتدارك فيه الغرب من كارثه كاملة في الجزائر واحق ان يكون قد فات الوقت الذي نتدارك فيه سياستنا من السياسة السلبية ونحبب الغرب الى الشعوب وان نعمل بجراة وبحزم على ميلاد صداقة جديدة بين دول متساوية ومستقلة

- ان قلوب الرجال تعلق آمالها فيما وان حياة الكثيرين منهم في خطر وهم ملتفتون الينا ينتظرون ماذا نقرر بشانهم ، ان هذه مسؤولية على كاهلنا ويجب ان نرتفع الى مستوى هذه الثقة ولست ادري من يجرؤ على الامتناع عن القيام بهذه المهمة »



هؤلاء هم ابطال المغرب التي اذهبت امريكا

المصدر:المجاهد: ع82, 14 نوفمبر 1960, ص ص 4-5.

**الملحق رقم(8): رسالة كيندي إلى الشعب الجزائري بمناسبة الإعلان عن وقف إطلاق النار:**

Statement by the President of the United States of America John F. Kennedy, on the French-Algerian Cease-Fire Agreement. March 18, 1962.

THE UNITED STATESS supports these efforts toward a mutually beneficial solution and welcomes the agreement. It provides a safe basis for a friendly and fruitful relationship between Algeria and France, it presents an opportunity for all residents of Algeria to contribute constructively toward the future.

The conclusions of the cease-fire agreement between French authorities and representatives of the F.L.N is an historic accomplishment made possible by the vision, statesmanship and moderation by all concerned.

It is to be hoped that the opportunity will be quickly seized and that the wisdom in which the agreement was achieved will prevail in its execution. The United States is convinced that this direction can lead the promising future.[1]

بيان من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جون كنيدي، حول اتفاقية وقف إطلاق النار الفرنسية-الجزائرية. 18 مارس 1962.

[1] ليلى تية: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية, مرجع سابق, ص 131.

يؤيد هذا التقرير الجهود المبذولة للتوصل إلى حل مفيد للطرفين ويرحب بالاتفاق. ويوفر أساساً سليماً لعلاقة ودية ومثمرة بين الجزائر وفرنسا ويتيح فرصة لجميع سكان الجزائر للمساهمة بشكل بنّاء في المستقبل.

إن نتائج اتفاق وقف إطلاق النار بين السلطات الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني هي إنجاز تاريخي تم تحقيقه بفضل الرؤية والحنكة السياسية والاعتدال من قبل جميع المعنيين.

ومن المأمول أن يتم اغتنام هذه الفرصة بسرعة وأن تسود الحكمة في تحقيق الاتفاق. الولايات المتحدة مقتنعة بأنه في هذا الاتجاه يكمن الطريق لمستقبل واعد.

الملحق رقم (9): رسالة الرئيس الأمريكي "جون كيندي" للشعب الجزائري بمناسبة نيل الاستقلال:

**John F. Kennedy Congratulate Algerians 1962:** This moment of national independence for the Algeria people is the first stape to created a great new state represents the devoted and courageous work of the Algerian people and their leaders stretching over many years I congratulate them as president of the United State and as behalf of the American people. We too fought for our independence also and it cast us many years of bloodshed and tears and work and perseverance but we finally obtained our independence as you have yours and we have maintained it, you will be a particular source of satisfaction to me, to express these words of greeting to our friends in Algeria because I recall speaking some years ago in Senate of the United States on behalf of independence for Algeria and now that great goal has been achieved we wish you every success in the future and I want to assure you of our wholehearted desire to work in cooperation with you and your leaders, I hope the peace the prosperity and the progress to your people and ours and all mankind.[1]

* **جون كينيدي يهنئ الجزائريين بالاستقلال 1962:** إن لحظة الاستقلال الوطني هذه لشعب الجزائر, هي خطوة لإنشاء دولة جديدة عظيمة تمثل العمل المكرس والشجاع للشعب

[1] المصدر: مقطع فيديو نُشر بقناة: ElharrachConnection, على YouTube, تم نشره بتاريخ: 4 جويلية 2012, تم التحميل يوم 21 ماي 2018 على 16:48.

الجزائري وقادته على امتداد سنوات عديدة. وبهذه المناسبة أهنئكم كرئيس للولايات المتحدة وأهنئكم نيابة عن الشعب الأمريكي. فنحن أيضاً قاتلنا من أجل استقلالنا، وأُلقى علينا بسنوات طويلة من الدماء والدموع والعمل والمثابرة ولكننا حصلنا أخيراً على الاستقلال كما حصلتم عليه، وقد حافظنا عليه. كما أنكم سوف تكونون مصدر رضى خاص بالنسبة لي. كل التحية لأصدقائنا في الجزائر. وإني لأتذكر حديثي قبل عدة سنوات في مجلس الشيوخ الأمريكي عن استقلال الجزائر. الآن وبعد أن تحقق هذا الهدف العظيم نتمنى لكم كل النجاح في المستقبل وأريد أن أؤكد لكم عن رغبتنا الصادقة للعمل بالتعاون معكم ومع قادتكم, وأتمنى السلام والازدهار والتقدم لشعبكم وشعبنا ولجميع البشر.

# بيبليوغرافيا البحث

***1-المصادر***

1) بن إبراهيم العقون عبد الرحمان: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر" 1939 -1945"**, منشورات السائحي، ط3، الجزائر، 2013، ج2.

2) جريدة المجاهد:ع 2, 5 أكتوبر 1955.

3) جريدة المجاهد: ع 14, 15 ديسمبر 1957.

4) جريدة المجاهد: ع 10, 2 جويلية 1958.

5) جريدة المجاهد: ع 56, 30 نوفمبر 1959.

6) جريدة المجاهد: ع 82، 14 نوفمبر 1960.

7) جريدة المجاهد: ع 102, 14 أوت 1961.

8) جريدة المجاهد: ع 89 ، 13 فيفري 1961.

9) الخطيب أحمد: **الثورة الجزائرية دراسة وتاريخ**، دار العلم للملايين، ط1، لبنان، 1958.

10) شريط عبد الله: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959**, دار هومه, (د ط), الجزائر, 2013, ج1, ج3, ج4, ج5, ج6.

11) عباس فرحات: **ليل الاستعمار**, تر: فيصل الأحمر، لمسك, ( دط)، الجزائر، 2010.

12) الفاسي علال: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**, مؤسسة علال الفاسي, ط6, المغرب, 2003.

13) المدني أحمد توفيق: **حياة كفاح "1925-1954"**, عالم المعرفة للنشر والتوزيع، (د ط), الجزائر، 2010، ج2.

14) ( , ): **هذه هي الجزائر**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، (د ط)، الجزائر، 2010.

15) نايت بلقاسم مولود قاسم: **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**, دار البحث، ط1، الجزائر، 1984.

## *2- المراجع*

### *أ/ المراجع العربية:*

1) احمد مسعود سيد علي: **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961**، دار الحكمة، (د ط)، الجزائر ، 2010.

2) بالحاج صالح: **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث, (د ط), الجزائر, 2008.

3) بديدة لزهر: **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية**, شمس الزيبان للنشر والتوزيع، (د ط)، الجزائر، 2013.

4) بغداد خلوفي: **نشاط الحركة الطلابية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**, دار المحابر للنشر والتوزيع, (دط)، الجزائر، 2013.

5) بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**, دار المعرفة, (د ط), الجزائر, 2006.

6) بلعباس محمد: **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**, دار المعاصرة, (د ط), الجزائر, 2009.

7) بلقاسم محمد وآخرون: **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية-الجبهة الشرقية-1954-1962**, منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث, (د ط), الجزائر, 2007.

8) بوضربة عمر: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**, دار الحكمة, (د ط), الجزائر, 2010.

9) بوضربة عمر: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960**، دار الإرشاد للطباعة والنشر،(د ط)، الجزائر، 2013.

10) بوضربة عمر: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960**، دار الإرشاد، (د ط)، الجزائر، 2013.

11) بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954**, ديوان المطبوعات الجامعية، (دط)، الجزائر، 2007.

12) بوعزيز يحي: **من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962**، دار البصائر، (ط خ)، الجزائر، 2009.

13) بوعزيز يحيى: **مراسلات الأمير عبد القادر مع إسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية**, عالم المعرفة للنشر والتوزيع, ط2, الجزائر, 1985.

14) تابليت علي: **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830**, ثالة, (د ط), الجزائر,2013, ج2.

15) تابليت علي: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958**، الكرامة للنشر,(د.ط)، (د.ب)، (د.س).

16) تابليت علي: **بحوث في تاريخ الجزائر**, منشورات ثالة, (د ط), الجزائر, 2014, ج2.

17) تابليت علي: **فرحات عباس رجل دولة**، منشورات ثاله، ( د ط)، الجزائر، 2007.

18) ثينو سيلفي: **تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب،(د ط)، الجزائر، 2013.

19) جوبيه عبد الكامل: **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة1954 م/1958م**، دار الواحة للكتاب، ط1، الجزائر، 2012.

20) دبش اسماعيل: **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار هومة، (د ط)، الجزائر، 2007.

21) الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر**, منشورات اتحاد الكتاب العرب, (د ط), سوريا, 1999, ج1.

22) زروال محمد: **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830**, منشورات دحلب, (د ط), الجزائر, 2009,ص 83.

23) زواتر أودو: **رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1798 حتى اليوم**، دار الحكمة، ط1، لندن، 2006.

24) سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**, دار الغرب الاسلامي, ط2, لبنان, 2005, ج1.

25) سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية**, دار البصائر للنشر والتوزيع، (د ط), الجزائر, 2007, ج3.

26) سعد الله أبو القاسم: **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير**, دار الغرب الإسلامي, ط1, لبنان, 2007.

27) سعد الله عمر إسماعيل: **تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط)، الجزائر، 1986.

28) سعد الله عمر إسماعيل: **تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر**، المؤسسة الوطنية للكتاب, (د ط), الجزائر، 1986.

29) سعيدوني بشير: **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**, دار مداني للنشر والتوزيع, (دط), (دب), 2013.

30) سعيدوني ناصر الدين: **الجزائر منطلقات وآفاق**, البصائر للنشر والتوزيع, ط3, الجزائر, (د س).

31) سعيدوني ناصر الدين: **عصر الأمير عبد القادر**, البصائر للنشر والتوزيع, (د ط), الجزائر, 2012.

32) سعيود أحمد: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني-1 نوفمبر1954-19 سبتمبر1958**، دار الشروق لطباعة والنشر،(د ط)، (د ب)، 2008.

33) بن الشيخ حكيم: **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية ما بين 1912-1936**، دار العلم والمعرفة، (د ط)، الجزائر، 2013.

34) صبح علي: **العلاقات الدولية النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995**، دار المنهل اللبناني، ط2، لبنان, 2006.

35) الصديق محمد الصالح: **أيام خالدة في حياة الجزائر**, موفم للنشر, (د ط), الجزائر, 2007.

36) عباس محمد: **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962**, دار القصبة للنشر, (د ط), الجزائر, 2007.

37) عباس محمد: **نداء الحق شهادات تاريخية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، (د ط)، الجزائر، 2003.

38) عبد القادر حميد: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة, (د ط), الجزائر, 2007.

39) العسلي بسام: **الأمير عبد القادر الجزائري**، دار النفائس، ط2، لبنان، 1983.

40) ( , ): **الثورة الجزائرية**، دار العزة والكرامة، ط1، الجزائر، 2013.

41) ( , ): **جبهة التحرير الوطني الجزائري**, دار النفائس, ط1, لبنان,1984.

42) عشراتي سليمان: **الأمير عبد القادر السياسي**, دار الغرب للنشر والتوزيع, ط3, الجزائر, 2009.

43) عطية فاروق بن: **الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962**، دار دحلب، (د.ط)، الجزائر، 2011.

44) عقيب السعيد: **دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير1955-1962**، دار سنجاق الدين للكتاب، (د ط)، الجزائر،2009.

45) عمر الحاج موسى بن: **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**,Bc Loutou,(دط), (د ب), 2008.

46) غنابزية علي: **الكفاح السياسي والفكري للثورة التحريرية بالصحراء الجزائرية 1954-1962**, (د د), (د ط), الجزائر, 1990.

47) فرحات جمال: **السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها، وآثرها**, دار الريحانة للكتاب،(د ط)، الجزائر، 2006.

48) قاسي فريدة: **الدولة في فكر الأمير عبد القادر 1832- 1847**, منشورات بوتا للبحوث والدراسات, ط1, الجزائر, 2012.

49) قاصري محمد السعيد: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1962**, دار الارشاد, (د ط), الجزائر, 2013.

50) قداش محفوظ وصاري الجيلالي: الجزائر صمود ومقاومات 1830-1989, ديوان المطبوعات الجامعية, (د ط), الجزائر, 2012.

51) قليل عمار: **ملحمة الجزائر الجديدة**, دار العثمانية,(د ط), الجزائر, 2013.

52) كبير سليمة: **عيسات إيدير شهيد الحركة العمالية**, المكتبة الخضراء, (د ط), الجزائر, (د س).

53) مريوش أحمد: **محاضرات في تاريخ الجزائر 1900-1945**, مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع, ط1, الجزائر, 2013, ج2.

54) مناصرية يوسف: **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939**, دار هومه للطباعة والنشر, (د ط), الجزائر, 2013.

55) موسى سليمان: **الحركة العربية-المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908-1925**، دار النهار للنشر، ط3، لبنان، 1986.

56) نايت قاسي إلياس: **مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية**، دار الكنوز الحكمة،(د ط)، الجزائر، 2013.

57) هلال عمار: **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير1954**، دار هرمة، ط3، الجزائر،2009.

58) وحدة البحوث والتوثيق: **الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962 دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية**, منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954, ط2, الجزائر, 2007.

59) يحي جلال: **العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الثانية**، المكتب الجامعي الحديث، (د.ط)، مصر، 1966.

ب/ ***المراجع المعربة:***

1) أجرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصر، من انتفاضة1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**, تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي, شركة دار الأمة، ( د ط), الجزائر، 2013، ج2.

2) إلزنهانس هارتموت: **فشل الإستعمار الفرنسي في الجزائر**, تر: أحمد بن محمد بكلي, دار القصبة للنشر, (د ط), الجزائر, 2015.

3) بلانش جون لوي: **سطيف 1945 بوادر المجزرة**, تر: عزيزي عبد السلام وآخرون, دار القصبة للنشر, (د ط), الجزائر, 2007.

4) بلخيري عبد الكريم: **العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954-1980، توازن بين مصلحة والمبدأ**، تر: سمير حشاني، منشورات المركز الوطني لدراسة والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، (د ط)، الجزائر، 2007.

5) تقية محمد: **الثورة الجزائرية المصدر، الرمز، والمال**, تر:عبد السلام عزيزي، دار القصبة، (د ط)، الجزائر، 2010.

6) عيناد ثابت رضوان: **8 ماي 45 والإبادة الجماعية في الجزائر**, تر: سعيد محمد اللحام, منشورات آنيب, ط1, الجزائر, 2005.

7) قداش محفوظ: **8 ماي 1945**, تر: سميرة سي فضيل, منشورات ANEP, (د ط), الجزائر, 2007.

8) ماندوز أندريه: **الثورة الجزائرية عبر النصوص**, تر: ميشال سطوف, منشورات ANEP,(د ط), الجزائر, 2008.

**جـــ/ الرسائل الجامعية:**

1) بديدة لزهر: **الحركة الديغولية في الجزائر (1940-1945) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية**, رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، في التاريخ المعاصر، إ:محمد العربي الزبيري, جامعة الجزائر، 2009-2010.

2) العايب معمر: **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962**, أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر, إ: يوسف مناصرية, جامعة أبي بكر بالقايد, المسيلة, 2008\2009.

3) واعلي هاجر و داودي حميدة: **السياسة الأمريكية اِتجاه القضية الجزائرية**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي, إ: أحمد بن عزوز, جامعة الجيلالي بونعامة, خميس مليانة, 2014\2015.

4) تيتة ليلى: **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة, إ: يوسف مناصرية, جامعة باتنة، الجزائر، 2002/2001.

5) زقادة الشاذلي: **الحرب الباردة و انعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية, 1954-1962**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية, إ: رابح بلعيد، جامعة باتنة، 2002/2001.

6) منور العربي: **تطور مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية في إطار الأمم المتحدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، إ: عصمت فلوح, جامعة الجزائر، 1982.

**د/ الموسوعات:**

**1)** الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**, المؤسسة العربية للطباعة وللنشر, ط2, لبنان, 1985, ج2, ج3. ج6.

**ه/ الملتقيات:**

**1)** **الإعلام ومهامه أثناء الثورة**, دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد, دار هومة, (د ط), الجزائر, 2005.

**و/ المرجع الأجنبي:**

1) Wall Irwin M : **Les Etats¨Unis et la guerre d'Algérie**, traduit par: Philipe Etienne Raviart, Soleb, Paris, 2006.

**3- المقالات:**

1) بوحوش عمار: **(شاهد عيان على مشاركة الطلبة في ثورة تحرير الجزائر)**, مجلة المصادر, الجزائر, ع16, 2007.

2) بوسباك فوزية: **(الثورة الجزائرية في المحافل الدولية)**، مجلة الذاكرة، الجزائر، ع36، خريف 1995.

3) بومالي أحسن: **(أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية)**, مجلة المصادر, الجزائر, ع16, 2007.

4) خلف الله سمير: **(الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية 1830-1962)**, موقع: بوابة التاريخ, 12:46\ 8جانفي 2018. مقال متاح على الرابط التالي:

www.algeriagate.info/2015/11/usalgeria.1830-1962.html.

5) رشيد زبير: **(انتفاضة 8 ماي 1945)**, الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية, جامعة الشلف, ع13, جانفي 2015.

6) الزبيري محمد العربي: **(الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة النضج، 1942-1954)**, مجلة الرؤية، الجزائر, ع 2، جوان1996.

7) سعد الله أبو القاسم: **(نظرة الأمركيين للتاريخ الجزائري)**, مجلة الدراسات التاريخية , الجزائر, ع5, 1988.

8) سعيدوني ناصر الدين: **(أحداث 8 ماي 1945)**, مجلة الذاكرة, الجزائر, ع2, ربيع 1995.

9) سعيود أحمد: **(مساعي الحركة الوطنية في إعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى)**، مجلة المصادر، الجزائر، ع2004،9.

10) صغير مريم: **(القضية الجزائرية في المنظور السياسي الأمريكي)**، حولية المؤرخ، الجزائر، ع5, جوان 2005.

11) ( , ): **(القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظمتين 1954-1962)**, مجلة المصادر، الجزائر، ع 10، السداسي الثاني 2004.

12) العايب معمر: **(الجزائر في الاستراتيجية العسكرية الغربية من 1939 إلى 1962)**, مجلة المصادر, الجزائر, ع15, السداسي الأول 2017.

13) ( , ): **(الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1954-1958)**، حوليات التاريخ والجغرافيا, مج 7، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي, الجزائر, ع1, (د س).

14) ( , ): **(المواقف الأمريكية المؤيدة للقضية الجزائرية خلال الفترة 1956-1960)**، مجلة المعارف، العدد 14، الجزائر، جوان 2017.

15) ( , ): **(الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية خلال إدارة الرئيس إيزنهاور 1954-1958)**, المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية, الجزائر, ع 2, شتاء 2015.

16) قيدز شارل: **(سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية)**، مجلة الأصالة، مج20، ع63/62، الجزائر، 1978.

17) مقلاتي عبد الله: **(مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة التحريرية 22 أكتوبر 1956)**, مجلة المصادر, ع16, الجزائر, 2007.

18) وثائق المتحف الوطني للمجاهد: **(الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)**, مجلة الذاكرة، ع3، الجزائر، خريف 1995.

**4- مقاطع الفيديو:**

1) "**تهنئة الرئيس كينيدي للشعب الجزائري بمناسبة نيل الاستقلال**": مقطع فيديو نُشر بقناة: ElharrachConnection, على YouTube, تم نشره بتاريخ: 4 جويلية 2012, تم التحميل يوم 21 ماي 2018 على 16:48.

2) "**دفاع كينيدي عن مفاوضات إيفيان في عقر دار المستعمر**": مقطع فيديو مأخوذ من الأرشيف الفرنسي(ina.fr) نشر في قناة (SIMPLE-TECHGIS) على (YouTube), بتاريخ: 10 سبتمبر 2017.

# فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الشكر والعرفان | 05 |
| قائمة المختصرات | 06 |
| مقدمة | 07-11 |
| الفصل التمهيدي: المواقف الأمريكية من القضية الجزائرية (1830-1945) | 12-31 |
| *الموقف الأمريكي من الاحتلال الفرنسي للجزائر: | 13 |
| المبحث الأول: اتصالات كل من الأمير عبد القادر والأمير خالد مع الأمريكان. | 14 |
| 1- اتصال الأمير عبد القادر بالقنصل الأمريكي بطنجة: | 14 |
| 2- اتصال الأمير خالد بالرئيس الأمريكي "ولسون": | 17 |
| المبحث الثاني: الموقف الأمريكي من البيان ومجازر الثامن ماي 1945. | 21 |
| 1- بيان "فرحات عباس" للحلفاء والولايات المتحدة الأمريكية: | 21 |
| 2- مجازر 8 ماي 1945 والموقف الأمريكي منها: | 25 |
| الفصل الأول: المواقف الأمريكية الرسمية من الثورة الجزائرية | 32-84 |
| المبحث الأول:المواقف الأمريكية المعادية للثورة الجزائرية. | 33 |
| 1- الموقف الأمريكي الرسمي المعادي للثورة الجزائرية من خلال دعمها السياسي لفرنسا: | 34 |
| 2- الموقف الأمريكي الرسمي المعادي للثورة الجزائرية من خلال دعمها الدبلوماسي لفرنسا: | 38 |
| 3- الموقف الأمريكي الرسمي المعادي للثورة الجزائرية من خلال دعمها العسكري والمالي لفرنسا: | 42 |
| 4- الموقف الأمريكي الرسمي المعادي للثورة الجزائرية من خلال دعمها للمشاريع الفرنسية بالجزائر: | 46 |

| | |
|---|---|
| 5- أسباب دعم الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا ضد الثورة الجزائرية: | 50 |
| *المحاولات الجزائرية لتحييد الطرف الأمريكي في النزاع الجزائري-الفرنسي. | 53 |
| المبحث الثاني: المواقف الأمريكية المساندة للثورة الجزائرية. | 59 |
| 1- الاستنكار الأمريكي لحادث اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية: | 59 |
| 2- دعم بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي للقضية الجزائرية: | 60 |
| 3- الموقف الأمريكي من الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف: | 64 |
| 4- التأييد الأمريكي للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة: | 67 |
| 5- الأسباب التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية لتغيير سياستها تجاه القضية الجزائرية: | 75 |
| الفصل الثاني: المواقف الأمريكية غير الرسمية من الثورة الجزائرية | 85-112 |
| المبحث الأول: موقف التنظيمات الطلابية والنقابات العمالية. | 86 |
| 1- دعم التنظيمات الطلابية الأمريكية للطلبة الجزائريين في نشاطهم ونضالهم الثوري: | 87 |
| 2- دعم التنظيمات الطلابية الأمريكية للعمال الجزائريين في نشاطهم ونضالهم الثوري: | 90 |
| المبحث الثاني: ردود الفعل من قيام الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الأمريكية. | 94 |
| 1- المواقف المعادية للثورة الجزائرية في الصحافة الأمريكية: | 94 |
| 2- المواقف المساندة للثورة الجزائرية في الصحافة الأمريكية: | 102 |
| خـــــــــــــــــــــــــــــــاتمـــــــــــــــــــــــــــــــة | 113 |
| مـــــــــــــــــــــــــــــــلاحـــــــــــــــــــــــــــــــق | 118 |
| ببليوغرافيا البحـــــــــــــــــــــــــــــــث | 141 |

| | |
|---|---|
| فهرس الموضوعـــــــــــــــــــات | 154 |